خطايا مبارك السبعة

الجرائم الحقيقية للنظام السابق

خطايا مبارك السبعة

الجرائم الحقيقية للنظام السابق

أسامة السعيد

تدقيق لغوي: د. إيمان الدواخلي

تصميم الغلاف: محمد كامل

رقم الإيداع: ٢٠١٣/٣١٥٤

I.S.B.N:٩٧٨- ٩٧٧- ٤٨٨- ١٩٩- ٢

دار اكتب للنشر والتوزيع

الإدارة: ١٠ ش عبد الهادي الطحان من ش الشيخ منصور، المرج الغربية، القاهرة.

المدير العام: يحيى هاشم

هاتف: ٠١١١٠٦٢٢١٠٣ - ٠١١٤٧٦٣٣٢٦٨

مكتبة اكتب: ٤٠ ش أحمد قاسم جودة من ش عباس العقاد ، خلف سيراميكا كليوباترا ، القاهرة.

هاتف: ٠١١١٤٣٢٨٥٢٥

E – mail:daroktob١@yahoo.com

Facebook: دار اكتب للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى ، ٢٠١٣م

خطايا مبارك السبعة

أسامة السعيد



دار اكتب للنشر والتوزيع



"يجب أن نستفيد من الماضي، وأن نتحرك في المستقبل،

فالمستقبل هو دائما مجال الحرية،

والماضي هو مجال العبرة"

... د.عبدالوهاب المسيرى



قبل أن تقرأ...

بداية الحياة... كلمة

أول الفهم... سؤال

ولادة الوعي... قلق

وبالتأكيد، فلم تكن الأشهر التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير يسيرة على المصريين، فالأسئلة لا تنتهي، والقلق لا يرحم، والكل يلهث وراء الأحداث، وتطورات الأحداث اليومية تلتهم العقل والقلب والأعصاب، وتجهض محاولات الفهم والتأمل.. فالواقع الذي قد تبدأ في التعرف عليه صباحًا، يتغير في المساء، وما تعيشه البلاد في أيام، لا يمت بصلة لما يعقبه.. وهكذا تحولت الأيام إلى قطار منطلق، لا يتوقف في محطات واضحة، أو يمهل راكبيه تأمل الطريق.

ومن هنا كانت محاولتي، التي تمسك ثمرتها بين يديك، محاولة متأنية – عكس مسار الأحداث– لفهم جانب مما عايشته وعشناه، إجابات عن أسئلة مؤرقة، لكن الإجابة عليها تجنبنا الدخول في أسئلة أصعب.

كان السؤال المركزي الذي طرحته على نفسي:

لماذا سقط مبارك؟

والسؤال على قلة عدد كلماته،وما قد يتصوره البعض من

بساطة الإجابة عليه، لكن البحث عن إجابة شافية واقعية علمية إلى حد كبير أمر في غاية الصعوبة.. وكان ذلك بداية لرحلة ممتدة، توصلت في نهايتها إلى بعض الإجابات، ألخصها في سبع كلمات، أظنها رسمت الطريق نحو نهاية الرئيس السابق حسني مبارك..

الغباء.. الاحتكار.. القهر .. التوريث..الإفقار.. الفساد.. الانبطاح.

تسطيع أن تعيد وضع تلك الكلمات في أي ترتيب تشاء، لكنها في النهاية لن تؤدي سوى إلى نتيجة واحدة.. هى ما آل إليه مبارك ومن حوله.

وأيضا قد تضيف من عندك كلمات أخرى، ترى أنها ساهمت في كتابة مصير مبارك من قصر العروبة إلى سجن طرة، لكن في النهاية، ما سيضاف – واسمح لى أن أوفر عليك جهد البحث– لن يخرج كثيرا عن تلك الخطايا التي استطاع أن يجمعها مبارك بطريقة أدت في النهاية إلى انفجار الثورة ضده وضد حكمه، الذي كان يقترب من إتمام العقد الثالث، وربما كان في طريقه إلى أن يتواصل سنوات أخرى، عبر امتداده البيولوجي، ممثلا في نجله "جمال"، الذي كان يوشك على وضع اللمسة الأخيرة للوصول إلى كرسي الرئاسة، فإذا به يجد نفسه وراء القضبان.

عندما أتأمل تلك الكلمات، ومن خلال كل ما قرأته وتابعته على مدى العامين الماضيين، أجدها مفاتيحًا مهمة لفهم ما حدث في عصر مبارك، بل إنها مفاتيح مهمة أيضا لكل من سيأتي خلفه،

بداية من الرئيس الحالى الدكتور محمد مرسي، ومن سيخلفه أيضا. فما حدث في عهد مبارك، ليس قاصرا على هذا الرجل وحده، بل إن نفس المصير قد يتكرر، إذا ما تكررت الأخطاء. فمبارك -مثل كل فرعون سبقه- كان آية لمن خلفه، وعلى كل من سيأتي إلى قصر الرئاسة بعد أربعة أعوام، أو حتى بعد أربعة قرون، عليه أن يجيد قراءة تلك الآيات، وأن يمعن في تفهم دروس التاريخ، وأن يدرك أن الاستخفاف بالشعب، لن تكون عاقبته سوى الخروج من التاريخ ملاحقا باللعنات.. فمن لا يقرأ التاريخ ويتدبر آياته، سيكون هو نفسه آية لمن خلفه، هكذا اقتضت الحكمة الإلهية، وهكذا شاءت إرادة الشعوب.

من حق أي مصري أن يتفق أو يختلف مع ثورة ٢٥ يناير، أن يرى أنها حققت الكثير، أو لم تحقق شيئا على الإطلاق، أو حتى أنها أدت إلى تراجع في كثير من المجالات. لكن عند الحديث عن أسباب تلك الثورة، والطريق إلى انفجار الشعب في يناير، ونضاله طوال ١٨ يوما حتى تحقق أول مطالبه برحيل مبارك، فإن هناك على الأقل حالة من التوافق، إن لم يكن من الإجماع، على أن تلك الثورة ربما كانت حتمية، وأن استمرار الوضع على ما كان عليه كان فوق قدرة الشعب على الاحتمال، وأن الانفجار كان قادما لا محالة، إن آجلًا او عاجلًا.

صحيح أيضا أن الواقع، الذي عاشه المصريون بعد الثورة، لم يكن أفضل كثيرا عما كان قبل الثورة، خاصة فيما يتعلق بالأمور المعيشية، لكن بالتأكيد – أو هكذا أتصور– فإن أحدا لا يحن على الأقل إلى عودة تلك الأسباب التي أدت بالملايين إلى

الغضب والمطالبة بإسقاط النظام.. وقد تكون أسباب ثورة ٢٥ يناير واضحة للعيان حاليًا، خاصة لمن شاء لهم القدر أن يعيشوا مقدماتها ووقائعها، وأن يقتربوا من أحداثها، ويصنعوا وقائعها، ويواجهوا تداعياتها.. قد تكون الثورة جزءً من حياة من احترقت أعصابهم انتظارًا لنجاحها، أو خشية من فشلها، بل قد تكون لهؤلاء، الذين قدموا من أجسادهم تضحية، أمرٌ يرونه كل يوم عندما ينظرون في المرآة، وقد تكون ذكرى لتلك الأسر التي قدمت شهيدًا من أجل أن تنجح الثورة، عندما تطالع صورته المعلقة على جدار الصمت وهو يبتسم، قد تكون الثورة إجابة غير منطوقة لأرملة شهيد على سؤال أطفالها الصغار الذين لم يملوا من ترديده.. "فين بابا"؟؟

الثورة بالنسبة لنا جميعا، قد تمثل قيمة ومعنى وذكرى، أو حتى وجهة نظر، مهما اختلفنا حولها أو معها أو ضدها، هي بالتأكيد جزء لا ينسى من حياتنا وذاكرتنا ووعينا، فضلا عن تاريخنا.

لكن ماذا عن الثورة بعد سنوات؟؟

عن أسبابها، لمن لم يعيشوها أو لمن لم يروا الصورة شبه كاملة؟؟

عن الأخطاء التي أدت إليها، ولا نريد تكرارها؟؟

ماذا عمن سيجلسون في موقع مبارك، ولا نريدهم أن يتحولوا إلى فراعنة جدد؟؟

للإجابة عن تلك التساؤلات، أقدم الصفحات المقبلة، أحاول

إعادة قراءة المشهد قبل ٢٥ يناير، وحتى ١١ فبراير، لكن لكي نفهم ما حدث في تلك الأيام الثمانية عشرة، لابد أن نعيد قراءة ما عاشته مصر طيلة ثلاثين عاما من حكم مبارك، فالأخطاء الصغيرة هي التي تغذي الثورات الكبيرة، وانتكاسات اليوم لها جذورها في الماضي. صحيح أن وتيرة الأخطاء في عصر مبارك زادت في السنوات العشر الأخيرة من حكمه بصورة متسارعة، أدت في النهاية إلى الإنفجار، إلا أن قراءة البدايات أمر بالغ الأهمية لفهم الخواتيم.

عبر شهور من البحث والقراءة، واستعادة فهم الكثير من الوقائع والأحداث، حاولت أن أفهم ماذا جرى، ولماذا انفجر الشعب الذين كانت جميع أدبيات السياسة والاجتماع تراه شعبا لا يثور.

مئات الأسئلة كانت تشتعل في رأسي، لكنها رغم القلق والأرق الذي سببته لي، إلا أنها أضاءت في النهاية سبيلا كي أقترب قليلًا من فهم ما جرى، فما شهدته مصر كان صادمًا ودافعًا لكثير من المراجعات لأفكار ظننت إنها ثابتة وراسخة، ولن تستطيع عوامل الزمن زحزحتها من مكانها، لكن ثبت أن كل شيءٍ قابل للتغيير، وأن ما كتبه المصريون في ميدان التحرير كان تاريخًا جديدًا لشعب سيظل محتفظا بالكثير من الأسرار. وكلما تعمقت في دراسته إزددت حيرة.

الأوراق التي تحويها دفتا هذا الكتاب، لا أزعم أنها جهد علمي خالص، وإن حاولت جاهدًا اتباع معايير البحث العلمي

في جمعها وتصنيفها بكل دقة، وهي أيضا ليست رؤية ذاتية تنبع من موقف صاحبها، فهذا أيضا مجاله موقع آخر وقد قدمته بالفعل، لكن هذه الصفحات يمكن اعتبارها محاولة للفهم، أو إعادة لقراءة لعهد مبارك، وفق ما هو متاح من معلومات ووقائع. أرجو أن أكون قد وفقت في تلك القراءة، فعلى الأقل من اجتهد وأخطأ فله أجر.

أسامة السعيد

الخطيئة الأولى

الغباء

"لم يكن عجيبا أن يعبد المصريون (القدماء) فرعون،
ولكن العجيب أن فرعون آمن حقا أنه إله"
... نجيب محفوظ في (ثرثرة فوق النيل)

الغباء كلمة قد تحمل في معناها المجرد نوعًا من الإهانة، إذ قد تحمل اتهاما بالضعف العقلي أو الذكاء المحدود، وبالتأكيد فإن أية إهانة هنا لأي شخص غير مقصودة على الإطلاق، فمبارك رغم كل ما جرى، له حق الاحترام كإنسان في المقام الأول، وكجزء من تاريخ مصر – مهما كان تقييمنا لهذا التاريخ- كما أنني على المستوى الشخصي أحمل الكثير من التقدير لكل رجل شارك في صنع انتصار أكتوبر، سواء كان دوره كبيرا أو صغيرا، وقد كان مبارك أحد صناع هذا الانتصار بلا جدال. ولكنني هنا لا أتحدث عن مبارك القائد العسكري، وإنما عن مبارك الرئيس والسياسي، وهذا أيضا لا يمكن وصفه بالغباء المطلق، فرجل قاد البلاد عبر ثلاثين عاما، بالتأكيد كان يتمتع بما يكفي من الدهاء السياسي ليتمكن من قيادة سفينة الوطن عبر دروب ومزالق لم تكن سهلة، وإن كانت خاتمته على عكس ما بدأ.

لكن في المقابل، فإن وصف الغباء في عالم السياسة قد يحمل

معانٍ مختلفة، إذ قد يقصد به التغافل عن فهم الكثير من الرسائل التي يبعث بها الواقع، أو عدم قراءة هذا الواقع بشكل صحيح، أو حتى اتخاذ قرار خاطئ قد يكلف صاحبه ومن حوله الكثير. بل إنه قد يتضمن اتخاذ قرار صحيح في الوقت الخاطئ، أو عدم اتخاذ قرار على الاطلاق، أو حتى اتخاذ القرار الصحيح متأخرا، بعدما يكون الواقع قد تجاوز مثل تلك القرارات.. وقد يتضمن وصف السياسي بالغباء الافتقار للخيال القادر على جعل السياسي يتوقع سير الأحداث، أو ابتكار وسائل غير تقليدية لإحداث اختراق في مشكلات مستعصية لم تعد تجدي معها الوسائل التقليدية نفعا.

كل هذه الحالات قد تحتمل وصف الغباء – دون أن تحمل أية إهانة– فقد يكون السياسي "غبيا" أو "متغابيا" في أحد المواقف، لكنه يستطيع في موقف آخر أن يدهش مراقبيه وخصومه برد فعل أقرار في غاية الذكاء.

وفي أدبيات المنافسة السياسية، فإن الاتهام بالغباء السياسي يعد أمرا مألوفا، وكثير من الحكام والسياسيين داخل مصر وخارجها كثيرا ما وصفوا بالغباء، السياسي منه على الأقل، ولعل أشهر تلك الاتهامات وأكثرها حضورا في الذهن ذلك الاتهام الذي أطلقه الرئيس الأسبق محمد أنور السادات على عدد من أقوى رجال مصر في بداية حكمه ممن وصفوا بـــ"مراكز القوى"، عندما تقدموا باستقالاتهم، بينما كان في مقدورهم خلع الرئيس بسهولة.

لكن بعيدا عن البعد الشخصي في مسألة الغباء، فإن كثيرا من الأدبيات السياسية ترى أن غباء الحاكم هو سبب ونتيجة لبيئة متكاملة من الغباء، تخلق غباءات أو استغباءات متتالية، فالحاكم الغبي عادة ما يترع إلى الاستخدام المفرط للقوة الأمنية والسياسية، بل قد يصل إلى حد العنف، فضلا عن خلقه بيئة من الفساد والتراخي والانبطاح، ينقله من ذاته إلى نظامه، ومن ثم إلى المجتمع كله، فتتلقى هذا النهج مؤسسات مترهلة فكريا وإداريا، ومؤسسات اعلامية مدجنة، وأحزاب هشة، وتعيد تصديره إلى المجتمع في صور شتى، تخلق في النهاية ما يمكن أن ينطبق عليه وصف علم الاجتماع السياسي بـ"الدولة الرخوة"، والذي يرى أستاذنا الكبير الدكتور جلال أمين أن مصر كانت نموذجا مثاليا لهذا المفهوم منذ ثمانينات القرن العشرين.

وإذا كانت الثورة المصرية في ٢٥ يناير -وقائع ونتائج- تثير الكثير من الجدل ووجهات النظر حولها، لكن دور "الغباء السياسي" الواضح من قبل نظام مبارك في التعاطي مع مجريات الأحداث، واتخاذ قرارات خاطئة، أو عدم اتخاذ قرارات في الوقت المناسب، أو اتخاذ قرارات صحيحة في وقت غير مناسب، كانت كلها أهم أسباب نجاح الثورة، وتحقيق ما لم يكن يحلم به من خرجوا يهتفون ضد النظام ظهر يوم ٢٥ يناير.

ولأن البعد الشخصي مؤثر للغاية في أي تحليل لبنية النظم العربية، التي هي في المقام الأول نظم شخصانية، قائمة بشكل او بآخر على حكم الفرد، فإن فهم هذا الفرد هو أول لبنات أي محاولة متعمقة لفهم النظام، وحركة التاريخ في تلك الفترة

التي تصادف فيها أن هذا "الفرد" كان على قمة هرم الدولة.

وربما كان الحصول على معلومات شخصية "محايدة" عن مبارك أمرا صعبا، فكل المعلومات المتوافرة تشوبها المبالغة، خلال حكمه تميل إلى التمجيد والتفخيم والتهويل، وبعد رحيله تميل إلى التحقير والتشويه والتهوين، وما بين هذا وذاك تبدو المعلومات التي يمكن الاستناد إليها لبناء تحليل دقيق قليلة، إذا ما قورنت بمعلومات أخرى كثيرة،الجانب الأعظم منها مجهول المصدر والتوثيق.

السنوات الأولى :

وربما كان البحث عن معلومات تفصيلية عن السنوات الأولى لحياة مبارك، وتأثير التنشئة الاجتماعية على بناء شخصيته، أمرا صعبا، فضلا عن أن معظم تلك المعلومات متاحة في مصادر ومراجع يمكن وصفها بغير المستقلة أو غير العلمية،إذ يغلب على معظمها الطابع الدعائي، إلا أن هناك بعض الشواهد التي يمكن الاعتماد عليها في تحليل سنوات التكوين في عمر الرئيس السابق، وبناء شخصيته، ووضع صورة أكثر وضوحا عن الخلفية الاجتماعية والتربوية التي جاء منها مبارك وساهمت في تشكيل أسلوبه في الحياة.

وتشير تلك المعلومات المعروفة إلى أن محمد حسني مبارك مولود في ٤ مايو من عام ١٩٢٨ ،والده هو السيد ابراهيم مبارك من قرية كفر المصيلحة بمركز شبين الكوم بمحافظة المنوفية، وقد اشتهرت تلك القرية بانعدام الأمية بها، حتى أطلق عليها أهالي

القرى المجاورة لقب "كفر باريس"، ولأنه خرج منها عدد كبير من المشاهير.

كان والده موظفا في محكمة طنطا قبل إنشاء محكمة شبين الكوم، وأقام لفترة في مدينة قويسنا حتى عام ١٩٣٦، ثم انتقل إلى أشمون بنفس المحافظة، حتى استقر به المقام في مدينة شبين الكوم وأحيل إلى المعاش في يونيو سنة ١٩٦٠ بعد أن تدرج في الوظائف حتى وصل إلى منصب "مفتش" بوزارة العدل، وتوفى في نفس سنة إحالته إلى المعاش.

ولا توجد تفاصيل دقيقة عن طبيعة العلاقة بين والد مبارك وبين عبد العزيز باشا فهمي ـــ الذي كان أحد أبناء كفر المصيلحة وواحدا من أبرز الساسة والقانونيين المصريين في الثلث الأول من القرن العشرين[١]، وقدم الكثير من الخدمات الجليلة لأبناء قريته، وكان من بينها بناء المدرسة الابتدائية التي التحق بها مبارك، ويذهب بعض المعارضين لمبارك إلى أن والده كان مجرد حاجب صغير أو محضر في المحكمة، وأنه عمل خادما لعبد العزيز باشا فهمي [٢]، وأن تلك النشأة الفقيرة كان لها أثر سلبي فيما بعد على

---

[١] عبد العزيز باشا فهمي (ولد في كفر المصيلحة بمحافظة المنوفية في ٢٣ ديسمبر ١٨٧٠ وتوفي عام ١٩.٥١)، هو قاضٍ ومحامٍ وسياسي وشاعر مصري من أعلام الحركة الوطنية المصرية في الثلث الأوَل منَ القرن العشرين، وتثير المقارنة بين دوره في خدمة أبناء قريته وبين الدور الذي قام به مبارك بعأ ان صار رئيسا للجمهورية غضب أبناء كفر المصيلحة ضد مبارك.

ا انظر في هذا الشأن مجدي أحمد حسين،"مبارك صهيوني بالمعنى الحرفي والموضوعي للكلمة" منشور على:

تكوين شخصية مبارك وتنكره لأصوله وأسرته وتجاهله لقريته وأبنائها طوال عقود.

وفي عام ١٩٤٢ انتقل مبارك إلى مدرسة المساعي المشكورة الثانوية، وأنهى مرحلة التعليم الثانوي بمدرسة المساعي بشبين الكوم، ويقول الذين عرفوه في مرحلة التعليم الثانوي أنه كان شديد الاهتمام بالأحداث التي تعيشها البلاد،وأنه كان عضوا باللجنة السياسية بالمدرسة، وكان يتصف بالمثابرة والجدية في كل أفعاله، كما كان يميل إلى ممارسة الرياضة البدنية.

وأنهى مبارك دراسته الثانوية، وكان والده يريده أن يلتحق بكلية المعلمين ليعمل مدرسا، فيما يبدو ليكون عونا لرب الأسرة على تحمل مشاق الحياة، لكن حسني مبارك أصر على الالتحاق بالكلية الحربية والعمل بالقوات المسلحة، وتم له ذلك بالفعل، فالتحق بالكلية الحربية في نوفمبر ١٩٤٧،وحصل علي بكالوريوس العلوم العسكرية في فبراير ١٩٤٩،وتخرج برتبة ملازم ثان والتحق ضابطا بسلاح المشاة باللواء الثاني الميكانيكي لمدة ٣ شهور، وأعلنت كلية الطيران عن قبول دفعة جديدة بها، من خريجي الكلية الحربية، فتقدم حسني مبارك للالتحاق بالكلية الجوية، واجتاز الاختبارات مع أحد عشر ضابطا قبلتهم الكلية، وتخرج في الكلية الجوية،حيث حصل علي بكالوريوس علوم الطيران من الكلية الجوية في ١٢ مارس ١٩٥٠.

---

http://elw٣yalarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=٦٧٤٥

يقول أحد زملائه في الكلية الجوية،وهو (الفريق طيار صلاح المناوي) أن مبارك خلال دراسته في الكلية كان مثالا للضبط والربط، وأنه كان يتميز بإلمامه بالمسائل الإدارية لدرجة أنه أختير في بداياته الأولى مساعدا لأركان حرب الكلية، ثم تم ترشيحه للالتحاق بأسراب المقاتلات في حلوان، إلا أنه انتقل في النهاية إلى أسراب القاذفات، ويضيف نفس المصدر أن ساعات طيرانه كانت تفوق بكثير ساعات طيران المدرسين الآخرين بالكلية، وكان السرب الذي يقوده من أكثر أسراب الطيران انضباطا.

سافر مبارك في ثلاث بعثات إلى الاتحاد السوفيتي، الأولى بعثة للتدريب علي القاذفة إليوشن-٢٨، والثانية بعثة للتدريب على القاذفات الثقيلة (تي – يو ١٦)، كما تلقى في البعثة الثالثة دراسات عليا بأكاديمية فرونز العسكرية بالاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩٦٤ – ١٩٦٥.

وأصبح محمد حسني مبارك قائدا للواء قاذفات قنابل وقائدا لقاعدة غرب القاهرة الجوية بالوكالة حتي ٣٠ يونيو ١٩٦٦.

ويذكر له زملاؤه أنه كان الطيار المصري الوحيد الذي يجيد قيادة الطائرة "توبولوف" أثناء حرب اليمن، وكان يطير مرتين يوميا، وتستغرق الرحلة الواحدة ٦ساعات ذهابا ومثلها في العودة، وهو ما كان مثار دهشة قادته وزملائه.

وفي ٥ يونيه ١٩٦٧كان حسني مبارك قائدا لقاعدة بني سويف الجوية، وعين مديرا للكلية الجوية في نوفمبر ١٩٦٧ وشهدت تلك الفترة حرب الاستنزاف، ورقي إلى رتبة العميد في

٢٢ يونيه ١٩٦٩، وشغل منصب رئيس أركان حرب القوات الجوية، ثم قائدا للقوات الجوية في أبريل ١٩٧٢ وفي العام ذاته عين نائبا لوزير الحربية.

قاد مبارك القوات الجوية أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ ورقي اللواء محمد حسني مبارك إلى رتبة الفريق في ١٩٧٤، وفي ١٥ أبريل ١٩٧٥ اختاره الرئيس الراحل محمد أنور السادات نائبا لرئيس الجمهورية، ليشغل هذا المنصب منذ ١٩٧٥ إلى ١٩٨١.

وعندما أعلن السادات تشكيل الحزب الوطني الديمقراطي برئاسته في يوليو ١٩٧٨، عين مبارك نائبا لرئيس الحزب. وفي هذه المرحلة تولى أكثر من مهمة عربية ودولية، كما قام بزيارات عديدة لدول العالم.

وقال الرئيس الراحل أنور السادات عن أسباب اختياره لمبارك نائبا لرئيس الجمهورية "لقد اخترته نائبا لي ليس لكونه طيارا أو قائدا للقوات الجوية أو أحد قادة حرب اكتوبر،وكل هذه الاعتبارات لم تغب عن بالي،ولكنى اخترته قبل هذه الاعتبارات لأنه يمثل جوهر الإنسان في وطننا،وهو المقاتل المصري بأصالته وخبراته وقدراته،وفى كل حياته كان يواجه الموت بل يقتحم الموت ليحمي لنا الحياة، وباختصار لأنه يمثل جيل أكتوبر الذي أريد أن يتقدم نحو مواقع القيادة العليا للدولة، وحتى يصبح هذا الجيل ممثلا ومعبرا عن روح وبيئة ومناخ السادس من أكتوبر، يوم تخطت قواتنا المسلحة باسم الشعب والأمة كل عوائق وأسوار المستحيل".

وفي ١٤ أكتوبر ١٩٨١، تولى محمد حسني مبارك رئاسة البلاد، بعدما تم الاستفتاء عليه، بعد ترشيح مجلس الشعب له في استفتاء شعبي، خلفا للرئيس محمد أنور السادات، الذي اغتيل في ٦ من أكتوبر ١٩٨١، أثناء العرض العسكرى الذي أقيم بمناسبة الاحتفال بذكرى أنتصارات أكتوبر ،١٩٧٣ وفي ٢٦ يناير ١٩٨٢ انتخب رئيسا للحزب الوطني الديمقراطي.

الوجه الآخر:

هذه كانت المعلومات الرسمية أو شبه الرسمية المتاحة عن مبارك، والتي يمكن قراءتها في العديد من المصادر، وهي تكشف من بين ما تكشف بعض الجوانب في شخصية مبارك، ستكون موضع تحليل في الصفحات التالية، لكن تلك المعلومات لا تكشف الكثير عن بعض المواقف الأخرى لمبارك سواء على المستوى الشخصي أو من الأحداث الكبرى التي عايشها.

ومن بين أكثر المساحات الشائكة في حياة مبارك، والتي ظلت غامضة حتى بعد سقوطه عن قمة الحكم، علاقة مبارك بوالديه وأشقائه، فقد عرف عنه أنه لم يزر قريته طيلة ٣٥ عاما، مما أثار غضب أهالي "كفر المصيلحة" ضده، فهو لم يقدم لهم شيئا، مثلما فعل سلفه الرئيس السادات بقريته "ميت أبو الكوم"، فضلا عن إنه عندما زار محافظة المنوفية لإعلان مبادرته بتعديل المادة ٧٦ من الدستور، وكان ذلك عام ٢٠٠٥، اختار مدرسته المساعي المشكورة بمدينة شبين الكوم ليعلن منها تلك المبادرة، ولم يفكر في الذهاب إلى مسقط رأسه، التي لا تبعد سوى بضع كيلومترات

عن تلك المدرسة، وهو ما اعتبره أهالي القرية – مثلما روى بعضهم لي خلال زيارة إلى القرية في نهاية عام ٢٠١١ "إمعانا في تجاهل مبارك لأصوله".

وبعد سقوط حكم مبارك، نشرت عدة تقارير صحفية تشير إلى أن مبارك كان عاقا لوالديه، وأنه تنكر لهما ولأشقائه، ورفض الإنفاق عليهم. وكشفت جريدة الفجر في عددها الصادر بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١١ عن قضية نفقة أقامتها والدة مبارك ضده بعد أن رفض الإنفاق عليها.. وأوضح التقرير أن السيدة نعيمة والدة مبارك أقامت القضية في عيد ميلاد مبارك الثاني والثلاثين، لعله يتذكر بعضًا من فضلها عليه.

الدعوى – طبقا لما نشرته الفجر – حملت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠ أحوال شخصية محكمة شبين الكوم الجزئية، وهي عبارة عن دعوى نفقة، حصل عليها منذ سنوات المحامي نبيه الوحش من أحد العاملين بالمحكمة.

تقول الدعوى إنه في يوم.. الموافق ٤ / ٥/ ١٩٦٠، وبناء على طلب السيدة نعيمة محمد مرسي مبارك، المقيمة في قرية كفر مصيلحة، ومحلها المختار مكتب الأستاذ عبد المنعم أحمد المحامي، أنتقلت أنا محضر محكمة شبين الكوم الجزئية وأعلنت السيد محمد حسني السيد مبارك، ويعمل نقيبًا بالقوات الجوية.

الموضوع: مطالبة والدة المعلن إليه، وقد توفى والده المرحوم، السيد إبراهيم مبارك في غضون هذا العام تاركًا لها معاشًا يسيرًا، وتاركًا لها أربعة أشقاء للمعلن إليه وهم (سامية – أحمد سامي –

فوزي – عصام)…. ولما كان هذا المعاش اليسير لا تستطيع معه الطالبة سداد احتياجات أشقائه ومواجهة ظروف الحياة، وبالرغم من مطالبتها له بالطرق الودية بالمساعدة في الإنفاق على أشقائه، إلا أنه امتنع دون مبرر شرعي أو سند قانوني، بالرغم من أنه ميسور، إذ أنه يعمل نقيبًا بالقوات الجوية، ودخله الشهري يتعدى الـ ١٥ جنيهًا … ولما كانت الطالبة والدة للمعلن إليه، فإنه يحق لها رفع الدعوى، وكما تشير الدعوى حددت المحكمة جلسة ٢٦ مايو ١٩٦٠ لنظر القضية.

وتقول جريدة الفجر، نقلا عن المحامي نبيه الوحش، إن هناك من بين أصدقاء ومعارف مبارك من أقنعه أن يتصالح في الدعوى، فلا داعي لأن يقف أمام أمه في المحكمة، فحتمًا ستحكم لها المحكمة، خاصة أن ظروفها صعبة. وبالفعل تم التصالح على أن يدفع مبارك لوالدته مبلغًا يصل إلى ٣٤٠ قرشًا شهريًا.

وكان المهندس حسب الله الكفراوي وزير الاسكان الأسبق قد نقل عن مدكور أبو العز، مدير الكلية الحربية وقت دراسة مبارك بها، أن والد مبارك جاء لزيارته، فتهرب مبارك من رؤيته قائلا لرفاقه بالكلية الحربية "قولوا له مش موجود".

من جانبه قال اللواء السابق برئاسة الجمهورية شفيق محمود البنا في عدة مقابلات تلفزيونية وصحفية معه إن مبارك كان "يكره أقاربه جدًا، ويرفض مقابلتهم، وكان يقول للسكرتارية "وزعوهم لأنهم جايين يفتكروني دلوقتي" مشيرا لأن مبارك كان يقول دائما " إن المصري يبوس الجزم عشان ياخد منصب".

ثورة يوليو:

ومن القضايا الأخرى التي لا تكشفها المعلومات الرسمية عن السنوات الأولى في حياة مبارك، موقفه كأحد ضباط الجيش من ثورة ٢٣ يوليو، فعلى عكس ما تشير تلك المعلومات الرسمية التي نشرت إبان حكمه من أنه كان يهتم بالشؤون السياسية، فإنه لم يعرف عن الضابط حسني مبارك مشاركته في تنظيم الضباط الأحرار للتمهيد لحركة الجيش في ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، فعندما قامت الثورة، كان الرئيس مبارك أحد الطيارين العاملين في مطار حلوان. ورغم ما قيل عن تأييده للثورة، إلا أنه لم يثبت وجود علاقة تنظيمية له بالثورة، وقد اعترف مبارك في أحد لقاءاته الصحفية بأنه التقى بالرئيس جمال عبد الناصر قبل الثورة،ولم يعرض عليه الانضمام لتنظيم الضباط الأحرار.ويرجع بعض أصحاب الآراء المؤيدة لمبارك عدم انتمائه إلى تنظيم الضباط الأحرار بأنه كان في ذلك الوقت ضابطا صغيرا في الجيش، بينما يرى آخرون أن هناك ضباطا شاركوا في تنظيم الضباط الأحرار من نفس دفعة مبارك في الكلية الحربية، ومن بينهم محمد عبد الحليم أبو غزالة (الذي أصبح فيما بعد وزيرا للدفاع، ووصل إلى رتبة المشير، وخرج من الحياة العسكرية بعد صراع شهير مع مبارك)، وكان أبو غزالة ضابطا في سلاح المدفعية عند انتمائه إلى تنظيم الضباط الأحرار. ويرجع منتقدو مبارك السبب الرئيسي في عدم لفته أنظار الضباط الأحرار إليه، أنه كان بلا روح ثورية، وأنه كان مجرد منفذ مهام جيد، ولم تبد عليه روح المبادرة أو الثقافة السياسية التي تدفعه إلى المخاطرة بالانتماء لتنظيم مثل

الضباط الأحرار. وقد لازمت هذه الاتهامات مبارك بأنه منفذ مهام جيد وأنه لا يملك "كاريزما" القيادة طوال سنوات حكمه، وازدادت بالطبع بعد إجباره على الرحيل عن الحكم.

كما عرف عن مبارك ممارسته لعدد من الألعاب الرياضية، ويقول من عايشوا حياته شابا إنه كان قائد فريق الهوكي في المدرسة الثانوية، كما مارس عدة رياضات منها كرة القدم وتنس الطاولة، وعرف عن مبارك ممارسته لرياضة الاسكواش التي داوم على ممارستها يوميا لسنوات، حتى حالت إصابته بانزلاق غضروفي دون ممارستها. لكنه ظل يدعمها، وكان داعما لإقامة مجمع عالمي لملاعب الاسكواش بالقرب من القصر الجمهوري في مصر الجديدة، على الرغم من أن اللعبة لا تحظى بشعبية واسعة في أوساط المصريين.

وهناك بعض المصادر التي تشير إلى أن الرئيس السابق كان يفرض لعب الاسكواش على الطيارين بالأمر العسكري، مبررا ذلك بأن الاسكواش يعلم الطيارين اكتساب سرعة الحركة والملاحظة والمتابعة والتصرف، واتخاذ القرار المناسب بسرعة، وهى كلها مهارات يجب أن تتوافر في شخصية الطيار.

ولم يعرف عن مبارك تفضيله لهوايات ذات طابع ثقافي كالقراءة أو الكتابة أو الرسم أو مشاهدة السينما،ويندر استشهاده في خطبه وأحاديثه بمقولات أدبية أو رؤى تاريخية.

شخصية محيرة

وبطبيعة الحال، فإن سؤالا ضروريا لابد أن يطرح في هذا

الشأن، هو كيف نجح مبارك، الذي يوصف بأنه رئيس تقريبا بلا أي كاريزما، في البقاء في حكم مصر ٣٠ عاما؟.. وكيف يمكن لرجل قد توصف بعض تصرفاته أو قررارته السياسية ومواقفه الكبرى بالغباء أن يصير ثاني أطول حاكم في تاريخ مصر منذ عهد الفراعنة بقاء في السلطة، وصاحب الرقم القياسي – الذي يبدو أنه سيكون من المستحيل مستقبلا كسره – في البقاء على كرسي الحكم في تاريخ مصر الجمهورية؟

إن بقاء مبارك في السلطة طيلة ثلاثة عقود، وقدرته على احتواء الأنواء التي كادت أن تعصف بحكمه، ربما قبل ثورة يناير بسنوات، لهو من الأمور المدهشة حقا،والتى تستحق الدراسة. إلا أن الإلمام بكل أبعاد تجربة مبارك في الحكم، وفهم تفاصيل بقائه على رأس السلطة، في أقدم دولة بالتاريخ من الصعوبة بمكان، على الرغم من أن كثيرا من القواعد يمكن التعرف عليها وتفهمها حاليا، بعد أن انتهت تجربة مبارك في الحكم بتلك النهاية الدراماتيكية، لكن الكثير من التفاصيل التي يمكن الاستناد إليها في إطلاق أحكام دقيقة ومنصفة حول التجربة "المباركية" في الحكم – إن جاز التعبير– ما تزال لم تكشف بوضوح كافٍ حتى الآن، وربما تكشف السنوات المقبلة عن التفاصيل فى حكم مبارك لمصر. ويضاف إلى ذلك أن الحكم على تجربة أي نظام في الحكم لا ترتكن فقط إلى أسلوبه الذاتي في إدارة تحديات عصره، وصناعة نمطه الخاص في الحكم، وإنما تحتاج كذلك إلى فهم أكثر تعمقا للتداخل الكبير بين ما هو محلي وإقليمي ودولي وحتى شخصي ونفسي، في صياغة أسلوب الحكم، وهو الأسلوب الذي

انتهى بمبارك من القصر إلى السجن.

ولابد أن نعترف أيضا أن شخصية الرئيس السابق حسني مبارك ما تزال تمثل لغزًا محيرًا لكثير من المحللين السياسين، فلم يكن فقط محيرًا أثناء فترة حكمه، بل حتى اللحظات الأخيرة من أيامه في الحكم باتت أكثر إثارة للحيرة، بعدما قضى على تاريخه بسهولة يندر حدوثها،إثر سلسلة من المواقف والقرارات الخاطئة.

ويقول د.محمد السيد صديق، الخبير النفسى تحليله. النفس – سياسي لمبارك أنه يتمتع بعدة خصائص نفسية انعكست بوضوح على أسلوبه في الحكم، ويرصد أبرز تلك السمات على النحو التالى:

شخصية "منفذ المهمّات":

فإذا ما أردنا تحليل شخصية الرئيس السابق حسني مبارك حسب نظام تحليل الشخصيات، الذي وضعه عالم النفس الشهير كارل يونج، فإن شخصية حسني مبارك ستكون "**ISTJ**"، وهي شخصية توصف بأنها منفذ المهمات أو " **DUTY FULFILER**" وسبب ذلك أن شخصية الرئيس السابق تتسم بما يلي:

١. الميل الشديد للانطوائية والجلوس مع النفس؛ فالتفاعل الداخلي لهذه الشخصية أكثر من تفاعلها الخارجي، ويؤيد ذلك انخفاض شعبيته في الجيش، وقلة أصدقائه، وحبه للجلوس بمفرده كثيرًا.

٢. الميل إلى إدراك الأمور عن طريق الحواس الخمس، وليس إلى الحدس أو المعاني التي وراء الكلام، فهو شخصية لا تتعامل إلا مع الأرقام أو الحقائق المجردة.

٣. الميل إلى أخذ القرارات بناءً على منطقه، وليس على قيمه ومشاعره.

٤. الميل إلى السيطرة على العالم الخارجي وفق إطار منظم؛ فلا يحب التعامل مع الأحداث بمرونة، بل يحاول التحكم فيها وفق نظام محكم.

الولاء والاستقرار:

تعد هذه الشخصية "ISTJ" هي النموذج المثالي للتابع؛ لأنها تملك ولاءً مرتفعًا للقيادة، كما أنها تتميز بقدرتها على تنفيذ المطلوب دون تغيير، بالإضافة إلى الانضباط الشديد التي تبديه تجاه العمل والجدية التي تتمتع بها..وتتمتع هذه الشخصية بالاستقرار الذي يحقق لأي مؤسسة الثبات ويحافظ على المكتسبات، كما أن عدم تأثرها بالنواحي العاطفية يجعل منها شخصية جادة واضحة،تستطيع تحقيق الأهداف الموضوعة؛ ولذلك تعتبر هذه الشخصية نموذجًا مثاليًّا للعمل كقائد عسكري، أو مدير تنفيذي، أو ضابط شرطة، أو قاضٍ.

وعلى الرغم من الانضباط والجدية التي تتمتع بها هذه الشخصية، إلا أنها تتصف ببعض السلبيات، والتي يظهر أثرها

كلما وضعت في المناصب القيادية العليا. ومن أهم تلك السلبيات:

١- التصلب الفكري: حيث يغلب على هذه الشخصية صفة التصلب الفكري، فهي تتعامل مع العالم الخارجي في صورة حقائق، ثم تقوم بمعالجتها داخليًا. وهي تقوم بهذه المعالجة بصورة جامدة بحيث لا تقوم بعملية تحليل لما وراء هذه الحقائق ولا السيناريوهات المتعلقة بها، خاصة إذا لم تنمِ خاصية التفكير العقلي المنطقي، بالإضافة إلى ضعفها الشديد في استخدام ملكة الحدس.

وتعاني مثل هذه الشخصيات- إذا لم تُنَمِ ملكة التفكير العقلي المنطقي في الواقع- معاناة شديدة؛ لأنها تستخدم هذه الملكة بصورة دفاعية، بحيث تحتفظ بثبات الحقائق الداخلية، وهذا كله يكسبها شكلا من أشكال التصلب الفكري، بحيث يصعب عليها تغيير اعتقاداتها أو آرائها؛ لأنها لا تستطيع التفاعل مع العالم الخارجي بصورة صحيحة تمكنها من تنقيح آرائها، بل على العكس تقوم ملكة المنطق كصورة من صورة ترشيح المعلومات الواردة من العالم الخارجي؛ ولذلك يغلب على هذه الشخصية صفة الاستقرار الذي قد يصل إلى درجة الركود.

وشخصية الرئيس السابق حسني مبارك يظهر ذلك فيها جليًّا؛ حيث كان يميل دائمًا إلى الركود، الذي يسميه هو استقرارًا، وقد يكسبه ذلك نوعًا من أنواع العناد. وقد بدا ذلك جليًّا في عناده مع الشعب في ظل أحداث ٢٥ يناير، حيث كان في

مقدروه أن ينهي تاريخه بشكل أفضل من ذلك بكثير، بل قد كان يستطيع أن يخرج من الرئاسة،كأنه بطل شعبي، إلا أن تصلبه الفكري وعدم قدرته على التغير السريع، دفعاه إلى العناد الذي أخرجه من السلطة مخلوعًا، وبات مثالًا للحاكم المستبد الذي أسقطه شعبه.

بل إن مبارك في أكثر من حديث منشور له كان يتباهى بعناده، وبأنه لا يغير رأيه بسهولة. وقد يكون ذلك مقبولًا وإيجابيًا فيما يتعلق بالمبادئ والمثل العليا، لكنه يبدو نقيصة كبيرة فيما يتعلق بالقرار السياسي، الذي يرتبط بمواقف وغايات متغيرة، وتطورات داخلية وخارجية تتطلب مرونة كبيرة لاتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب.

ويواصل د.محمد السيد صديق تحليله النفس-سياسي لشخصية مبارك، فيقول إن التصلب الفكري لشخصيته هو الذي جعله لا يستطيع قراءة ملابسات هذه الثورة، وأغلب الظن أنه عالجها في بادئ الأمر كأنها أحداث يناير ١٩٧٧، وهذا ما يتفق مع طبعه في التعامل مع الأحداث وفقا لخبراته السابقة، وبالتالي، لما كانت أحداث يناير ١٩٧٧، وفق تصور مبارك، هي ثورة للجياع نتيجة غلاء المعيشة خاصة الخبز، فقد كان تعامل الرئيس الأسبق محمد أنور السادات معها أن أعاد الخبز مرة أخرى إلى أسعاره السابقة، وأقال الحكومة، ومشى مبارك وفق هذه الحقائق الموجودة في ذاكرته، ولم يفلح نتيجة تصلبه الفكري في إدراك الحقائق على الأرض، والتي كانت تقول بصورة واضحة أن هذه الثورة كانت ثورة اجتماعية، مبعثها الطبقة

المتوسطة، وهي تهدف لإقرار قيم اجتماعية قبل أن تكون تحصيل لمطالب اقتصادية؛ ولذلك كان شعار الثورة " كرامة – حرية – عدالة اجتماعية"، إلا أن التصلب الفكري الذي يعانيه منعه من رؤية كل هذا؛ فكان مصيره إلى ما وصل إليه.

ومن بين السمات التي ترتبط دوما بهذا النوع من الشخصيات، ادعاء الحكمة بشكل مبرر وغير مبرر، حتى ولو كان ذلك مجرد قناع يخفي خلفه الميل للعناد واللامبالاة والتجاهل. ولعل سوء الأداء السياسي الذي اتبعه مبارك في الأيام الأخيرة من حكمه ؛ يثبت أن ما يحسبه البعض حكمة وتأنٍ، ما هو إلا لامبالاة وبطء فادح في اتخاذ القرار، وكما يقول جان جاك روسو: "إن ثمار التروي تضيع، إذا زاد التروي عن الحد"؛ لأنه عندئذ سيكون أي شيء آخر غير التروى".

٢– غياب الرؤية: فهذه الشخصية تعد من أفضل منفذي الخطط، إلا أنها تعاني إن وضعت في موضع قيادة استراتيجية تخطط لدولة أو شركة أو غير ذلك، حيث إن وضع الرؤى يتطلب قدرة على الحدس واستخدام التخيل ورسم السيناريوهات، وهذه الشخصية يأتي الحدس بالنسبة إليها في آخر سلم الوظائف العقلية، ومن ثم فإنها تسرف في التنظيم والتأمين وتثبيت الاستقرار الذي يعد ركودًا في واقع الأمر.

والمتأمل للرئيس السابق حسني مبارك، والمتتبع لشهادات المقربين منه يدرك أنه كان يفتقد هذه الرؤية، ولذلك تجد أنه لم يتم أيَّة مشروعات استراتيجية تنقل البلاد إلى آفاق جديدة،

ومعظم المشروعات الاستراتيجية والتي تم البدء فيها، كان بعضها مطروحا أيام الرئيس السادات مثل: مشروع ترعة السلام، ومشروع توشكى، والبعض الآخر لم يفلح في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.. فأقصى ما تستطيعه هذه الشخصية هي المضي بالسيناريوهات الاتجاهية، فهي تنطلق من الواقع وليس من الحلم، ولذا فهي تحبو إلى الأمام، وتحدها الإمكانات الواقعية، في حين أن الرؤية الواضحة تجعل الإنسان ينطلق من القدرات والإمكانات التي يمكن تخليقها.

٣- الميل إلى التسلط والاستبداد: فهذه الشخصية تميل إلى فرض إرادتها على الآخرين بصورة كبيرة؛ لأنها توجه طاقتها العقلانية المنطقية في دحض آراء الآخرين وإملاء وجهات نظرها عليهم، بالإضافة إلى هوسه بالتنظيم والأمن، إلى جانب أن هذه الشخصية تميل إلى حد كبير إلى اعتبار وجهة نظرها دائمًا على الصواب والآخرين على خطأ.

ومما يزيد قابلية هذه الشخصية للتسلط، أنها تفتقد للمرونة المناسبة للتعامل مع الشخصيات التي تختلف معها في القيم، فقيمة العالم الداخلي بالنسبة لهذه الشخصية هي أكبر بكثير من العالم الخارجي، وبالتالي هو لا يحرص على مشاعر ولا آراء العالم الخارجي، بل كل ما يريد الحصول عليه هو تحقيق أهداف العالم الداخلي الذي يعيش هو فيه.

ولذلك كثيرا ما توصف هذه الشخصية بالأنانية، وأنها لا تسمع أحدًا، وكثيرا ما تدخل في المحادثات بهدف التغلب على

الطرف الآخر، وليس الاستفادة أو الاستماع.

ولا شك أن حالة مصر في عهد مبارك كانت مثالا على ذلك، فقد اصطبغ النظام كله بهذه الصبغة لشخصية مبارك؛ حيث عمد إلى السيطرة على كل مناحي الحياة، بدءً من الأجهزة الأمنية إلى الأجهزة السيادية إلى الأحزاب والشركات والنقابات والقضاء، وتوغل ذراعه الداخلي والمتمثل في جهاز مباحث أمن الدولة في كل مرافق الدولة ومؤسساتها؛ حتى يضمن السيطرة الكاملة التي وصلت إلى الاستبداد المطلق. وقد انتقد الدكتور أسامة الباز الرئيس السابق حسني مبارك لاعتماده بشكل أساسي على القبضة الأمنية، وترك الملفات الداخلية في أيدي الأجهزة الأمنية، على الرغم من كونها ملفات سياسية في المقام الأول.

ومن سلبيات هذه الشخصية التي تدفعها إلى التسلط أنها تعاني من نرجسية غريبة؛ حيث ترى نفسها حافظة للقيم الاجتماعية للبيئة التي تعيش فيها، وهي بذلك تدَّعي لنفسها الأفضلية في تحديد ما هو مهم أو مفيد للمجتمع الذي تعيش فيه، وهذا انطبع على الطريقة التي كان مبارك يدير بها مصر ويتفهم بها المصريين، حيث يظن في نفسه أنه الأعلم بحالهم، وأن الديمقراطية في مصر سوف تأتي بفوضى أو تأتي بأحزاب أو جماعات إسلامية، فهو يتعالى على الشعب ويريد أن يقنعه بأنه يدرك مصلحته أكثر من نفسه.

٤- فقدان السيطرة تحت الضغط: وعلى الرغم من عشق هذه الشخصية للسيطرة وميلها الدائم إلى التنظيم والسيطرة، إلا

أنها تفقد كل ذلك إن وقعت تحت ضغط قوي، حيث تعيش هذه الشخصية فيما يسميه العلماء "المزاج الكارثي" أو "catastrophic mode"حيث تفقد هذه الشخصية البوصلة تحت الضغوطات الكبيرة، وتعيش داخلها في دوامة من توبيخ النفس حول الأخطاء التي أدت إلى المشاكل، وعدم قدرتها على فهم طبيعتها، فضلًا عن إداركها بأن الطرق مسدودة أمام الوصول إلى الحلول، وهذا يؤثر بصورة كبيرة على ثقتها بنفسها وقدرتها على تجاوز الأزمات.

ولعل تصرفات الرئيس السابق حسني مبارك في مواجهة الثورة الشعبية التي أطاحت به، تدل دلالة واضحة على هذه السلبية، إذ كانت ردود أفعاله دائمًا متأخرة، بل كان يأتي بالجواب الخطأ على السؤال الصحيح، وبينما هو يريد حل المشكلة، إذا هي تتعقد وتزداد، ويرتفع سقف مطالب الثوار. وهكذا افتقد دائمًا زمام المبادرة والقدرة على السيطرة، فهو يبحث في خبراته عن حل للأزمة ولا يجد، حتى أصبح مكبل الأيدي.

٥- إضاعة الفرص: إن أبرز ما تتصف به هذه الشخصية هو سعيها الدائم للتحكم في العالم الخارجي بدلًا من التفاعل معه، وإذا أضفت إلى ذلك ضعف القدرة على استخدام ملكة الحدس في تصور المستقبل وصناعة السناريوهات، فإنه ليس من العجيب أن تكون هذه الشخصية متفننة في إضاعة الفرص؛ لأن بطء المعالجة الداخلية وعدم اعتمادها على التحليلات والتقارير واكتفائها بمجرد الحقائق المجردة الواقعة، يجعل منه دائمًا

أنه ملاحق للأحدث وليس مستبقًا لها. وهذه الشخصية لا تصلح لقيادة دولة، حيث يفترض في قائد الدولة أن يدرك ما لا يدركه الناس،ويلمح الفرص إذا لاحت في الأفق البعيد؛فيحسن التصرف معها والاستفادة منها لتحقيق مصالح الوطن والشعب.

ولذلك يقول الدكتور مصطفى الفقي، السكرتير السابق للمعلومات برئاسة الجمهورية عن مبارك "إنك تستطيع أن ترصد أخطاء لعبد الناصر والسادات، أما معظم أخطاء مبارك فهي أخطاء الفرص الضائعة"،وهذا لا شك أضعف كثيرًا من مكانة مصر الإقليمية والدولية.

٦- ضعف الزعامة: تميل هذه الشخصية بطبعيتها إلى السلطة وليس إلى الزعامة، فالزعيم بطبعه محبوب من الناس، أما الأشخاص المتسلطون فهم يحكمون الناس بمنطق القوة والنظام. وضعف زعامة هذه الشخصية نابع من غوصه في العالم الداخلي، فهو لا يهتم بالناس ولا بمشاعرهم ولا احتياجاتهم، ولذلك لا تجد في خطاباتهم الحس الذي يخاطب وجدان الناس وقيمهم النبيلة..وهذا ما كان مبارك يعاني منه؛ إذ أنه كان يتعامل مع الشعب بمنطق العسكرية، ويميل إلى الخطاب التجريدي، كما أن سياساته وسياسات وزرائه كانت انعكاسًا لتوجهاته، فهو يريد من الاقتصاد قوة الدولة وليس رفاهية الشعب، هو يريد أن يجمع إلى السلطة المال والقوة، ولا يريد تحقيق طموحات ولا آمال الشعب، ولذا تستطيع أن تقول إنه كان يعيش لنفسه، لعالمه الداخلي العاشق للاستقرار والركود والجمود، ولا يلتفت إلى الشعب إلا في الحد الأدنى الذي يمنعهم من الثورة عليه، الا ان هذا المسعى انتهى بثورة غير مسبوقة.

اسمى "حسنى مبارك" :

ورغم إن شخصية مبارك – كما اتضح من التحليل النفسي السابق– لا تناسب القيادة الاستراتيجية الكبرى، ولا تناسب زعامات الدول المحورية كمصر،إلا أنها ربما كانت أحد أهم أسباب اختيار الرئيس السادات لمبارك كنائب له، فالسادات – سواء اتفق البعض أو اختلف مع منهجه وأسلوبه في الحكم– كان داهية عسكرية وسياسية، وقد تيقن بعد انتصار أكتوبر بأن القوات المسلحة كان ينبغى أن تكون شريكًا له في الحكم.. لذلك كان لابد من اختيار أحد قادة نصر أكتوبر ليكون نائبًا للرئيس. ولكن دهاء السادات جعله يستبعد القادة ذوي الشعبية الكبيرة في القوات المسلحة، وبالطبع كان قائد القوات الجوية هو الذي تتوافر فيه الصفتان؛ فهو صاحب الإنجاز العسكري غير المسبوق "الضربة الجوية"، وهو من القادة قليلي الشعبية في القوات المسلحة.

وقد أدرك مبارك في سنوات حكمه الأولى أنه لابد وأن تكون له توليفته الخاصة في الحكم، فهو لن يستطيع مجاراة عبد الناصر في زعامته، ولا السادات في دهائه، لذلك عمد إلى مجموعة من الأساليب التي مكنته من البقاء في حكم مصر ٣٠ عاما.. وربما كان ذلك يفسر انفعال مبارك الشديد عندما سأله أحد المراسلين الأجانب في الأيام الاولى لتوليه السلطة عن منهجه في الحكم، وهل سيكون عبد الناصر أم سادات جديدا، فرد بعنف وباللغة الانجليزية، وكأنه أراد توصيل الرسالة إلى اطراف عدة: " اسمى

حسني مبارك".. فمبارك لم يكن هو الرئيس الخالي من الخبرات، لكنه أيضا كان يجيد لعب دور الموظف، مع الرئيس السادات أو بعده، حيث بدأ حكمه بفترة جس نبض، حرص خلالها على أن يستمع لكل الأطراف، مع الاحتفاظ برأيه وقراره، دون الأخذ في الاعتبار أي عناصر أخرى.

وظلت صورة مبارك باهتة طوال السنوات الأولى لحكمه، بالرغم من محاولات الحزب الوطني وقيادات النظام وضعه في إطار الزعيم الحكيم،حتى يمكن أن تستقر لهم الأحوال.. ولم يقبل مبارك خلال الشهور الأولى من حكمه دعاوى قيادات الحزب الوطني بقبول رئاسة الحزب الوطني، وكانت هذه هي مطالب المعارضة التي كانت متركزة في حزب التجمع وجريدته الأهالي، وأيضًا جريدة الشعب التي يصدرها حزب العمل الاشتراكي برئاسة المهندس إبراهيم شكرى (رحمه الله).. وتمسك مبارك بصورة الرئيس الذي أخرج خصوم السادات من السجون واستقبلهم في قصر الرئاسة، ووعد بمزيد من الإجراءات التي تسهل ممارسة العمل السياسى.

وفى أول أيام يناير ١٩٨٢، خرجت الصحف القومية تحمل خطابًا للرئيس حسني مبارك، كان يشير إلى طريقته في الحكم، والتى لم تتغير كثيرا طوال ثلاثين عامًا، وأكد خلاله أنه لايفضل التغيير إلا في الأمور الضرورية، كما أنه لم يفكر في تغيير السياسات التي اتبعها السادات من الانفتاح الاقتصادى أو طريقة اتخاذ القرار.. قال مبارك في خطابه آنذاك إن مجلس الشعب باقٍ إلى أن يُتم مدته الدستورية،ولا أرى داعيا

إطلاقا لانتخابات جديدة". كان مبارك يرد على مطالب بإجراء تغييرات جذرية في القواعد الحزبية للحزب الوطني ومجلسي الشعب والشورى، لكن مبارك استند إلى فكرة الحالة الأمنية، وأراد أن يطمئن قيادات الحزب الوطني وأعضاء مجلسي الشعب والشورى والحكومة.

بل إنه ظل رئيسًا لأول حكومة خلفا للرئيس السادات الذي ترأس الحكومة من مايو إلى أكتوبر ١٩٨١، ولم يغير منها سوى وزير الداخلية النبوي إسماعيل، الذي فشل في توقع هجمات المنصة، أو خريطة تنظيم الجهاد وماهية الهجمات، وما إذا كانت هناك تنظيمات أخرى يمكن أن تمثل خطرًا على النظام.. مبارك لم يفكر في الاستغناء عن النبوي إسماعيل تماما، لكن عينه وزيرا للحكم المحلي، وهو المنصب الذي ظل طوال حكم مبارك ثلاجة لركن الوزراء الذين يتم التخلص منهم.

واتبع مبارك خلال سنوات حكمه عددا من الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تفهم العديد من أسباب البقاء في السلطة، وأيضا إدراك الكثير من أسباب الثورة ضده، ومن أبرز تلك الاستراتيجيات:

١- الفزاعات.. تبقيك لفترة أطول:

فبعد معاهدة السلام مع إسرائيل، لم يكن هناك خوف من العدو الإسرائيلي بقدر ما كان هناك خوف "وتخويف" من العدو الجديد، وهو الجماعات الإسلامية التي تم استخدامها كفزاعة في الداخل والخارج، وجمعها أحيانًا في سلة واحدة مع الإخوان

المسلمين إذا اقتضى الأمر ذلك. وتم ذلك على مسارات متوازية، تصور كل الجماعات الإسلامية في صورة الإرهابيين في الداخل والخارج، والذين سيهدد بهم نظام مبارك فيما بعد أي محاولات لفرض الديمقراطية في مصر، وتبرير تزوير الانتخابات والتباطؤ في اتخاذ أية إجراءات اصلاحية حقيقية. وقد نجح هذا المسلك في احتواء الكثير من الضغوط الغربية والأمريكية على وجه الخصوص على مبارك لتنفيذ أجندة إصلاحية.. ففي كل زيارة خارجية، كان مبارك يطلق العديد من التحذيرات من أن الانتخابات الحرة قد تأتي بالإسلاميين إلى سدة الحكم، وتحول مصر إلى جزائر أخرى، وبالتالي كان الغرب يغض الطرف عما يجرى من تزوير واحتكار للسلطة، طالما أن ذلك يوفر الحماية اللازمة لمصالحه في المنطقة.

٢- تكليف.. وليس "تشريف" :

في بداية حكمه حرص مبارك على التأكيد دوما أن "الكفن ماهوش جيوب"، وكان يردد دائمًا أنه تولى مقاليد الحكم بحكم المسئولية التاريخية، وأنه لم يسع لذلك أبدًا، كما أظهر زهده في الحكم من خلال تقريره في إحدى خطاباته في مجلس الشعب بأنه لن يجدد فترته بعد انقضاء مدته في الرئاسة، وتكرر هذا النهج مع كل انتخابات رئاسية، فالطلب يأتي من الشعب، الذي يلح على الرئيس للبقاء في السلطة، لاستكمال مسيرة الإنجازات، بينما الرئيس الذي يتباهى بأنه لم يأخذ إجازة طوال ٤٠ عاما، يضغط على نفسه من أجل شعبه. هكذا كان يتم تصوير الأمر، وهو ما عبرت عنه آلاف المقالات الصحفية التي كانت تنشرها

الصحف القومية وبعض الصحف الخاصة، وكرستها الأغاني التي تنشد في الاحتفالات التي يحضرها مبارك، ولعل أشهرها أغنية "اخترناه"، والتي ذاع صيتها، وكان من بين كلماها أن اختيار مبارك للحكم "تكليف.. مش تشريف، ولا فخفخة ولا ملك وجاه.. هم تقيل وهموم جيل جاي، وأجيال جاية وراه". وحتى عندما التزم مبارك الصمت إزاء خططه للبقاء في سدة الحكم في الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في ٢٠١١، وكان ذلك الغموض أحد أسباب انفجار الثورة، عاد مبارك إلى عزف اللحن القديم "لم أكن أنتوي الترشح لفترة رئاسية جديدة، ولم أسع يوما لمنصب أو جاه".. إلا أن تكرار هذه النغمة جعلها لا تفلح في أن تجد له آذانا مصغية، فهدير الاحتجاج في ميدان التحرير كان أصخب من أن تؤثر فيه تلك النغمة المكررة.

٣- تكريس الاستقرار.. وإضعاف الخصوم :

ورث حسني مبارك تركة سياسية وحزبية مرتبكة من نهاية عصر السادات، الذي رحل وهو في حالة قطيعة وصدام مع كل اتجاهات المعارضة من اليمين واليسار،وكان حسني مبارك هو نائب الرئيس،وأيضا أمين عام الحزب الوطني.وبعد توليه الرئاسة، بدأ بتوسيع هامش الحريات السياسية والإعلامية، لكنه ظل هامشًا، لم يتسع ليصبح متنًا حقيقيًا للسياسة،كما أنه واصل نهجا صارمًا لانتزاع أية فاعلية من الحياة السياسية.

لم يكن مبارك مجازفًا مثلما كان السادات أو عبد الناصر، وكان يرى أن المجازفة لها أضرارها،وفضّل طوال الوقت أن يعتبر

نفسه رجل الاستقرار والتهدئة، بل إنه كثيرا ما كان يعتبر نفسه أحد كبار حكماء المنطقة، مغفلا أن الحكمة هي اتخاذ القرار الصائب في الوقت المناسب،وليست القدرة على التملص من المسؤوليات بعدم اتخاذ موقف واضح من أي قضية. لكن مبارك ظل على هذه الطريقة،حتى تمكن من أن يجمع بين يديه كل الأوراق والمفاتيح، ويهمش مؤسسات الدولة ويجعلها بلا فاعلية، بل إن الحزب الوطني في عهد مبارك افتقد أي نوع من المبادرات السياسية الحقيقية،وظل مجرد ظل باهت للرئيس،ولابنه في السنوات الأخيرة.

مبارك منذ البداية لم يبدُ أنه يمتلك مشروعا سياسيا، وقد عبر عن هذا كثيرا في أحاديث قال فيها إنه كان يحلم بأن يكون دبلوماسيا أو سفيرا في أوروبا أو يرأس شركة مثل مصر للطيران. وبعقلية الموظف، لم يفكر في إنتاج أو تبني مشروع، وكما وصفه أحد المحللين فإن مبارك "استراتيجي يجرى حسابات عن طريق تهيئة المناخ لأي معركة سياسية، وبدلا من أن يأخذ معارضيه على حين غرة، فهو يضعفهم عن طريق احتفاظه باليد العليا ضدهم". وهذا أمر يبدو صحيحا في تعامل حسني مبارك مع المعارضة، ومع الكثير ممن كان يمكن تصنيفهم على أنهم خصومه، فقد ظل يملك مفاتيح الحياة الحزبية عن طريق الأمن ولجنة الأحزاب، حتى أوصل الأحزاب إلى طريق مسدود.

٤- حافظ على الروتين مهما كانت تحولات العالم:

فترة حكم مبارك شهدت أيضا تحولات دراماتيكية على

مستوى العالم، وعلى المستوى الإقليمي والمحلي. فقد شهد الواقع الإقليمي في الشرق الأوسط حروبا مختلفة، بدءً من اجتياح بيروت والحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٨٢، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت واختطاف سفن وطائرات.. لكن مبارك بدا أمام كل هذا ثابتا، وواصل تحركه كموظف لا يرى أي حاجة إلى تغيير روتينه اليومي، ولا تغيير جذري في السياسات المتبعة.. وقال "سنستمر في سياستنا بعدم معاداة أحد، ومد أيدينا لكل من يريد أن يمد يده إلينا".. وأعلن مبارك أنه سيطبق الديمقراطية خطوة خطوة، وبالفعل بدأ بالإفراج عن المعتقلين، والسماح بصحافة تنتقد الحكومة والوزراء، لكنه لم يطور خطه نحو توسيع للديمقراطية بمعنى تداول السلطة أو تغيير النخب، واحتفظ بطواقم الوزراء ورؤساء مجالس التشريع والحكومة كما كانت، بل إنه احتفظ بكل الوزراء من عهد السادات وبعضهم بدأ معه واستمر في السلطة حتى انهيار النظام في ٢٠١١.

وإذا كان مبارك قد تمتع بقبول شعبي في سنوات حكمه الأولى، فإن استمرار تكريس العيوب الشخصية، وعدم إحساس المصريين بأن اختراقًا حقيقيًا يحدث في مشاكلهم الكبرى، أدى إلى تفاقم الاحساس بعيوب شخصية الرئيس، وانتشرت في سنوات حكمه العديد من النكات السياسية التي تبرز في جانب منها موقف الوعي الجماهيري العام من الرئيس ومن قدراته القيادية. إلا أن سفينة السلطة سارت رغم أمواج العقبات، واستطاع النهج الذي آمن به مبارك وطبقه لسنوات عدة، وهو أن كثيرًا من المشكلات لا تحتاج سوى إلى تركها للزمن لتحل

نفسها بنفسها، أن يحقق ثماره. واكتسب مبارك خبرة التعامل مع المواقف الحادة بأسلوب اللاموقف.. ورغم أن هذا النهج جنب الرئيس ونظامه اتخاذ مواقف واضحة، وأبعده عن دائرة المواجهة في كثير من القضايا، إلا إنه أدى في المقابل إلى تراكم المشكلات بشكل فاق أي تصور، وبخاصة في السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك، عندما بات واضحًا أمام الجميع أن الرئيس صار عاجزًا عن إضافة أي جديد للحياة العامة أو تحسين حياة المصريين. فقد أضيف إلى سماته الشخصية المشكلات الصحية وظهور الوريث "جمال مبارك" على مسرح الحياة السياسية، وهو ما جعل القطاعات الواسعة من المصريين على ثقة بأن مبارك لم يعد إلا ظلًا، وأن كواليس الحكم باتت تتهيأ لخروج حاكم جديد من عباءة الرجل الكبير، الذي لم يعد صالحًا سوى لدور الرجل العجوز الجالس على كرسيه منتظرًا قضاء الله، وتسليم الحكم إلى نجله.

وتجسد الثمانية عشر يومًا التي سبقت سقوط النظام وتنحي مبارك ذروة عجز الرئيس عن اتخاذ القرارات والمواقف الصحيحة، على نحو ما جرى توضيحه من قبل، وأدرك المصريون أن النظامِ الذي كان يتباهى بقوته، لم يكن سوى نظام كرتوني، لا يقل ضعفا وهشاشة عن تلك الكيانات السياسية الكرتونية التي أجاد صناعتها وترويجها في الحياة السياسية، ليصدِّر للجميع الاعتقاد بأنه لا بديل عن مبارك ونظامه، وأن "اللي نعرفه أحسن من اللى ما نعرفوش"، وتيقن الجميع أن الصبر على انهيار هذا النظام قد طال بأكثر مما ينبغي، وباتت كلمة النهاية هي المصير المحتوم.

تصنيف الشخصيات لا يعترف بذلك الفصل الحاد بين الأبيض والأسود، ولكل إنسان، فضلا عن الحكام،إنجازات وأخطاء، مزايا وعيوب، وإذا كانت الكثير من إنجازات ومزايا مبارك قد توارت تحت ركام الثورة،فلم يبق ظاهراً سوى العيوب والأخطاء، لكنني أتصور أن أبرز عيوب شخصية الرئيس السابق كانت العناد. فهذه الصفة أوصلته في سبيل المواجهة مع الشعب إلى طريق مسدود. وأعتقد أن تلك الصفة أينما وجدت، إنما تورث صاحبها الندم، فالعودة إلى الحق دومًا فضيلة، والمرونة والقدرة على التعامل الخلاق مع البدائل المختلفة من أعظم سمات أي سياسي،وبالتالي فإن تكرار أخطاء العناد،والصلف، والإصرار على رأي واحد، وصم الآذان عن الاستماع إلى صوت الشعب إنما يؤدي إلى طريق واحد لا عودة فيه.. طريق النهاية، سيما وأن المصريين حطموا جدران الخوف،ومن سيحاول بناءها مجددًا ربما سيدفن تحت أنقاضها.

الخطيئة الثانية
الاحتكار والاحتقار

"الذئب ما كان ليكون ذئبًا
لو لم تكن الخراف خرافًا،
فلا يستطيع أحد ركوب ظهرك،
إلا إذا كنت منحنيًا"

... شكسبيرفي علم المنطق، تكون البدايات مقدمة لازمة للنتائج، لكن يبدو أن مسيرة الرئيس السابق حسني مبارك في الحكم كانت عكس قواعد المنطق، فمن تابع التحركات الأولى للرئيس، واستقباله -في الأيام الأولى لتوليه السلطة- لعدد من كبار رموز المعارضة الذين سجنهم سلفه الرئيس السادات، وإعلان مبارك أنه غير راغب في البقاء في السلطة، وأنه لن يبقى إلا لدورة واحدة، ربما ظن أن هذا الرجل يمكن أن يدخل التاريخ من أوسع أبوابه كزعيم إصلاحي، يتبنى حركة إصلاح سياسي واجتماعي واسعة النطاق. إلا أن الأيام كشفت أن تلك الأحلام إنما كانت قصورًا فوق رمال السلطة، سرعان ما عصفت بها رغبة الرجل في البقاء لأطول فترة ممكنة، وهو ما تحقق له بالفعل، فضلًا عن اتباعه أسلوب المهادنة والقتل الناعم للمعارضة، فلم يدخل في صدامات كبرى، وإنما نجح في تدجين المعارضين له،

ومن رفض منهم الانصياع لقواعد اللعبة، اضطر إلى الهروب تحت الأرض، أو خارج البلاد، أو بقي سجينا لسنوات، ليتحول مبارك بالتدريج إلى ديكتاتور غير دموي.

واستطاع مبارك، عبر أسلوب مراوغ، أن يتحايل على الكثير من مطالب الإصلاح والتغيير التي انطلقت في الداخل والخارج، وظن أن تلك المماطلة يمكن أن تدوم إلى الأبد، متجاهلًا ذلك الغضب الشعبي الذي كان يتكون بهدوء، وعلى مدى سنوات، على مراجل انسداد أفق التغيير وسيطرة نفس الوجوه وأصحاب المصالح على كل شؤون الحياة في مصر. وزادت حرارة الاحتقان في السنوات الأخيرة من حكم مبارك، حتى أن عددا من الباحثين والمفكرين يذهب إلى أن حركة التاريخ كانت تحتم الثورة، فالسنوات الأخيرة في حكمه كانت أشبه بالسنوات الفاصلة بين نكبة ١٩٤٨ وبين قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ من حيث التخبط السياسي، وشعور المواطنين بالإحباط، وانسداد أي أفق للتغيير، وبالتالي كان لابد من الانفجار.

والاحتكار الذي أعنيه هنا هو احتكار السلطة، وعدم السماح بأية فرصة لتداولها على أي مستوى.أما الاحتقار، فأقصد به احتقار النظام لمعارضيه، وتصدير هذا التوجه والاعتقاد إلى الشارع السياسي، حتى يصير الجميع على يقين بأنه لا يوجد بديل للرئيس أو للنظام، وأن الصمت على سلبيات النظام أفضل كثيرًا من الدخول في مغامرة غير محسوبة مع غيره من الأحزاب والقوى السياسية، التي جرى إضعافها وإبعادها عن الشارع بصور شتى.

فمع مجئ الرئيس حسني مبارك إلى سدة الحكم، خلفا للرئيس الراحل أنور السادات، دخلت مصر مرحلة متقدمة من عصر التبعية والجمود السياسي والارتهان لقانون الطوارئ، الذي أفرغ الحياة السياسية من كل مضمون، وأفسد البقية الباقية مما كان يسمى بالعملية السياسة. ودخلت مصر برمتها في حالة استقطاب سياسي واجتماعى حاد، امتدت على مدى العقود الثلاثة مع التجديد المتوالي لمبارك، الذي أدخل مصر في نهاية ولايته الرابعة في طريق مسدود، مع ظهور أول معالم التوريث لابنه جمال. كما أحكم سيطرته على الأحزاب والبرلمان، ومارس نظام الحكم لعبة اختيار معارضيه، ووضع سقف سياسي لهذه المعارضة. وظهرت في هذه الحقبة أحزاب سياسية "لاتسعى إلى الحكم"، وتم النص على ذلك في برنامجها التأسيسي، وهى مفارقة غريبة تتعارض مع أبسط قواعد تأسيس الأحزاب، إلا أن القواعد التي وضعها نظام مبارك وتم تطبيقها على مدى عقود حكمه، أفرزت نمطا مشوها من الأحزاب الهشة والكرتونية، التي تؤيد الحزب الحاكم، وتعارضه في سياسات فرعية لتبرير وجودها، بل إن ظهور تلك الأحزاب كان رهنا بعقد صفقات مع السلطة، فيما جرى إجهاض محاولات تأسيس أحزاب قوية ذات وجود بالشارع (الوسط – الكرامة – النهضة) فضلا عن إقصاء أي تمثيل إسلامي من على الساحة، والتعقب الأمنى والسياسي لعناصر جماعة "الإخوان المسلمين".

علاوة على ذلك تم تفريغ الأحزاب التي يمكن أن تكون ذات دور سياسي (الوفد – التجمع – الناصري– الغد) من كوادرها

الفاعلة، وتم اختراق تلك الأحزاب من قبل جهاز مباحث أمن الدولة، وإغراقها في الصراعات والخلافات الداخلية، الأمر الذي كرس سيطرة الحزب الحاكم على الساحة السياسية والبرلمان، الذي جرى توزيع مقاعده على أساس العصبيات العائلية والعشائرية، وباستخدام المال السياسي في أغلب الأحيان، وصار كرسي البرلمان لمن يدفع أكثر.

ديمقراطية شكلية

وقد صنفت أدبيات متخصصة في التحول الديمقراطي النظام السياسي المصري في عهد الرئيس السابق ضمن فئة النظم المسماة بـــ"شبه التسلطية" أو"التسلطية التنافسية" أو"الديمقراطية الشكلية"؛ ولذلك فقد أصبح النظام السياسي المصري يمثل حالة نموذجية لنجاح النخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي؛ حيث هُندست هذه العملية على النحو الذي يعزز من قدرة النظام على الاستمرار في السلطة، وذلك اعتمادًا على آليات دستورية وقانونية وسياسية وأمنية.

واستخدم النظام لتحقيق هذا الغرض العديد من وسائل السيطرة على الحياة السياسية، وفي مقدمتها تزوير الانتخابات، للحفاظ على أغلبية شكلية في البرلمان، تمكنه من تمرير ما يراه من سياسات وتشريعات تكرس للمزيد من السيطرة على الحكم واقصاء المنافسين، إن وجدوا.

وعلى الرغم من أن تزوير الانتخابات هو عادة مصرية قديمة بدأت منذ عرفت مصر هذه الأداة، إلا أن ما شهدته سنوات

حكم الرئيس السابق حسني مبارك من تزوير فاضح لإرادة الناخبين تجاوز كل الحدود وفاق كافة التصورات، فلم تُجر انتخابات واحدة يمكن وصفها بالنزيهة أو الشفافة، وهو الوصف الذي كان يحلو للنظام ولمبارك نفسه أن يطلقه على أية انتخابات تجرى في عهده. وشهدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية التي أجريت في أعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٠ أعمال تزوير فاضحة، أثارت غضب المواطن العادي قبل القوى السياسية، وكانت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في ٢٠١٠ تمثل ذروة "الفجاجة" في تزوير الانتخابات، فأثارت ضد الحزب الوطني ونظام حكم مبارك غضب المواطن العادي والعائلات القوية في معظم المحافظات، فضلا عن اعتراض القوى السياسية والمنظمات الحقوقية.

ففي تلك الانتخابات، التي أجريت آخر مراحلها قبل شهرين من اندلاع ثورة ٢٥ يناير، حصل الحزب الوطني على ٩٧% من مقاعد المجلس، أي أن المجلس خلا من أي معارضة تذكر؛ مما أصاب المواطنين بالإحباط، بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصري في الإشراف على الانتخابات، إذ نقض النظام ما كان قد أقره في انتخابات ٢٠٠٥ من إشراف كامل للقضاء على الانتخابات. ورغم أن ذلك الإشراف الكامل لم يحل دون وقوع عمليات تزوير فاضحة، إلا أنه كان على الأقل ضمانة في بعض الأحيان لوصول معارضين إلى البرلمان (الإخوان حصلوا مثلا على ٢٠% من مقاعد برلمان ٢٠٠٥)، إلا أن النظام تراجع عن هذا الالتزام بشكل فج في انتخابات ٢٠١٠، وتم

تغيير قانون الانتخابات، وسط انتقادات عاصفة من القوى السياسية، لم تجد بالطبع لها آذانا مصغية. هذا فضلا عن أن النظام ضرب لسنوات طويلة بأحكام القضاء عن عدم شرعية الانتخابات في معظم الدوائر عرض الحائط، ومُنع مرشحو المعارضة الصلبة والإخوان المسلمون من المشاركة في هذه الانتخابات بشكل قانوني، فكانت انتخابات البرلمان في ٢٠١٠ واحدة من أهم الأسباب المباشرة لثورة يناير.

وهكذا، وعلى الرغم من مضي أكثر من ثلاثة عقود على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة في مصر، إلا أنها لم تشهد تحولًا ديمقراطيًا حقيقيًا؛ حيث أفضت عملية الانتقال إلى مجرد هامش ديمقراطي يتسع أحيانًا ويضيق أحيانًا أخرى طبقًا لإرادة السلطة الحاكمة، اذ لم يستند هذا الهامش إلى أسس دستورية وقانونية تجسد ما يُعرف بـــ " الدستور الديمقراطي"، ولا إلى تعددية سياسية حقيقية، تشكّل ركيزة لتحويل مبدأ التداول السلمي للسلطة إلى واقع ملموس، ولا إلى مقومات اقتصادية واجتماعية وثقافية تعزز عملية التحول الديمقراطي، وتسهم في ترسيخ ثقافة الديمقراطية، ولذلك فقد أصبح النظام السياسي المصري، يمثل حالة نموذجية لنجاح النخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحول الديمقراطي، من محتواها الحقيقي، حيث هندست هذه العملية على النحو الذي يعزز من قدرة النظام على الاستمرار في السلطة، وذلك اعتمادًا على آليات دستورية وقانونية وسياسية وأمنية.

وبحسب ما يرى د.جلال أمين في كتابه "مصر والمصريون

في عهد مبارك"، فقد مارس مبارك السلطوية بصورة مطلقة، بمعنى احتكار العمل في السياسة من خلال حزب الأغلبية المزعوم، وهو "الحزب الوطني الديمقراطي"، وتطبيق سياسات رأسمالية فاسدة أدت إلى إفقار الشعب، مما ساعد على تصاعد السخط الاجتماعي، وظهور حركات الاحتجاج الاجتماعي.

الحزب أولًا :

ورغم أن الحزب الحاكم لا ينضوي دستوريا تحت مظلة السلطة التنفيذية، إلا ان الوضع المشوه وغير المعتاد للحزب الوطني الحاكم في ظل حكم الرئيس السابق حسني مبارك، جعله وبصورة لا جدال فيها أحد أذرع السلطة التنفيذية، ومطمعا من جانب الراغبين في الاقتراب من تلك السلطة، طمعا في امتلاك النفوذ أو الثروة أو الاثنين معا، وتحول الحزب في سنواته الأخيرة إلى نموذج لتجسيد تزاوج الثروة والسلطة في عهد مبارك، ما أفرز الكثير من التجاوزات والانتهاكات، سيما في ظل الصراع بين ما عرف بمعسكري الحرس القديم والجديد، أو في ظل السيطرة شبه المطلقة في الآونة الأخيرة من حكم مبارك لمعسكر الحرس الجديد، الذي قاده جمال مبارك على الحزب، مدعوما بنفوذ شريحة واسعة من رجال الأعمال.

ورغم أن الرئيس السابق حسني مبارك بدأ عهده بشعار ردده طوال سنوات حكمه الأولى، وهو أن البرلمان أولا، والحزب ثانيا، إلا أن تحولات عميقة جرت في هذا الشأن، جعلت من الحزب الوطني هو اللاعب الرئيس في المساحة المحدودة لممارسة

السياسة التي سُمح بها في عهد مبارك، وتعزز ذلك بعد الظهور القوى لجمال مبارك على ساحة الحزب الوطني في عام ٢٠٠٢، بعد إجهاض الأب لمحاولات الابن وبعض رموز الحزب الوطني تأسيس حزب جديد كان من المنتظر أن يطلق عليه حزب "المستقبل"،وانتهى الأمر بتقليص الحزب إلى جمعية لرعاية الشباب "جيل المستقبل"، في مقابل فتح أبواب الحزب أمام "الابن" الوافد الجديد إلى عالم السياسة، والقادم من دنيا المال والمصارف العالمية، فإذا به يبدأ ما عرف بموجة "الفكر الجديد" في الحزب الوطني، بكل ما حملته من دخول نخبة مغايرة لتلك التي سيطرت على الحزب لسنوات طويلة، ومحاولة لإقصاء وجوه بارزة سيطرت على أروقة الحزب لعقود (كمال الشاذلي – يوسف والي – ممدوح البلتاجي)، وحلت محلها نخبة جديدة غلبت عليها طبقة رجال الأعمال (أحمد عز – محمد ابو العينين – محمد ابراهيم كامل – هشام طلعت مصطفى.....)،وأحيطت بغلاف من الأكاديميين وبعض المثقفين ورؤساء تحرير الصحف القومية، وتم تكوين ما عرف بأمانة السياسات، التي تحولت بمرور الوقت إلى بوابة العبور نحو المناصب العامة، وعالم الشهرة والنفوذ الواسع.

وفى ضوء هذا الواقع،دأب الحزب الوطني الديمقراطي، مستندًا إلى أغلبيته البرلمانية، على تمرير مشروعات القوانين التي تتقدم بها الحكومة،وتخدم في جوهرها مصالح الطبقة الجديدة المسيطرة على الحزب،وهى طبقة رجال الأعمال،وتجنب استخدام الأساليب البرلمانية الأكثر فاعلية في ممارسة الرقابة على أعمالها، وفي مقدمتها الاستجواب،فضلًا عن إجهاض محاولات نواب

المعارضة بشأن استخدام بعض أدوات الرقابية البرلمانية بشكل فعَّال. ناهيك عن الممارسات السلبية لكثير من أعضاء مجلس الشعب مثل التغيب عن حضور الجلسات، أو النوم أثناءها، أو ضعف المشاركة في أعمال المجلس، أو اللهاث خلف الوزراء من أجل الحصول على تأشيرات، علاوة على انخراط بعض النواب في ممارسات فاسدة، ومن ذلك على سبيل المثال: "نواب القروض"، و"نواب الكيف"، و"نواب العلاج على نفقة الدولة"، وما تفجر في السنوات الأخيرة من فضائح فساد لرجال أعمال وقياديين في الحزب [أكياس الدم الفاسدة (هاني سرور) – قتل سوزان تميم (هشام طلعت مصطفى– كارثة العبارة السلام ٩٨ (ممدوح إسماعيل)]، إضافة إلى حصول رجال الأعمال من قيادات الحزب على ملايين الأفدنة في أكثر مواقع مصر تميزا في مختلف المحافظات بأسعار رمزية، شجعت على إنعاش تجارة ما عرف بــ"تسقيع الأراضي"، وهي التجارة التي حققت لرجال الأعمال مكاسب تتجاوز مئات المليارات من الدولارات.

سلطات غير متوازنة :

وكطبيعة معظم النظم السلطوية أو شبه السلطوية، فهي تحاول أن تحيط نفسها بشرعية دستورية وقانونية، تسعى من خلالها إلى التصدي لمعارضي الداخل، والتخفيف من انتقادات الخارج، لذلك كان دستور ١٩٧١، وبرغم إيجابيات كثيرة كان يحملها – اذا ما قورنت بما يتم تسريبه من معلومات حول الدستور الجديد– إلا أنه كان في مجمله دستورا مكرسا للانفراد

بالسلطة. وقد جرت تعديلات عديدة عليه، استهدفت في الأخير المزيد من إحكام السيطرة على السلطة،ومنع أي منافسين محتملين من اكتساب الوضعية القانونية التي تؤهلهم لمنافسة على قمة السلطة، وأعني على وجه التحديد المادة ٧٦ بتعديلاتها المتتالية، التي أقصت كثيرا من المنافسين الحقيقيين، واغتالت طموحات مشروعة لخوض سباق الرئاسة، وحولت الانتخابات الرئاسية الوحيدة التي أجريت في ظلها (٢٠٠٥) إلى ما يشبه مسرحية هزلية معروفة النتائج مسبقا،ويلعب فيها الممثلون أدوارهم بغير احترافية، بينما الجمهور يتثاءب في مقاعده مللًا.

وطبقًا لدستور١٩٧١،فإن السلطة التنفيذية تتكون من رئيس الجمهورية والحكومة والإدارة المحلية والمجالس القومية المتخصصة،ويهيمن رئيس الجمهورية على مقاليد السلطة وعملية صنع القرار، ويتمتع بسلطات وصلاحيات شبه مطلقة يخولها له الدستور، سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية. وفى هذا السياق، ويرى الفقيه الدستوري المستشار طارق البشري مثلا إن سلطات رئيس الجمهورية في مصر كانت تتجـــاوز سلطات الإمام في فقه الشيعة.

وبالإضافة إلى سلطاته وصلاحياته التنفيذية، فإن لرئيس الجمهورية سلطات وصلاحيات تشريعية، سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية.ففي الظروف العادية،يتمتع رئيس الجمهورية بالحق في اقتراح مشروعات القوانين (المادة ١٠٩)، والحق في إصدار القوانين التي يقرها مجلس الشعب أو الاعتراض عليها (المادة ١١٢). كما أن له الحق في طلب تعديل مادة أو

أكثر من مواد الدستور (المادة ١٨٩)، فضلًا عن حقه في تعيين ما لا يزيد عن عشرة أعضاء في مجلس الشعب مع بداية كل فصل تشريعي (المادة ٨٧).

ورغم أن بعض الصلاحيات التشريعية المخولة للرئيس مكفولة أيضا لأعضاء مجلس الشعب، مثل اقتراح مشروعات القوانين وطلب تعديل الدستور، إلا أن الدستور يحيط ممارسة هذه الصلاحيات من قبل الأعضاء ببعض القيود، التي لا تنطبق على ممارستها من قبل الرئيس. فبالنسبة لمشروعات القوانين المقدمة من أعضاء مجلس الشعب، فإنها لا تُحال إلى لجان المجلس لفحصها وتقديم تقارير عنها، إلا بعد فحصها أمام لجنة خاصة لإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيها، وبعد أن يقرر المجلس ذلك (المادة ١١٠). وكل مشروع قانون اقترحه أحد أعضاء مجلس الشعب ورفضه المجلس، لا يجوز تقديمه ثانية في نفس دورة الانعقاد (المادة ١١١)، أما بالنسبة لطلب تعديل الدستور من جانب المجلس، فإنه يجب أن يكون موقعًا من قبل ثلث أعضاء المجلس على الأقل (المادة ١٨٩)؛ ولذلك يُلاحَظ أن التعديلين الدستوريين خلال عهد الرئيس مبارك قد تما بمبادرة منه، في حين لم يستخدم البرلمان حقه في طلب تعديل الدستور ولو مرة واحدة، وهو ما يكشف تكريس كافة أوجه السلطة في يد رئيس الجمهورية..كما أن لرئيس الجمهورية حق إصدار قرار بحل مجلس الشعب عند الضرورة، دون إجراء استفتاء شعبي.. كما أن من سلطة رئيس الجمهورية تعيين ثلث أعضاء مجلس الشورى (المادة ١٩٦)، وله كذلك حق حل مجلس الشورى عند

الضرورة.

وبموجب التعديل الدستوري عام ٢٠٠٧، أصبح من حق رئيس الجمهورية إحالة أية جريمة من جرائم الإرهاب إلى أية جهة قضائية يتضمنها الدستور والقانون.وبذلك يصبح أي قرار لرئيس الجمهورية بهذا الشأن محصنًا ضد الطعن فيه بعدم الدستورية.وينطوي هذا الأمر على خطورة كبيرة،في ظل التعريف الفضفاض والمطاط للإرهاب والجرائم الإرهابية، فضلًا عن كونه يتعارض مع مبدأ دستوري أصيل،وهو كفالة حق المتهم في محاكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعي.

وبالإضافة إلى كافة السلطات والصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية،فإنه يترأس الحزب الوطني الديمقراطي، الذي يحتكر الأغلبية في مجلس الشعب منذ تأسيسه، الأمر الذي يجعل الرئيس يسيطر من الناحية العملية على السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وإذا كان مبدأ أن السلطة لابد أن تقابلها مسؤولية هو من المبادئ الأساسية للحياة الدستورية،فالمُلاحظ أن السلطات والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في مصر لا تقابلها أية مسؤولية حقيقية من الناحية العملية، وكل ما كان يتضمنه الدستور في هذا الشأن هو " أن يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل، ولايصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس... وتكون محاكمة رئيس

الجمهورية أمام محكمة خاصة، ينظم القانون تشكيلها، وإجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب..."(المادة ٨٥)،وواضح أن الشروط التي تتضمنها هذه المادة تجعلها غير ذات موضوع، في ضوء سيطرة رئيس الدولة على السلطة التشريعية بحكم رئاسته للحزب الوطني الديمقراطي، الذي يحتكر الأغلبية في مجلس الشعب على نحو ما سبق ذكره.كما أن القانون الخاص بمحاكمـــــة رئيس الجمهورية لم يصدر واقعيا حتى نهاية حكم مبارك.

وفي مقابل الصلاحيات شبه المطلقة لرئيس الجمهورية في الدستور، والنفوذ المطلق في الواقع، فقد تراجع أمام تلك السلطة صلاحيات بقية السلطات.فعلى الرغم من الصلاحيات التشريعية والرقابية التي كان يتمتع بها مجلس الشعب من الناحية الدستورية، إلا أن دوره في الحياة السياسية اتسم بالضعف والهشاشة. فعلى صعيد عملية التشريع، كشفت الممارسة العملية أن الحكومة هي التي تقدم الغالبية العظمى من مشروعات القوانين، ويقوم مجلس الشعب بمناقشتها وإقرارها بدون تعديل أو بعد إدخال تعديلات طفيفة على بعضها.

وعلى الرغم من أن بعض مشروعات القوانين التي قدمتها الحكومة قد جرى بشأنها مناقشات جادة تحت قبة البرلمان، ورغم اعتراض نواب المعارضة على بعض القوانين، إلا أن ذلك لم يغير من واقع الأمر شيئًا؛حيث إن الأغلبية التي يتمتع بها الحزب الوطني الديمقراطي داخل البرلمان كانت تسمح للحكومة بتمرير القوانين التي تريدها.. ونظرًا لأن بعض القوانين لا تأخذ

حظها الكافي من الدراسة والبحث والمناقشة؛حيث يتم إعدادها على عجل من قبل الحكومة، ويجرى تمريرها بسرعة داخل مجلس الشعب، فإن بعضها كانت تخرج معيبة دستوريًا، وتصبح عرضة للطعن في دستوريتها، وكثيرًا ما حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قوانين أقرها المجلس.

وينطبق نفس الأمر على السلطات الرقابية لمجلس الشعب، إلا أنه لا يمارس هذه السلطات كما يجب، وبما يعزز من دوره في مراقبة أعمال الحكومة. حيث يُلاحظ أن أساليب الرقابة الأقل تأثيرًا، مثل الأسئلة هي التي كانت تطغى على النشاط الرقابي للمجلس،مقارنة بأساليب الرقابة الأكثر فاعلية مثل الاستجوابات، وطلبات الإحاطة، وتشكيل لجان تقصي الحقائق. بل إن الأساليب الإجرائية لعمل المجلس كثيرًا ما فرَّغت الاستجواب– باعتباره أكثر أساليب الرقابة البرلمانية فاعلية– من محتواه؛ وذلك نظرًا لعدم مناقشة بعض الاستجوابات لتأخير مواعيد مناقشتها إلى قرب نهاية الدورة البرلمانية، بحيث تنفض الدورة دون مناقشة هذه الاستجوابات، أو أن تتم مناقشة عدة استجوابات (وصلت في بعض الاحيان إلى عشرات الاستجوابات في جلسة واحدة، بحيث لا يأخذ الاستجواب حقه من العرض والمناقشة، ويتحول الأمر في النهاية إلى محاولة للظهور من جانب مقدمي الاستجوابات،واستعراض للقوة من جانب الحكومة ونوابها في البرلمان، بل إن الاستجوابات القليلة القوية التي تم تقديمها خلال السنوات الأخيرة لمبارك،كان يعاقب النواب الذين يتقدمون بها على جرأتهم بالتدخل لمنعهم من تكرار دخول

البرلمان، أو فصلهم من الحزب، جرى ذلك على سبيل المثال لا الحصر مع النائب المستقل كمال أحمد،صاحب استجواب البورصة الشهير،ونائب إسنا طاهر حزين، والذي تم إسقاط عضويته من الحزب الوطني في مايو من العام ٢٠٠٧، بسبب مواقفه، حيث رفض التصويت لصالح قانون الطوارئ، وأصر على تقديم استجوابه لوزير النقل آنذاك محمد منصور، ومساندته لنادي القضاة في مواجهته مع السلطة.

وفي ضوء ذلك، فإنه ليس من قبيل المصادفة أن كل الاستجوابات التي تم مناقشتها تحت قبة مجلس الشعب منذ الفصل التشريعي الأول (١٩٧١- ١٩٧٦) وحتى نهاية عهد مبارك، انتهى الأمر بشأنها إلى موافقة المجلس على إغلاق باب المناقشة والانتقال إلى جدول الأعمال، بل إنه كثيرًا ما أيد المجلس بالأغلبية سياسة رئيس الوزراء أو الوزير المستجوب، بما يعني أن الاستجواب كأن لم يكن، ولذلك لم يحدث أن قام مجلس الشعب بسحب الثقة من وزير، كما لم يحدث في تاريخ مصر أن سقطت حكومة بسبب فقد الثقة من خلال البرلمان منذ نشأته عام ١٨٦٦.

وعلى الرغم من أن التعديلات الدستورية في عام ٢٠٠٧ قد عززت من سلطات وصلاحيات السلطة التشريعية ممثلة في مجلسي الشعب والشورى (المواد ١١٥ و١١٨ و١٢٧و ١٣٣ و١٩٤ و١٩٥)، إلا أن ذلك أعتُبر محدود الأهمية من زاوية تحقيق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ حيث بقيت معظم سلطات الرئيس وصلاحياته سالفة الذكر دون

تعديل، كما أن التعديلات الدستورية خولته سلطات وصلاحيات جديدة، من أهمها ماجاء في المادة ١٣٦، حيث أصبح من حقه إصدار قرار بحل مجلس الشعب عند الضرورة، دون إجراء استفتاء شعبي كما كانت هذه المادة تنص قبل التعديل.

اختراق القضاء :

وبينما تعتبر الدول الحديثة القضاء المستقل واحدا من أهم ضمانات قيام الدولة وتطورها، إذ يشكّل استقلال القضاء أحد المؤشرات الأساسية لدرجة التطور الديمقراطي، إلا أن وضع القضاء،على رغم ما كان يتمتع به من استقلال شكلي بحكم نصوص الدستور،الذي كان ينص على أن السلطة القضائية مستقلة (المادة ١٦٥)، وأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون (المادة ١٦٦)، إلا أن تدخلات النظام السياسي في هيكل السلطة القضائية لم تتوقف، ربما منذ مذبحة القضاء في عهد الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر، وأثرت تلك التدخلات السياسية بدرجة أو بأخرى على استقلال القضاء، فقد منح الدستور حق تنظيم الهيئات القضائية، واختصاصاتها، وطريقة تشكيلها، وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم إلى القانون (المادة ١٦٧)، وهو ما يمنح السلطة التنفيذية القدرة على الحد من استقلال القضاة بأشكال مختلفة، خاصة وأنها تتحكم –من الناحية الفعلية– في العملية التشريعية، باعتبار أن حزب الحكومة أو بالأحرى حزب رئيس الجمهورية هو الذي يحتكر الأغلبية البرلمانية في مجلسي الشعب والشورى.

وقد خاض القضاة خلال الفترة من ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ صراعًا سلميًا مع النظام، كان عنوانه استقلال القضاء. فعلى خلفية دور القضاة في الإشراف على الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٥، والذي حقق لها درجة يُعتَد بها من النزاهة، حاولت السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل استخدام بعض التعديلات على قانون السلطة القضائية، كأداة للحد من استقلال القضاة من خلال التحكم في شؤونهم الإدارية والوظيفية وممارسة التفتيش القضائي، ناهيك عن محاولات تسييس القضاء واحتوائه، وهو ما رفضه غالبية القضاة بشدة.

معارضة "مدجّنة" :

وإذا ما انتقلنا إلى الجانب الآخر من خريطة البناء السياسي في مصر في عهد مبارك، وهو المعارضة، سنجد واقعا مغايرا، إذ تم إضعاف قوى المعارضة بوتيرة مستمرة، وإذكاء الصراعات الداخلية داخل الأحزاب القائمة، وعرقلة تأسيس الأحزاب الجادة التي قد تمارس دورا خارج الحدود المرسومة للأحزاب التي أرادها النظام القائم كرتونية وهشة، إذ تم منع قيام أحزاب كالوسط والكرامة والأحزاب الإسلامية الأخرى لسنوات، بفضل لجنة شئون الأحزاب التي كان يرأسها رئيس مجلس الشورى، الذي يعين غالبا من قبل السلطة، وشغل رئاستها في السنوات الأخيرة من حكم مبارك صفوت الشريف، رجل مبارك القوى، والذي جمع بين رئاسته لمجلس الشورى، ومنصب الأمين العام للحزب الحاكم، وهو ما كرس السيطرة على مستقبل الحياة

الحزبية، فبدا أن الحزب الوطني يختار معارضيه.

ورغم أن الدولة المصرية اعتادت تاريخيا أن تتخاصم مع المعارضين السياسيين، ولكن عهد مبارك شهد،وربما للمرة الأولى، مخاصمة الدولة غير السياسية مع المواطنين غير السياسيين، الذين تقف طموحاتهم عند حدود وسيلة انتقال آدمية لا تزهق أرواحهم، ومياه صالحة للشرب لا تختلط بمياه الصرف الصحي، وبيت متواضع لا يسقط على رؤوسهم، وحد أدنى من العدالة والكرامة الإنسانية.وأدى تراجع احترام القانون وفرض هيبة الدولة على المجتمع وتدهور أداء مؤسسات الدولة وعشوائيته، إلى انتقال الحكومة من حالة إدارة العمل اليومي إلى حالة إدارة التسيب اليومي، واستقر الجمود في السياسة الذي انتقل بدورة إلى الإدارة والمؤسسات العامة والخاصة.

والمؤكد، أن نظام الرئيس مبارك واجه في بدايته تحديا صعبا تمثل في الإرهاب، الذي نجح في هزيمته عقب مواجهات أمنية عنيفة، حصل خلالها النظام على دعم أحزاب المعارضة. ومع نهاية عقد التسعينيات، استقرت أوضاع البلاد أمنيا، وبقي الوضع السياسي على ما هو عليه، حيث تآكل دور النخبة السياسية بعد أن عجز النظام عن فرز نخبة سياسية مؤثرة مؤمنة بخطه أو بحزبه، وتراجعت أيضا أحزاب المعارضة، وتراجع دور النقابات، وخاصة العمالية منها، والتي باتت أقرب إلى مؤسسة حكومية أكثر منها نقابات مستقلة.

ومع خروج السياسة من المجال العام، ودخول الفوضى

والعشوائية والحلول الأمنية بدلا منها، ومع فقدان قطاع واسع من الجماهير الثقة في كل ما هو شرعي،تحولت الحركة الجماهيرية إلى الحلول الفردية والاحتجاجات الفردية، وظهرت قوي الحراك السياسي الجديد كصرخة احتجاج مدوية على مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد..كما عرفت البلاد انتفاضات غير سياسية أكثر خطورة من أي تحركات سياسية منظمة، واتسمت بنفس سمات المؤسسات العامة للدولة من فوضى وعشوائية.

إن مساحات التساهل التي أبدتها الدولة في عهد مبارك، والتي كانت تجسيدا حيا لمفهوم "الدولة الرخوة"، تجاه مظاهر التسيب المختلفة في المجتمع المصري، وفي القلب منها النظام السياسي، دفعت بقطاع واسع من المصريين إلى صناعة ما يشبه الدولة الموازية،كبديل عن غياب الدولة الحقيقية، فعرفنا القوانين الموازية،والهيئات والنقابات الموازية، كما شهدنا الأحزاب الموازية والأحزاب الأصلية، والجماعة المحظورة بجوار الأحزاب القانونية، والقوى السياسية القديمة والجديدة، وتيارات الحراك السياسي والاجتماعي الجديدة،التي تحركت خارج شرعية الدولة بالكامل، وأسست لشرعية جديدة مكانها الشارع.

و في ٢٠٠٥/٧/٤ أقر مجلس الشعب قانون الأحزاب السياسية،الذي نص صراحة علي الدعم المالي من الدولة للأحزاب السياسية كأحد مواردها،وهو ما اعتبر تكريسا لسيطرة الدولة على الأحزاب.وقد تحدد الدعم المالي السنوي من الحكومة بحصة قدرها مائة ألف جنيه لكل حزب، لمدة عشر سنوات،

وبحيث لا تستحق بعد هذه المدة، إلا إذا كان للحزب مقعد واحد على الأقل فاز به أحد مرشحيه في انتخابات مجلسي الشعب أو الشورى، وتزداد حصة كل حزب بازدياد مقاعده في مجلسي الشعب والشورى، بواقع خمسة آلاف جنيه في كل مقعد يفوز به مرشحو الحزب، بحد أقصى ٥٠٠ ألف جنيه للحزب الواحد.

ورغم مرور خمسة وثلاثين عاما منذ بدء التجربة الحزبية الثانية في مصر(١٩٧٦) وحتى ثور ٢٥ يناير ٢٠١١، وهي فترة تعتبر أكثر من كافية لنضج التنظيم الحزبي، إلا أن تلك الأحزاب ظلت مجرد كيانات واهية، قانعة بما فرض عليها من قيود ومساحات محدودة للحركة، إضافة إلى كونها مخترقة أمنيا. ولم يكن غريبا ان تلك الأحزاب لم يكن لها أي دور يذكر في ثورة يناير، بل إن بعضها ساند النظام في الأيام الأولى للثورة، بل واتهم بعض قادة الأحزاب في مراحل لاحقة بالمشاركة في التحريض على قتل المتظاهرين، فيما عرف بموقعة الجمل!

ولم يعد – في نهاية عهد مبارك– هناك فرق كبير بين أحزاب المعارضة التي تعبر عن اتجاهات لها تاريخها، مثل الوفد والتجمع والناصري والغد والجبهة الديموقراطية، والأحزاب الأخرى التي تعتبر في معظمها أحزاب أشخاص وشلل وعائلات، فلم تحافظ الأحزاب التي تسمى "كبيرة" على العضوية التي بدأت بها، سواء على المستوى المركزي أو الوسيط أو القاعدي. كما لم تعوضها بغيرها، لأن عضويتها الأولى تكونت من خلال الإقبال عليها،

وليس عن طريق توجهها إلى الناس حيث هم، إلا في حالات نادرة.

وقد أراد النظام "ديكورًا سياسيًا يتزين به أمام شركائه الجدد في الولايات المتحدة وأوروبا، ولم يكن لدى قيادة المعارضة القدرات القيادية اللازمة لإدارة العلاقة مع هذا النظام باتجاه تحويل "الديكور" الشكلي إلى جزء من البناء نفسه.

المواجهة مع "الإخوان"

وفى مقابل أحزاب المعارضة، التي عانت التشتت والضعف والتمزق، بفعل القيود التي فرضها النظام السياسي وأزماها وصراعاها الداخلية، نجد جماعة الإخوان المسلمين التي قادت المعارضة غير الحزبية لسنوات طويلة، رغم الضربات الأمنية لعناصرها وقياداها، إلا أنها واصلت العمل في الشارع عبر نشاط اجتماعى نشط، وسياسي داخل الجامعات، ودعوى في دور العبادة، واستفادت كثيرا من حالة الاستقطاب الحاد التي فرضها النظام السياسي، وبلغت ذروها في عام ٢٠٠٥، فاقتصر الخيار أمام الناخب المصري – على الأقل المبالي – وفى ظل غيبة شبه كاملة للأحزاب السياسية، على الاختيار ما بين الحزب الوطني الحاكم بكل ما يحمله من تناقضات، وما يلاحق رموزه وقياداته من اهامات بالفساد، وما بين جماعة الإخوان المسلمين، حتى ولو لم يكن منتميا أو متعاطفا معها. وبرز في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٠٠٥ أثر هذا الاستقطاب الحاد في شكل "التصويت العقابي" لصالح جماعة الإخوان، فمن لا يريد الحزب

الحاكم منح صوته للجماعة،وهو ما انتهى بفوز تاريخى لـ"الإخوان" بـ٨٨ مقعدا في مجلس الشعب. ولكن الجماعة فشلت في تكرار الانجاز في مجلس الشورى، أو في الانتخابات البرلمانية التالية ٢٠١٠،بسبب إلغاء الإشراف القضائي، وممارسات التزوير التي مورست على نطاق واسع في تلك الانتخابات.

وربما لم تبدأ المواجهة بين نظام مبارك وجماعة "الإخوان" في ٢٠٠٥، وإنما بدأت مع إعلان نتائج الانتخابات التي جرت عام ١٩٨٤، والتي أصابت الحزب الوطني بارتباك،حيث انتزع الوفد بتحالفه مع الإخوان ربع عدد مقاعد مجلس الشعب، فتم حل البرلمان، ثم جاءت انتخابات ١٩٨٧، لتكون الإعلان الأوضح والأقوى لوجود "الإخوان المسلمين" في الساحة السياسية، ومولد شعار "الإسلام هو الحل"، الذي رفعه التحالف الإسلامي مع حزبي العمل والأحرار، وكانت بداية لعلاقة بين نظام مبارك وجماعة الإخوان المسلمين، والتيار الإسلايي عموما، وهى علاقة لم تسر أبدا في خطوط مستقيمة.

كانت انتخابات ١٩٨٧ هي أول انتخابات يرفع فيها الإخوان شعار "الإسلام هو الحل"، وكان شعارا يجمع بين الغموض والعاطفية التي تشد الشارع المصري المتدين بطبعه.. كما أنها كانت مؤشرا آخر على عدم ثقة المواطنين أو أغلبيتهم في بنيان الحياة السياسية، ولا في الحزب الوطني الذي لم يروا فيه تغيرا من عهد السادات إلى عهد مبارك.

لم يكن التيار الإسلامي الذي نجح في انتخابات ١٩٨٤ وبعدها ١٩٨٧، مركزا في الإخوان، لكن كان يتضمن أنواعا مختلفة من أعضاء التيار الإسلامي، ممن بدأوا عملهم في البرلمان، وأيضا في الشارع والاقتصاد وتجارة العملة.. وتزامن كل هذا مع ظهور شركات توظيف الأموال، التي كانت وجها آخر من وجوه التيار الإسلامي في المجتمع، لأن الاقتصاد كان لايزال مرتبكا من تأثيرات وتداعيات نظام السادات، وقد تسلم حسني مبارك تركة اقتصادية ثقيلة من سلفه أنور السادات، كان الاقتصاد المصري مرهقا بالديون والتضخم الاقتصادي.

أما بالنسبة للإخوان المسلمين، فقد كانوا أبناء مخلصين للسياق الذي وضعهم فيه مبارك، والذي تميز بعدم الإقدام على أي مواجهة استئصالية أو شاملة معهم، واختاروا استراتيجية "المواجهة المحسوبة "، التي لا تميل إلى أسلوب المواجهة الشاملة مع خصومه السياسيين. وأبدى النظام حرصا على الاحتفاظ ببنية الإخوان المسلمين التنظيمية متماسكة دون انقسام يفتتها، وأن يكون الضغط المفروض عليها ضغطا محسوبا يضعها في موقع الدفاع، ويقلص من قدرتها على المبادرة دون الدخول في مواجهة صفرية، تؤدي إلى انقسام التنظيم لأكثر من جماعة قد يمارس بعضها عمليات تحريض ومواجهة مفتوحة ضد النظام، لا يحكمها أي رادع تنظيمي.

وقد أدت هذه السياسة إلى وضع الإخوان هدف الحفاظ على وحده الجماعة،كقيمة عليا في حد ذاتها يجب الدفاع عنها، وبدت الدولة أيضا وكأنها ليست ضد هذه القيمة، بشرط ألا

تتجاوز في نشاطها وفاعليتها التنظيمية "الخطوط الحمراء"، بشكل يؤدي إلى تهديدها النظام القائم،وهذا ما جعل هدف الاستبعاد للجماعة ذا طابع إقصائي وليس استئصالي،أي إقصائها بقدر الإمكان من المجال السياسي، خاصة البرلمان، دون العمل على استئصال كامل لكيان الجماعة.

والإخوان قادمون من خارج تراث الدولة المدنية المصرية، والنظام الجمهوري، بل كانوا نقيضا له في بعض الفترات، وهو ما جعلهم محل ارتياب من جانب أجهزة الدولة، وبالتالي فإن عملية "التطبيع" هذه بين النظام والإخوان لم تكن بالمسألة السهلة، لأن برنامج الإخوان وجانب كبير من أفكارهم غير منسجم مع قيم الدولة ومبادئها، على الأقل المعلنة،كما أن النظام لم يطور من قدراته وكفاءة عناصره حتى يستطيع أن ينافس الإخوان وباقي قوى المعارضة في ساحة الانتخابات الحرة، وليس عبر الاعتقال والحصار الأمني. وهذه القيود لم تضعف جماعة "الإخوان"، لأنها تلعب بقواعد تختلف كثيرًا عن تلك التي تؤدي بها أحزاب المعارضة المشروعة، ولأن الملاحقات الأمنية المكشوفة لأعضائها كانت تؤدي إلى تعاطف فئات من المجتمع معها، وهي نفسها الفئات الناقمة علي نظام الحكم، بسبب سياسات كان يتبعها، أو لأجواء ثقيلة كان يفرضها من خلال القيود.

ومع ذلك، فبالرغم من أن جماعة "الإخوان" كانت تبدو "الأقوى" بين مكونات المعارضة في مصر، والأكبر حجمًا، إلا أن الجماعة ظلت أيضا عاجزة عن تحويل حجمها الكبير إلى مصدر قوة حقيقية،بسبب عدم وجود عقل سياسي قادر علي

بلورة مشروع واضح للمستقبل، فالجماعة بلا مشروع، وأدارت أمورها يومًا بيوم، مثلها مثل مكونات المعارضة الأخرى. وما يؤكد هذا الزعم هو ذلك الارتباك الذي انتاب قيادات الجماعة إزاء دعوات التظاهر في ٢٥ يناير ٢٠١١، وجاهر عدد من قيادات الجماعة برفض النزول إلى الشارع – وبالمناسبة هو نفس موقف عدد من الأحزاب الأخرى– لكن الأخوان كانوا اكثر استيعابا لحجم التغير في تظاهرات يناير، وقد أدركوا أن الأمر يختلف كثيرا عن المرات السابقة التي كان تنزل فيها الجماهير إلى الشارع، وهو ما مكنهم من الإسراع بتغيير استراتيجيتهم، والالتحام بجماهير المتظاهرين، وكونوا كتلة صلبة في بقية أيام التظاهر، حتى تحقق الهدف برحيل مبارك. كما كانوا –بحكم جاهزيتهم السابقة وميراثهم من العمل النشط في المؤسسات الاجتماعية والدعوية– الأكثر قدرة على الفوز بالانتخابات البرلمانية، ثم الرئاسية، على الرغم من نكوصهم عن كثير من الوعود التي قطعوها في هذا الشأن، بعدم السعي إلى احتكار السلطة، لكن يبدو أن الأخطاء تتكرر، ولا أحد يستفيد من دروس الماضي، الذي لم يتحول بعد إلى تاريخ.

الحركات الاحتجاجية :

وبينما الساحة السياسية في السنوات الأخيرة من حكم مبارك تتجه إلى مزيد من الجمود والهيمنة من جانب النظام والحزب الحاكم، الذي جرى اختزاله في أمانة السياسات، ويتم تهيئة المجال لمشروع توريث الحكم،برز لاعب جديد لا يعترف بقواعد اللعبة

القائمة بين النظام والمعارضة التقليدية،ولا يلتزم بالاسقف والخطوط الحمراء التي وضعها النظام لمعارضيه.وكان هذا اللاعب هو الحركات الاحتجاجية الجديدة التي كانت باكورتها الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" (٢٠٠٤)، والتي أعطت إشارة البدء لعشرات من تلك الحركات التي مثلت جبهة معارضة فشل النظام في احتوائها، أو إلزامها بقواعده، وفى النهاية كانت تلك الحركات عاملا مهما في تقويضه وتوجيه الضربة القاضية لرأسه في ٢٥ يناير.

وأطلق مصطلح قوى الحراك السياسي الجديد على التيارات والتجمعات السياسية التي رفضت الانخراط في أحزاب المعارضة التقليدية،وانتقدت خطابها وأساليبها،وأسست تيارات جديدة خارج إطار الشرعية القانونية للنظام السياسي القائم.

كما فتح الواقع السياسي المصري الباب أمام تصاعد نمط جديد من قوى الحراك الاجتماعي غير المرتبط برؤية سياسية أو حزبية،وينتمي إلى نفس الموجه الجديدة من قوى الحراك السياسي، من زاوية عدم ارتباطه بالأحزاب القانونية وصعوبة السيطرة عليه من قوى منظمة، وإمكانية تفجره بشكل تلقائي كما جري في مدينة المحلة الكبرى،ذات الطابع العمالي في ٢٠٠٨، بعد أن شهدت حوادث عنف واسعة وعفوية.

وكان الإحساس بالقهر والرغبة في التغيير على رأس الأسباب الدافعة للانخراط في الحركات الاحتجاجية الجديدة، واستحداثهم التظاهرات والاحتجاجات كوسيلة للضغط،بعدما استنفد

المحتجون كل أبواب التعبير عن المطالب. وهكذا خرج المحتجون إلى فضاء الوطن العمومي، للإعلان عن مطالبهم. ولا شك ان ما حدث في مصر من حركات احتجاج يعد انعكاسات طبيعية لحالة الصراع السياسي الدائر بين قوى اجتماعية ترى أن التغيير أصبح ضرورة حتمية، وحزب يحكم منفردا بغير معارضة فاعلة لأسباب هو طرف فيها، لذلك انتشرت في السنوات الأخيرة لحكم مبارك عشرات الحركات الاحتجاجية، تعززت وقويت بصلف النظام وعجز الأحزاب،وتصاعد المعاناة الاقتصادية والاجتماعية لجموع المصريين،وعرفت قوى الحراك السياسي الجديد موجتين رئيسيتين، الأولى في عام ٢٠٠٤ قادته حركة كفاية، والثانية كانت مع عودة الدكتور محمد البرادعي في فبراير ٢٠١٠.. واسهمت هذه الحركات الاحتجاجية في كسر حاجز الخوف من القمع الأمني،الذي ظل لسنوات طويلة حائلا دون وصول أصوات معارضة إلى الرأي العام، وبلغ الأمر ذروته مع تظاهرات ٢٥ يناير.

تآكل الشرعية:

وقد أفرزت تلك الأزمة البنائية التي عانى منها النظام السياسي في مصر خلال عهد مبارك جملة من النتائج والتداعيات الخطيرة على الدولة والمجتمع، منها: تراجع هيبة الدولة، وتآكل سيادة القانون، وحدوث حالة من الانفلات والفوضى في المجتمع، وبخاصة في ظل تركيز أجهزة النظام على الأمن السياسي بمعناه الضيق، فضلًا عن استشراء الفساد السياسي والإداري، وبخاصة

في ظل تمدد ظاهرة الزواج غير الشرعي بين الثروة والسلطة، وتزايد حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وكثرة التوترات والمشاحنات الطائفية،واتساع نطاق الاحتقان بين السلطة والمجتمع، وهو ما يتجلى بوضوح في تصاعد موجة الاحتجاجات العامة، التي تنخرط فيها فئات اجتماعية عديدة بقصد طرح مطالب فئوية خاصة بها، والضغط على الحكومة من أجل تلبيتها.

وقد لخص الأستاذ محمد حسنين هيكل هذا الواقع بقوله: "لدينا أزمة عدل، وأزمة قانون، وأزمة إدارة، وأزمة ثقة.. ولم نصل من قبل إلى هذا التفاوت بين سكان القصور وسكان القبور".

وزاد من خطورة الوضع أن النظام الحاكم لم يمتلك رؤية واضحة للخروج من هذا المأزق، فوقع هو في أكبر مأزق، ولم يستطع إنقاذ نفسه منه. فقد وجد النظام نفسه –بعدما ظن بأنه يضمن البقاء في السلطة إلى الأبد– بسده شرايين الحياة السياسية نفسه أمام انفجار من نوع مختلف، وفئات من المحتجين لم يعرف كيف يحتويهم أو يصمتهم، بالسيف أو بالذهب.. فقد خرج جيل جديد من الناشطين السياسيين، أغلبهم من الشباب الذين حاولوا تحطيم قيود السلطوية السياسية بمبادرات خلاقة، كان هدفها في الواقع "إعادة اختراع السياسة" التي غابت ممارستها عن مصر عقودًا طويلة.

وتوضح دراسة أجراها مركز جالوب الامريكى حجم التغيير الذي كانت ثورة يناير دليلا على حدوثه في مصر، إذ تشير إلى

أن ٨٣ % من الشعب المصري دعموا الثورة ضد مبارك، فيما شارك منهم ١١ % فقط (يقدّرون بستة ملايين مواطن أغلبهم من فئة الشباب بالمرحلة العمرية من ١٥ إلى ٣٠ عامًا)، ويتمتعون بمستوى اقتصادي متوسط وتعليم عالٍ.

هذه الفئة التي تحدث عنها الاستطلاع كانت خارج سيطرة السلطة، التي يبدو أنها اطمأنت أكثر مما ينبغي إلى قدرتها على محاصرة واحتواء أية حركة احتجاج، ويمكن القول إن الشباب الذين كانوا القوة المحركة لثورة يناير جاءوا من منطقة لم تستطع أعين السلطة رصدها أو التعامل معها بالآليات التقليدية التي اجادت استخدامها، فالفارق الزمني بين مبارك وبين من حركوا الثورة ضده يزيد عن ٦٠ عاما، وهو ما ينطبق كذلك على معظم رموز حكمه، حتى من حاولوا تقديم أنفسهم على أنهم من جيل الشباب (جمال مبارك)، فالفجوة المتسعة بين ذهنية السلطة وذهنية المتظاهرين ساهمت في إشعال الثورة، وفي إنجاحها في مرحلة تالية.

وتمتد نفس الفكرة إلى الأدوات التي استخدمها "المحتجون الجدد"، ولم يستطع النظام السياسي في مصر استيعابها، حيث تحولت شبكات التواصل الاجتماعي عبر المواقع الإلكترونية إلى ساحة للاحتجاج الإلكتروني،وميدانا موازيا للعمل السياسي والتعبير عن الرأي الحقيقي، بعيدا عن الملاحقات الأمنية ووسائل القمع المعتادة، التي انتهجها لمواجهة أية احتجاجات. وعلى سبيل المثال، فقد انطلقت الدعوة إلى إضراب ٦ إبريل ٢٠٠٨، والذي كان بالفعل علامة فارقة في مسيرة حركات

الاحتجاج الشعبية، من دعوة أطلقتها الناشطة أسماء محفوظ على صفحتها بالفيس بوك، كما انطلقت الدعوة إلى تظاهرات ٢٥ يناير من على صفحة "كلنا خالد سعيد"، التي أسسها الناشط وائل غنيم. وفي النهاية لم يملك النظام السابق لمواجهة تلك الحملة إلا قطع الاتصالات والإنترنت، الأمر الذي ضاعف من حدة الاحتجاجات ضده، ولم يسهم في احتوائها.

أكذوبة غياب البديل

وبالاضافة إلى أشياء كثيرة تحطمت في السنوات الأخيرة لحكم مبارك، وأفلتت من القبضة القوية للنظام ومؤسساته، كان سقوط أكذوبة أنه لا بديل لمبارك، وأن "اللي نعرفه أحسن من اللي ما نعرفوش". فقد عمل نظام مبارك على مدى سنوات حكمه على استبعاد أي مسئول أو سياسي يمكن أن يكون بديلا. وقد مارس نظام مبارك هذه العادة الفرعونية بنجاح كبير، حتى إن الغالبية العظمى من المصريين البسطاء الذين شاركوا في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥ كان مبررهم الأبرز في التصويت لمبارك هو "مين غيره ينفع؟!".

وجاء ظهور د. محمد البرادعى المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية على الساحة، ورغم محاولات النظام السابق تشويه صورته، ليمثل كسرا لفكرة غياب البديل المناسب. وقد شجع ظهور البرادعي شخصيات سياسية أخرى مثل عمرو موسى الأمين العام السابق للجامعة العربية على التفكير في خوض معترك السياسة الداخلية. ورغم أن كليهما لم يصل لمنصب

الرئيس، الأول لعدم المشاركة، والثاني لعدم التوفيق، فإنه من الإنصاف أن يحسب لهما أنهما أعطيا في وقت بالغ الدقة الإشارة الكافية لإمكانية وجود بديل لمبارك، رغم حملات التشويه التي مورست بحقهما.

تهميش الجيش

يقول بعض المؤرخين: إذا أردت أن تصل إلى السلطة بسرعة في العالم الثالث، فعليك الانخراط في الجيش، لا الانخراط في الأحزاب السياسية.. وهذه الحقيقة تجسدت بوضوح في مصر، فقد كان الجيش هو المؤسسة التي خرج منها كل رؤساء مصر السابقين على مدى ٦٠ عامًا، ومنهم مبارك الذي كان قائدًا للقوات الجوية، إلا أن مبارك، وفى إطار منهجه الذي اعتمد على إضعاف الدولة – بما فيها المؤسسة العسكرية– في مقابل تقوية النظام، سعى إلى إبعاد الجيش عن الساحة السياسية، وتقليص عدده ومكانته، ولم يدرك أن هذا الجيش سيكون العقبة الرئيسية في طريق مشروع التوريث، والعامل الحاسم في إنجاح ثورة ٢٥ يناير.

وقد تنامى دور الجيش في الحياة السياسية المصرية، منذ عام ١٩٥٢،وقيام الثورة المصرية، وقبلها أثناء الثورة العُرابية ١٩٨١،وامتد هذا التنامي في عهد عبد الناصر،وعهد السادات، واستمر دور الجيش في الحياة السياسية بوصول مبارك إلى الحكم. ولكنه تقاعس في تولية نائب له من الجيش، ومنذ أن تولى السلطة عام١٩٨١، وحتى أيام قبل الإطاحة به، ظل موقع نائب الرئيس

موضع اهتمام الجيش، إلا أن مبارك حين عين نائبًا له في الساعات الأخيرة قبل تنحيه، اختاره من خارج قيادات الجيش، فاللواء عمر سليمان، رغم أنه كان عسكريًا سابقًا حتى عام ١٩٩٣، بتوليه رئاسة الاستخبارات العامة، إلا أن المؤسسة العسكرية كانت تنظر إلى سليمان كسياسي وليس كعسكري.

وسعى مبارك باستمرار إلى استرضاء الجيش من خلال تثبيت وزير الدفاع المشير حسين طنطاوي في موقعه لسنوات طويلة، مع عدم المساس بالامتيازات التي كانت للجيش،وخصوصا لكبار قادته وضباطه،وكتعويض عن حضورهم الضعيف في الحياة السياسية، وخصوصا بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، وتحول الجيش المصري منذ ثمانينيات القرن الماضي إلى فاعل اقتصادي كبير في القطاع العقاري، أو في صناعة الأدوات المنزلية وإنتاج الخبز المدعوم من الدولة أو إعداد مناطق سياحية جديدة على البحر الأحمر، حتى إن مساهمة الجيش المصري في اقتصاد البلاد أصبحت تقدر بعشرين في المائة سنويا،كما كشف منهج عسكرة المجتمع من خلال اختيار المحافظين ومديري الشركات الكبيرة،والوزراء من أبناء المؤسسة العسكرية، إلا أن أزمة كانت تلوح في الأفق بين الجيش والرئيس في السنوات الأخيرة من حكمه، وبخاصة مع اتخاذ خطوات جدية باتجاه توريث الحكم لجمال مبارك،وحشد الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم برجال الأعمال، الذين أصبحوا يديرون شؤون البلاد، وأصبح العسكر من لواءات الجيش في المحافظات، وفي الوزارات عبارة عن إداريين لا غير.

وفي السنوات الأخيرة، لم تكن القيادة العليا في الجيش سعيدة أو راضية عن فكرة تمهيد مبارك لنجله جمال، ليكون خليفته على حكم مصر، خصوصًا وأن الأجندة التي يتمسك بها وحاشيته من رجال الأعمال في القطاع الخاص تتبلور في الحرص على ألا تتأثر مصالحهم الاقتصادية الهائلة بأي ثمن.

وجاءت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، لتمثل بحسب شهادة أحد اعضاء المجلس العسكري فرصة ذهبية للجيش للإفلات من مواجهة محتدمة مع الرئيس، كان متوقعا لها مايو ٢٠١١، وهو تاريخ إعلان مرشح الرئاسة من جانب الحزب الوطني، والذى كانت كل المؤشرات تصب في اتجاه اختيار جمال مبارك، الأمر الذي لم يكن الجيش راضيا عنه، ولم يكن من المتوقع أن يسكت عليه.

ورغم نفي الجيش قيامه بانقلاب ضد مبارك أو إجباره على التنحي، إذ قال المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال لقاء ممثلي المجلس مع القيادات الجديدة للصحف القومية يوم ٤-٤-٢٠١١،، إنه لم يقم بانقلاب خلال ثورة ٢٥ يناير، ولم يجبر الرئيس السابق على التنحي من منصبه، وأشار اللواء مختار الملا، مساعد وزير الدفاع "إن الجيش لم يقم بانقلاب في ثورة ٢٥ يناير ولم يجبر مبارك على التنحي، وإن المقارنة بما يحدث في اليمن أو ليبيا لا يعني مطلقا أن ما حدث في الثورة هو "منًا" من الجيش علي الشعب".

وأضاف "مبارك جنَّب البلاد كوارث ضخمة بتنحيه — من

تلقاء نفسه- كان من الممكن أن تقع في ظل الأوضاع التي سادت خلال تلك الفترة، حيث كان بإمكانه أن يفجر بحرسه الجمهوري ورجال أعماله صراعا رهيبا لو لم يتنح بخياره"..إلا أنه من الواضح أيضا، أن الجيش المصري قد لعب دورًا رئيسيًا وحيويًا في تثبيت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فكان هذا الجيش هو السند، وهو الداعم لهذه الثورة. ولولا دعمه الكامل لهذه الثورة، لما استطاعت الثورة أن تقف في وجه الأجهزة البوليسية والأمنية، كما سبق أن قمعت في السنوات الستين الماضية منذ ١٩٥٢عدة انتفاضات مصرية شعبية.

وقد أتاحت الساعات الأربع والعشرين الأخيرة من حكم مبارك ما بين ١٠-٢٠١١/٢/١١ للجيش أن يوفر للتظاهرات الحجم الكافي، عبر تسهيله وصولها إلى مختلف المباني الرمزية للحكم، (البرلمان والقصر الرئاسي) بطريقة تجعل الثورة هي السبب في سقوط النظام، وبهذا استعاد الجيش دوره كصانع رؤساء.. وطرح نفسه من جديد كقائم على تجديد النظام السياسي بأكمله، بعد أن فرض نفسه كحامٍ للثورة، ومالئًا للفراغ الأمني في الشارع، والذي سببته الشرطة، بعد الانسحاب من الشارع، وتركه لحماية الجيش.

احتواء صاحبة الجلالة:

كما مثلت الصحافة واحدا من الأعمدة الأساسية التي اعتمد عليها مبارك في ترسيخ دعائم حكمه واكتساب شرعيته،في المقابل كان للإعلام؛ وبخاصة بعد موجة الصحف والقنوات

الخاصة، دور كبير في فضح الكثير من الانتهاكات والتجاوزات في السنوات الأخيرة من حكم مبارك، ويحسب لبعض الصحف الخاصة والحزبية رفع سقف الحرية عن تلك الحدود التي كان متعارفا عليها، وهى عدم الاقتراب من شخص وأسرة الرئيس بالنقد، حتى باتت بعض الصحف (الدستور – العربي – صوت الأمة) متخصصة في نقد الرئيس وأسرته.

وقد أدرك مبارك خطورة الصحافة، واستخدمها للتمهيد لحكمه، مستغلًا حالة التوتر التي أحدثتها أزمة سبتمبر ١٩٨١، والتى أعتقل خلالها العشرات من الصحفيين، بينهم أسماء بارزة بحجم محمد حسنين هيكل، إضافة إلى رموز الحياة السياسية من مختلف التيارات،كما صودرت عدة صحف مثل الأهالي اليسارية والدعوة الإخوانية،وانتهى الأمر إلى إغلاق هذه الصحف في سبتمبر عام ١٩٨١، وتم نقل عشرات الصحفيين الآخرين ممن لم يعتقلوا إلى العمل بشركات القطاع العام مثل "باتا" لصناعة الأحذية وغيرها، كنوع من الإهانة المعنوية، وعندما تولى حسني مبارك السلطة عقب اغتيال السادات، أمر بإعادة الصحف المصادرة والصحفيين إلى مواقعهم الصحفية، وأكد احترامه لحرية الرأي والتعبير، إلا أنه بمرور الزمن، كانت الصيغة الأكثر تطبيقا بين مبارك والصحافة "قولوا ما تريدون، وأنا أفعل ما أريد".

تجنب مبارك سلبيات التجارب السابقة مع الصحافقت فكان حريصا في البداية علي الاستماع للرأي العام ومتابعة ما تقوله الصحف، كما تجنب العلاقة الخشنة مع الصحافة، التي

ميزت العهدين السابقين. وقد تمتعت صحف المعارضة في عهد مبارك بهامش أوسع من الحرية، عملت من خلالها في المجالات العامة.

ولكن مبارك في الوقت ذاته اعتمد في التعامل مع الصحافة على ترسانة هائلة من القيود، التي كانت تستخدم وقت الحاجة، ويتم التغاضي عنها وقت اللزوم. فالصحافة المصرية تحكمها شبكة متكاملة من القوانين المقيدة للحريات،أولًا قانون العقوبات وتعديلاته، وقانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية،وهناك قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦، والذي تشدد في تطبيق عقوبة الحبس للصحفيين في قضايا النشر، ولا يمكن أن نتجاهل القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، والذي كان نقطة فاصلة في علاقة الدولة بالصحافة، بل يمكن أن تلقي لنا ملابسات إصداره الضوء على كيفية تعامل الدولة مع الصحافة والصحفيين.

وبينما كان النظام يفاخر بأنه "لم يقصف قلمًا"، تعرض صحفيون للاعتقال، وتعرضت صحف أيضا للإغلاق والمصادرة. فعلى سبيل المثال، تم التحفظ على عدد جريدة الأهالي الذي صدر أبان تجديد انتخاب مبارك لفترة رئاسة ثانية، بدعوى أن الصحيفة قد نشرت خبرًا يتعلق بتنظيم ثورة مصر المحظور النشر فيه وقتها، وفي أغسطس ١٩٨٨، تمت مصادرة العدد ١٠٧ من جريدة صوت العرب، لسان حال الناصريين قبل السماح لهم بتشكيل الحزب الناصري، ثم تم وقف إصدار الجريدة نهائيًا. تعرضت أيضا جريدة مصر الفتاة، لسان حال مصر الفتاة

للإغلاق، وتبع ذلك إغلاق الحزب نفسه، بعد افتعال خلافات على رئاسته. كما تم اغلاق صحف الشعب والدستور (الإصدار الأول)..وتمت مصادرة جريدة النبأ، وعدد آخر من الصحف الخاصة.

ومن بين السمات البارزة في تعامل نظام مبارك مع الصحافة والصحفيين، التدخلات الأمنية الواسعة في عمل الصحفيين، وفى اختيار القيادات الصحفية،والتحكم في إصدار تراخيص الصحف، بل إن عضو مجلس نقابة الصحفيين الحالي كارم يحيى نشر مقالا بالغ الخطورة عن وقائع يرصد فيها واقع التدخل الامنى في الصحافة المصرية خلال عهد مبارك، إذ يشير إلى لغط قديم عمن أسماهم "عملاء المباحث" وسطوقم وفرصهم في الترقي والوثوب إلى مواقع القيادة.

وبالاضافة إلى سيطرة السلطة على مجريات الأمور في الصحف القومية، وقد يكون ذلك مفهوما ومبررا، وإن يكن غير مقبول، إلا إنه من العجيب حقا أن تمتد تلك السيطرة إلى صحف المعارضة. فالمفترض في تلك الصحف أنها تقدم توجها مغايرا لما ينتهجه النظام الحاكم، لكن بنية الخضوع المسيطرة على كثير من الأحزاب، والمعارضة التمثيلية التي دأبت على تقديمها طوال سنوات طويلة،انعكست بطبيعة الحال على الصحف الناطقة باسمها،فنجد صحفًا تصدرها أحزاب معارضة تشن حملات صحفية لمناصرة وزراء بعينهم، ويكتب .رئيس تحرير إحدى أقدم الصحف المعارضة في عدد ٢٢ يناير ٢٠١١ مقالا، مع صورة كبيرة لوزير الداخلية في عهد مبارك حبيب

العادلي، تحت عنوان "جئت يا عيدنا المجيد" يهاجم فيه بضرواة اختيار يوم عيد الشرطة (٢٥ يناير) للاحتجاج على الاستبداد في مصر، ويقول نصا "إن الذين يخططون لهذا الاحتجاج يخططون لإرهاب الساهرين على أمننا". بل إنه من العجائب في عهد مبارك أن رئيس تحرير صحيفة أكبر حزب معارض في مصر في السنوات الأخيرة لحكم مبارك، وهو "الوفد"، كان في الوقت نفسه رئيسا لتحرير مجلة "الشرطة" التي تصدر عن وزارة الداخلية، وهو الكاتب الراحل سعيد عبد الخالق!..

****

ربما تكون كلمة التحول مفتاحا جوهريا لفهم ما حدث خلال حكم الرئيس السابق حسني مبارك، إلا أن هذا التحول يبدو أكثر وضوحًا في المواقف السياسية للرئيس،الذي طالما تباهى طوال سنوات حكمه بأنه يحكّم صوت العقل، ولا يتخذ قرارًا إلا بعد دراسة متأنية، ويحترم معارضيه، ويؤمن بأهمية تعبير الشعب عن إرادته.وطالما شدد على دور البرلمان في بناء الديمقراطية وأن البرلمان أولا والحزب ثانيا، فإذا به ينتهي في سنوات حكمه الأخيرة إلى رجل تحاصره أسرته، ويبتعد عن مستشاريه، وينغلق على ذاته، ويسخر من المعارضة بقولته الشهيرة قبل أسابيع قليلة من انفجار ثورة ٢٥ يناير "خليهم يتسلوا".وتشهد السنة الأخيرة من حكمه أفدح وقائع التزوير للانتخابات البرلمانية، ويتغوَّل الحزب في سنوات حكمه الأخيرة، بفضل سيطرة ابنه جمال على قيادته، ويتحول الحزب – لا الشعب – إلى مصدر كل السلطات والقرارات والصلاحيات.

ربما تكون الخطيئة السياسية لمبارك هي الأخطر، فقد أراد البقاء في السلطة أكثر مما ينبغي، وأحاط نفسه بكافة الأسباب التي ظنها تعينه على هذا البقاء، فإذا بالضربة تأتيه من حيث لا يحتسب، فقد أغفل مبارك أو تغافل عن دور قوتين رئيسيتين هما الشعب والجيش، وهما القوتين اللتين كانتا الوقود الأساسي للثورة، ونجح تعاونهما في الغطاحة بحكم مبارك، بعد ثلاثة عقود في السلطة، والقذف به من قمة السلطة إلى هاوية "سجن طرة".

ويبدو أن كثيرا من الأخطاء السياسية التي ارتكبها مبارك – رغم خطورتها ووضوحها– قابلة للتكرار، بل إنها تتكرر بالفعل، فالسيطرة المطلقة لحزب حاكم، ومحاولة احتكار السلطة، والإبقاء على نفس بنية النظام السياسي القديم وأساليبه في التعامل مع القضايا الملحة، كلها أمور تنبئ بأن مبارك ربما لن يكون "الفرعون الأخير".

الخطيئة الثالثة

القهر

"ان الظلم يجعل من المظلوم بطلًا،

وأما الجريمة فلا بد من أن يرتجف قلب صاحبها

مهما حاول التظاهر بالكبرياء"

... عمر المختار

في ذلك الوقت من بعد ظهر يوم الخامس والعشرين من يناير، شاهدت بعيني أول مسيرة تتحرك من أمام مسجد محمود بالمهندسين، استجابة لدعوات التظاهر في ذلك اليوم،وكان إجازة رسمية بمناسبة الاحتفال بعيد الشرطة.شاهدت كيف تضاعف عدد المتظاهرين عدة مرات في دقائق معدودة، بعدما نزل المئات من منازلهم بالعمارات الراقية في شارع جامعة الدول العربية،وترك البعض الآخرسيارته الفارهة وانضم إلى التظاهرات، قبل أن تنضم إليها مسيرة كبيرة قادمة من حي بولاق الدكرور الشعبي، ويسير الجميع في اتجاه ميدان التحرير.

وقتها ثار تساؤل، ما الذي يجمع بين ساكني شارع جامعة الدول العربية،وبين أبناء عشوائيات بولاق الدكرور؟ وبينما كان التفاوت المادي واضحًا، فإن إحساس القهر والقمع كان قاسما مشتركًا بين الجميع.. فقد نجحت وزارة الداخلية عبر تاريخها،

وبالأخص في عهد حبيب العادلي، في أن تسبق ثورة يناير في تحقيق مبدأين مهمين، هما العدالة الاجتماعية والمواطنة (!)، فقد تساوى جميع المصريين، دون تفرقة على أساس الدين أو اللون أو الجنس، في نيل نصيبهم من القمع والإهانة وسوء المعاملة من جانب عناصر الشرطة،على اختلاف مستوياتها وتشكيلاتها. فكانت ممارسات الدولة البوليسية في عهد مبارك بلا منازع أهم أسباب إشعال الثورة ونجاحها، سواء بوجودها قبل ٢٥ يناير، أو بغيابها بعد ٢٨ يناير ٢٠١١.

ويمكن بسهولة لأي مواطن مصري أن يروي عشرات المواقف التي واجهها بنفسه أو واجهها غيره، تتضمن إساءة معاملة في حياته اليومية من جانب الشرطة، أو وقائع فساد مختلفة المستويات. وتتنوع تلك الذكريات السوداء بداية من الإهانة اللفظية، أو "قلمين"، وتتدرج إلى "الجرجرة" على قسم الشرطة، وقد تنتهي بـــ"بهدلة" معتادة بسيطة، وقد يتطور الأمر إلى تلفيق تهمة ما، أو ربما يتمادى التعذيب في بعض الأحيان فيصل إلى القتل. وفي معظم الأحيان يضيع حق الضحية،بينما يجد الجلادون ألف مخرج لعدم تحمل المسؤولية.

وربما يحتمل الإنسان ضغوط الحياة اليومية والمعاناة الاقتصادية، لكنه قد لا يحتمل بنفس القدر المساس بكرامته. ولا عجب أن الشرارة الأولى لثورات الربيع العربي انطلقت من شاب تحمل الفقر لعقود، لكنه لم يتحمل الإهانة لدقائق، فأشعل الشاب التونسي البسيط محمد البوعزيزي النار في نفسه احتجاجًا على صفعة من ضابطة بالشرطة التونسية،كما تحول

الشاب السكندري خالد سعيد، الذي لقي حتفه على يد مجموعة من أمناء الشرطة، بعد اتهامهم له بحيازة مخدرات إلى "أيقونة" للثورة المصرية، بعدما تحول التعذيب في أقسام الشرطة ومقار الاحتجاز إلى عمل ممنهج، باعتراف الكثير من التقارير الحقوقية المحلية والدولية.

الشرطة والشعب في خدمة الرئيس:

وقد اعتمد مبارك في حكمه،منذ أول يوم له في السلطة وحتى آخر يوم،على قانون الطوارئ المعمول به منذ سنة ١٩٦٧،باستثناء فترة انقطاع لمدة ١٨ شهرا في أوائل الثمانينات.. وبموجب هذا القانون، توسعت سلطة الشرطة، وعلقت الحقوق الدستورية، وفرضت الرقابة،وقيد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل:تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص بها. وبموجب هذا القانون أيضا احتجز حوالي ١٧ ألف شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين إلى ما يزيد عن ٣٠ ألفًا. وأعطى "قانون الطوارئ" الحكومة الحق أن تحتجز أي شخص لفترة غير محددة، لسبب أو بدون سبب واضح. أيضا بمقتضى هذا القانون،لا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه وتستطيع الحكومة أن تبقيه في السجن دون محاكمة. وقد برر مبارك ونظامه الإبقاء على قانون الطوارئ بحجج حماية الأمن القومي. إلا أن هذا القانون استخدم على نطاق واسع في قمع جماعات المعارضة،وبخاصة ذات الطابع الإسلامي منها.

كما تغوَّل جهاز الأمن في عهد مبارك بشكل غير مسبوق، وبخاصة قوات الأمن المركزي، والتي ضمت،بحسب تقديرات غير رسمية، حوالي مليون جندي أميّ، يعملون كمتاريس لمنع أي مواطن أو مجموعة من المواطنين من الوصول إلى مكان ما للتظاهر على سبيل المثال، ولم يكن من صلاحيته القبض على المواطنين، بل فقط القمع.

كما استند مبارك طوال سنوات حكمه على يد أمنية طولى، استفادت من فرض حالة الطوارئ، حتى تغوَّلت وامتد نفوذها في كل مؤسسات الدولة، وصارت المؤسسة الأمنية هي من يختار القيادات السياسية والجامعية والصحفية، وارتبط ذلك بدور غير مسبوق لجهاز مباحث أمن الدولة، الذي كان عين السلطة في كل مناحي الحياة، لتحصينها من أية محاولة للاعتراض على سياساتها، والتحذير من خطورة أية تحركات سياسية قد تؤثر على نظام الحكم.

وعملت وزارة الداخلية بجناحيها الأهم "جهاز أمن الدولة" كجهاز استخبارات سياسي رفيع المستوى، و"الأمن المركزي" كأداة بطش وجيش كامل، وذلك لتجنب التدخل العسكري باستخدام الجيش المصري في أمور الدولة الداخلية، على ضمان أقصى استقرار ممكن للنظام، وكذلك لزيادة خطوط المواجهة الدفاعية أمام الشعب ضد أي تغيير.

ويشير عبد الخالق فاروق، مدير مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، في دراسة له، إلى أن وزارة الداخلية

تعد ثاني أكبر وزارة في مصر، من حيث عدد الموظفين الذين يعملون تحت عباءة جهاز الشرطة، فتضم ٨٣١ ألف موظف، بخلاف أفراد الأمن المركزي الذين يتخطى عددهم الـ ٢٥٠ألفا، بالإضافة إلى ٣٠٠ ألف متعاون من المخبرين والجواسيس.. وأن عصا وزارة الداخلية كلفتنا ٤٥ مليار جنيه في ١١ سنة، بمتوسط سنوى ٤.١ مليار..وأشار إلى أن مصر تعد صاحبة النسبة الأعلى في رجال الأمن المخصص لكل مواطن، حيث تصل إلى فرد أمن لكل ٤٥ مواطنا، مقارنة بدول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، التي تصل النسبة فيها إلى فرد أمن لأكثر من ٢٠٠ مواطن.

ويشير عبد الخالق فاروق في دراسة سابقة له إلى أن عدد العاملين في وزارة الداخلية المصرية زاد من أقل من ١٢٤ ألف شخص – سواء كانوا من العسكريين أو المدنيين – في عام ١٩٥١، إلى حوالى ٢٠٠ ألف شخص بنهاية عام ١٩٧١، وبحلول عام ٢٠٠٦ كان عدد العاملين في وزارة الداخلية قد بلغ حوالى ٨٠٠ ألف شخص، جلهم تقريبا من العسكريين.

أمن الدولة

تاريخيا، تعد "مباحث أمن الدولة" من أقدم قطاعات وزارة الداخلية، وقد أسسها الإنجليز أثناء الاحتلال البريطاني لمصر لخدمة أغراضهم، تحت مسمى "جهاز الأمن السياسي"، وكان دوره الأساسي ملاحقة "المقاومة" الوطنية. ويعود تاريخ إنشائه إلى عام ١٩١٣، وبعد ثورة ١٩١٩ تمت الاستعانة في هذا

القسم لأول مرة بالمصريين.وكان أول من تولى إدارته من المصريين هو اللواء سليم زكي، حكمدار القاهرة، وكان أول عمل قام به هو القبض على الشباب الوطنيين، الذين اغتالوا السير لى ستاك القائد البريطاني. وبعد معاهدة ١٩٣٦، وفي عهد الملكية بمصر تم انشاء "القلم السياسي"، تابعا لوزارة الداخلية، مع وجود "قسم مخصوص" يتبع السراي مباشرة، ويرأسه قائد الشرطة الملكية، ولم تكن لوزارة الداخلية سلطة على هذا القسم الذي يتبع الملك بصورة مباشرة.

بعد انسحاب الإنجليز، تولى القسم بالكامل مصريون، وتغير اسم الجهازتحت مسميات عدة، منها "المباحث العامة" ثم "مباحث أمن الدولة" ثم "قطاع مباحث أمن الدولة" ثم "جهاز أمن الدولة".. المهم، أنه تحت كل تلك المسميات، كان الدور الرئيسي لهذا القسم هو مهام الأمن السياسي للنظام. يجب ملاحظة أن ٦ من وزراء الداخلية كانوا رؤساء لجهاز أمن الدولة، وتمت ترقيتهم لمنصب الوزير بعدها.

ونشأ لأول مرة في ١٩٦٨ جهاز "مباحث أمن الدولة"، بديلا عن "قلم البوليس السياسي" المنحل منذ أغسطس ١٩٥٢. وبرغم أن المعاملة اليومية للمواطن غير المسيَّس كانت مبنية على الاحترام المتبادل،إلا أن العنف والتعذيب ضد الخصوم السياسيين كانا على أشدهما، لدرجة قتل بعضهم تحت التعذيب.

وقد نما هذا الجهاز في عهد الرئيس السابق حسني مبارك بشكل كبير، واهتم به اهتماما خاصا، واختار ٣ وزراء لداخليته

من رؤساء جهاز أمن الدولة.كما كان الجهاز أيضا صاحب نصيب الأسد من ميزانية وزارة الداخلية، التي تطورت من ٣٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨١ إلى ٩ مليارات جنيه عام ،٢٠٠٦ إلا أن المقدار مجهول، نظرا لعدم نشر معلومات مؤكدة فيما يتعلق بالنظام المالي لجهاز أمن الدولة. ولكن يمكن استنتاج ذلك بسهولة،بعد الاطلاع على إحصائيات الخبير الإقتصادي عبدالخالق فاروق، التي تتحدث حول "تهافت عدد كبير من ضباط الشرطة على التعيين في إدارات بعينها،مثل مكافحة المخدرات والكهرباء والجمارك وأمن الدولة" ويضيف أن "مرتبات وزارة الداخلية تتوزع علي ثلاثة قطاعات رئيسية؛ هي ديوان عام الوزارة، والتي يحصل ضباطها على أعلى مخصصات مالية، خاصة في قطاع مباحث أمن الدولة، الذي يضم ما يقرب من ٦٠ ألف ضابط وأمين شرطة وأفراد، بينما يصل عدد الضباط في جميع قطاعات وإدارات وزارة الداخلية ما يقرب من ١٠٠ ألف في مختلف الرتب، بالإضافة إلى ٨٠٠ ضابط برتبة ملازم تحت الاختبار، تخرجهم أكاديمية الشرطة سنويا".

وقد لعب جهاز مباحث أمن الدولة في عهد الوزير حبيب العادلي- الذي كان رئيسا للجهاز قبيل توليه الوزارة - الدور الأكبر في الحياة العامة، بداية من اختيار المرشحين للمناصب العليا في الجامعات والمؤسسات الحكومية والصحفية،وحتى مراقبة الدعاة، والتدخل في أنشطة الأحزاب السياسية، وإصدار الصحف الجديدة.

الأمن المركزي:

أما الجناح الثاني الذي اعتمدت عليه الدولة البوليسية، فكان جهاز الأمن المركزي، الذي أنشيء في نهاية السبعينات،بعد انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ (انتفاضة الحرامية بالتعبير الساداتي) بعد قرارات الحكومة برفع أسعار بعض السلع الأساسية.. حيث قام الجيش بالنزول إلى الشارع -للمرة الأولى منذ ١٩٥٢- للسيطرة على زمام الأمور. ولما كان تحرك الجيش لمواجهة الإضرابات عملا ليس سهلا، فقد تقدم وزير الداخلية في ذلك الوقت (النبوي إسماعيل) إلى الرئيس السادات بفكرة إنشاء هذا الجهاز،وتم تشكيل قطاع الأمن المركزي كقوة عسكرية تنتمي للشرطة،باعتبارها المختص بأعمال الأمن الداخلي، وكذلك لمنع إقحام الجيش في أمور الشعب، حيث حرصت قمة النظام السياسي في مصر على إبقاء الجيش "بعيدا" عن الشعب.

وتتلخص مهام هذا الجهاز -كما يقول الموقع الرسمي لوزارة الداخلية على شبكة الإنترنت- في أن " تتولى معاهد الأمن المركزى تدريب جميع السادة الضباط من كافة الرتب، وذلك بهدف رفع الأداء، من حيث الاستخدام الأمثل لجميع التجهيزات الفنية والأسلحة التي يتم استخدامها بالإدارات العامة لقوات الأمن المركزي،وإعداد الضباط فنيا وعمليا للقيام بتنفيذ عمليات الشرطة الكبرى والصغرى،في مجالات فض الشغب والاعتصامات والمهام القتالية المختلفة،وفي كافة المناطق (الزراعية

– الصحراوية – وداخل المدن) وتزويدهم بالمهارات الفنية اللازمة لإنجاز وتنفيذ المهام القتالية التي يكلفون بها."

وبالاطلاع على قائمة الفرق التي تتلقاها قوات هذا الجهاز ضمن أكاديمية مبارك للأمن – التي تغير اسمها بعد الثورة إلى أكاديمية الشرطة– يمكننا بسهولة استكشاف إلى أي مدى قد يصل عنف هذه القوات، وإلى أي مدى يمكن مقارنتها بالجيش النظامي.فبالإضافة إلى فرق المدرعات والقناصة والتدريب لمواجهة العنف المسلح، يتلقى ضباط هذا القطاع فرقا تدريبية في الأسلحة المعاونة، المهام القتالية، إعداد قادة السرايا،ضباط عمليات الشرطة، مدرعات الشرطة،إعداد قادةعمليات الشرطة، حراسة وتأمين المنشآت، الأسلحة الصغيرة، معلمي المهام الخاصة، والتدريب المتطور لمواجهة العنف المسلح).

ويروي الخبير الأمني محمود قطري، كيف يتم اختيار أفراد الأمن المركزي من إدارة التجنيد التابعة للقوات المسلحة لمدة ثلاث سنوات، ممن لم يتلقوا قدرا من التعليم، وهو الأمر الذي يؤثر في عدم استيعابهم للتدريبات، ومن ثم يتم التركيز في التدريب على فض الاعتصامات والاشتباكات بشكل أساسي، وأهم ما يترسب داخلهم "الطاعة العمياء "لمن يقودوهم إذ يتعلم المجند منهم أن عليه تنفيذ الأمر فقط بأي طريقة كانت بمنتهى الغشومية، حتى لو قيل له اقتل – اضرب – اغتصب رجلا أو امرأة "..كما إن إدارة الأمن المركزي بشكل عام من أغنى الإدارات في الوزارة بعد أمن الدولة، لأن الهدف منهما واحد وإن اختلفت السبل.

المفارقة الحقيقية تكمن في أن الأمن المركزي الذي اصطنع في الأساس لحماية النظام، كاد أن يتسبب في إسقاط النظام مرة، وفعلها في الثانية، ففي المرة الأولى في ٢٥ فبراير ١٩٨٦، وقعت أحداث الأمن المركزي، ونزل الجيش إلى الشارع، ولو أراد لأستولى المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة على السلطة وقتها، ودفع ثمن تلك الأحداث وزير الداخلية آنذاك اللواء أحمد رشدي، ثم كانت الثانية بانهيار قوات الأمن المركزي، وعجزها عن صد جحافل المتظاهرين في يوم "جمعة الغضب" ٢٨ يناير ٢٠١١، وكان ذلك إعلانا رسميا بانكسار الشرطة، وانسحابها من الشوارع والميادين، ومؤشرا قويا على انهيار النظام من الداخل، وعدم قدرته على احتواء الموقف.

جوانتانامو مصرية!:

كانت الانتهاكات الواسعة من جانب جهاز الشرطة لحقوق الإنسان، وأعمال التعذيب التي انتشرت في السنوات الأخيرة، وإفلات الجناة من العقاب، من بين الأسباب الرئيسة للثورة. ففي ظل قانون الطوارئ، عانى المواطن المصري الكثير من الظلم والانتهاك لحقوقه الإنسانية الأساسية.وقد ساهمت التقنيات الحديثة في فضح الكثير من التجاوزات وأعمال التعذيب. ومن بين الحوادث الأساسية التي أسهمت في إثارة الغضب المصري ضد الشرطة، حادث مقتل الشاب خالد سعيد، الذي توفي على يد الشرطة في منطقة سيدي جابر في الأسكندرية يوم ٦ يونيو

٢٠١٠،والذي تعرض للضرب على يد عناصر من الشرطة حتى الموت، أمام العديد من شهود العيان. وتم نشر صورته بعد الاعتداء عليه على مواقع الانترنت، ما أثار حملة احتجاجات واسعة، وتحول خالد سعيد إلى "أيقونة" للثورة.

كما تُوفي شاب في الثلاثين من عمره، وهو السيد بلال، أثناء احتجازه في مباحث أمن الدولة في الأسكندرية، وترددت أنباء عن تعذيبه بشدة، وانتشر على نطاق واسع فيديو يُظهر آثار التعذيب في رأسه وبطنه ويديه. كما انتشرت من قبل مقاطع فيديو تجسد انتهاكات لا إنسانية في مقار الاحتجاز وأقسام الشرطة (واقعة عماد الكبير على سبيل المثال).. وقدَّر تقرير حقوقي إجمالي ضحايا عنف وبلطجة وزارة الداخلية في السنوات الأخيرة بنحو ٣٥٠ قتيلا، خيم الغموض على الغالبية العظمى من وقائع قتلهم، كما أفلت معظم الجناة من العقاب.

وبشكل عام، فقد تحول العنف في معاملة الشرطة للمواطنين خلال سنوات حكم مبارك إلى نهج يومي، أحيانا بلا مبرر واضح، مثلما تشير الباحثة بسمة عبد العزيز في كتابها "إغراء السلطة المطلقة:مسار العنف في علاقة الشرطة بالمواطن عبر التاريخ"،والذي ترصد فيه موجات العنف الأمني وتطوره، والعنف الظرفي العشوائي. فقد افتتح نظام مبارك عهده – بحسب الدراسة – بحملة اعتقالات واسعة، على خلفية اغتيال السادات. ورغم خروج المعتقلين بعد بشهور دون تعذيب، إلا أن عنفا بالغا نشأ لاحقا، فقد تغير استخدام العنف ليصبح قاعدة التعامل دائما وليس حوادث فردية. وتشهد حيثيات الحكم الشهير- ببراءة

١٩٠ متهما في قضية الجهاد الكبرى وتخفيف أحكام أخرى- بتعرّض المتهمين للتعذيب أثناء التحقيقات.. ويشهد بذلك أيضا إحالة عشرات من ضباط الشرطة للمحاكمة، لاتهامهم بتعذيب المتهمين في ثلاث قضايا لتنظيم الجهاد. وبعد محاولة اغتيال اثنين من وزراء الداخلية، ظهر لأول مرة متهمون يعترفون بالجرائم تحت التعذيب،وبعد إذاعة ذلك مدعوما بشهود عيان، وبمجموعة من الأدلة المادية، كبصمات الأصابع وإعادة تمثيل الجريمة بواسطة المتهمين المعترفين، يظهر الجناة الحقيقيون، ويتم الإفراج عن "المعترفين" دون سؤال عن كيفية إعادة تمثيلهم للجريمة، ولا شهادة "شهود العيان"، ولا "لأدلة المادية الملفقة".

وتشير الدراسة كذلك إلى نهج آخر في تعامل شرطة مبارك مع المواطنين، وهو ثم تدشين الحملات الأمنية، حيث تحاصر قوات الأمن قرية أو منطقة أو شارعا،مع إذلال الأهالي والاعتداء عليهم هناكِ،دون استهداف شخص بعينه، والهدف تأديب الأهالي أو ردعهم لأي سبب.استدعت الحملات تحذيرات من هذا المسار الجديد لأداء الشرطة، بينما استنكر وزراء الداخلية جهارا نهارا أنشطة منظمات حقوقية ضد ممارسات قمع وتعذيب المحتجزين،وتواتر "العنف المنهجي" بآليات مشتركة وروتينات محددة، مما يعني اتفاقا ضمنيا بين الفاعلين والسلطات.

وتصاعدت حدة وكمية العنف بهذه المرحلة، بحسب ما يشير تصاعد بلاغات التعذيب داخل أقسام الشرطة من ٣٨ (٢٠٠٢) إلى ٨٨ بلاغا (٢٠٠٦)، وتضاعف القتل بالتعذيب ثلاث أضعاف بنفس الفترة،ورصدت تقارير حقوقية

عديدة تطورا كيفيا وكميا للعنف، وانتقل خارج أقسام الشرطة إلى البيوت والأعمال والشوارع،كما اتسعت دائرة العنف لتشمل المحيطين بالمطلوبين وإتلاف ممتلكاهم أو نهبها.وقد تصاعدت شراسة الحملات الأمنية،وتعرضت لها قرى كالنزلة والكشح (١٩٩٨)،وسراندو (٢٠٠٥)،والبرلس (٢٠٠٨)، بل وتواصل الاعتداء بشكل فادح وفاضح داخل أقسام الشرطة، وسط استهانة واضحة بالعقوبة، حتى جرى تصوير التعذيب بأقسام الشرطة تفاخرا أو تبجحا بين رجال الشرطة،لردع وابتزاز الضحايا، ووصل أحد تلك التسجيلات للإعلام، وانتهى بحبس الضابط المسؤول ٣ سنوات.

ومن يراجع تقارير منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية عن أفعال التعذيب في مقار الاحتجاز، وبخاصة في أقسام الشرطة، يكتشف أن تلك الاقسام تحولت إلى "سلخانات بشرية"، أو إلى جونتانامو مصري،على حد تعبير أحد القياديين الفلسطينيين، الذين تعرضوا للتعذيب في أحد مقار الاحتجاز في مصر. لكن ربما الفرق الوحيد أن ضحايا جوانتانامو يمكنهم المطالبة بحقوقهم وتعويضهم عن إساءة المعاملة التي لاقوها في المعتقل الأمريكي عبر التقاضي،بينما ضحايا التعذيب في مصر غالبا ما تضيع حقوقهم،ما بين منظومة أمنية طاغية تفسد الأدلة وترهب الضحايا وذويهم، وقصور قانوني وقضائي عن ملاحقة هذا النوع من الجرائم، فضلا عن العجز التشريعي،وضعف العقوبات المنصوص عليها في القانون.

فعلى سبيل المثال يشير تقرير لـــ"المنظمة العربية لحقوق

الإنسان" صادر عام ٢٠٠٩ إلى أن التعذيب في مصر وصل إلى "حد لا يطاق"، وأصبح "منهجا يمارس على أعلى مستوى"، وأن عمليات التعذيب شملت كل شرائح المجتمع المصري، من أطفال ونساء وشيوخ وشباب، دون اعتبار لأي وضع اجتماعي.

ويشير التقرير إلى وقوع نحو ٢٨٥ حالة تعذيب، نتج عنها ١١٨ حالة وفاة خلال ٩سنوات، مضيفا أن هناك تزايد في حالات الاختفاء القسري،حيث تم رصد اختفاء ٧٣ شخصا بصورة قسرية في الفترة بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٩، تمت معرفة مصير ١٧ منهم، ولايزال ٥٦ شخصًا في عداد المفقودين.

وترصد عدة تقارير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن التعذيب يستخدم على نطاق واسع في أقسام الشرطة وأماكن الاحتجاز غير القانونية، بعدما كان معتادا في المعتقلات فقط، مشيرا إلى أن التعذيب لا يمارس ضد المعارضين للسياسات العامة فقط، بل ضد المشتبه في ارتكابهم جرائم، وضد كثير ممن ليسوا موضع اشتباه من الأساس.

ونشر مركز النديم لعلاج وتأهيل ضحايا العنف، في تقرير له يغطي الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، قائمة بأسماء ٢٧٢ ضابط شرطة، قال المركز إنهم "ممن تلوثت أيديهم بجرائم التعذيب". وطالب المركز بملاحقة الضباط المنشورة أسماؤهم في التقرير "إن لم يكن اليوم فغدا. فجرائم التعذيب – مثل جراحه – لا تسقط بالتقادم".. لكن حتى اليوم لم يقدم أيًا منهم للعدالة، وتواصلت تلك الفظائع التي تضمنتها تقارير حقوقية محلية ودولية

خلال الأعوام التالية دون رادع، أو حتى مجرد تحقيق في تلك الوقائع.

أمن المواطن وأمن النظام :

بالرغم من أن قطاع الأمن كان يستحوذ على نصيب الأسد من كل الموازنات، وهناك تقديرات تشير إلى أن ميزانية الأمن في السنوات الأخيرة لحكم مبارك كانت ضعفي ميزانية الصحة، إلا أن هذه الأموال، التي لا يعرف على وجه الدقة حجمها بسبب وضعها تحت بنود سرية في الموازنة العامة للدولة،بحسب تقديرات حقوقية، كانت تذهب إلى حماية أمن النظام، واختراق مؤسسات المجتمع المدني،في مقابل تدنٍ واضح لدور الأمن الجنائي، والذي تراجع بقوة في مواجهة الأمن السياسي.. حتى أن جهاز الشرطة قام في عهد وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى – أطول وزير داخلية في تاريخ مصر بقاء في منصبه– بتغيير الشعار التاريخي "الشرطة في خدمة الشعب" إلى "الشرطة والشعب في خدمة القانون"،وهو ما يكشف حجم التغير في عقيدة أداء جهاز الشرطة، على نحو انعكس بوضوح على مستوى الممارسات السلبية لقطاع الشرطة. وترافق ذلك مع إحساس عميق بافتقار بالعدالة وسيادة القانون، واستخدام النافذين سياسيا واقتصاديا في الإفلات من العقاب في معظم الأحيان.

كما استخدمت أجهزة الشرطة في عهد مبارك فزّاعة الإرهاب،لتبرير استمرار حالة الطوارئ،ومواصلة الإجراءات

القمعية التي تقوم بها،تحت ستار الحفاظ على الأمن.وهناك اتهامات علنية لأجهزة الشرطة بالتورط في تدبير حوادث واعتداءات على دور عبادة مسيحية، كان آخرها تفجير كنيسة القديسين بالأسكندرية بداية ٢٠١١، لتبرير تلك الإجراءات الاستثنائية. وهناك كذلك حوادث إرهابية أ،خرى مثل أحداث الحسين والزيتون،وغالبا ما كان يقدم للمحاكمة متهمين هامشيين، ولا تنتهي تلك القضايا بنتيجة تذكر، باستثناء استمرار القمع الأمني.

جيش من البلطجية:

كما عمدت وزارة الداخلية إلى استخدام أداة أخرى على نطاق واسع، تمكنها من تحقيق أهدافها،دون التورط بشكل مباشر في الأحداث، تجنبا لمزيد من النقد والإحراج السياسي، وخاصة الخارجي.فقد توسعت وزارة الداخلية في السنوات الأخيرة من حكم مبارك في الاستعانة بالبلطجية،للاعتداء على معارضي النظام وتفريق المظاهرات.وتفاقم الأمر، لدرجة استعانة ضباط شرطة بالبلطجية لمهام شخصية،وتحرشت مجموعات البلطجية جنسيا بالنساء المتظاهرات.كما حدث يوم "الأربعاء الأسود" ٢٥ مايو ٢٠٠٥،كما جاء اندلاع أعمال البلطجة وظهور قطعان البلطجية في الفترة الانتقالية بعد ثورة ٢٥ يناير بمصر، ليكشف عن بعض إرث النظام السابق المرعب في مشروع سيطرته على البلاد،بإحلال الخوف والإذعان في نفوس المواطنين.

ففي تصريح لأول وزير للعدل بعد الثورة، المستشار محمد عبد العزيز الجندي، ذكر أن هناك نحو ٤٥٠ ألف بلطجي مرتبطين بمختلف أجهزة وزارة الداخلية، منهم ٦٩ ألفا مرتبطين بجهاز مباحث أمن الدولة وحده. وجاءت حادثة القبض على صبري نخنوخ، المتهم بأنه أحد متعهدي البلطجة المرتبطين بالنظام السابق والحزب الوطني المنحل،وتقديمه إلى المحاكمة، لتظهر -ربما- جانبا من ذلك الملف المتخم بالوقائع، والذي ما تزال الكثير من أوراقه خافية، مثلها مثل الكثير من الحقائق عن ممارسات أجهزة الأمن في مصر طوال العقود الماضية.

****

يبقى أخيرا الإشارة إلى أن كسر حاجز الخوف في نفوس المواطنين تجاه الشرطة كان واحدًا من أهم سمات ومظاهر ثورة يناير؛ لكن في المقابل، فإن سعي الشرطة إلى تكريس عقيدة "إما استخدام العنف والأنماط القديمة أو إشاعة الفوضى" هو من الأمور التي يأباها العقل والمنطق، فضلا عن حقوق الإنسان. إضافة إلى أن عودة بعض الممارسات القديمة للشرطة في مرحلة ما بعد الثورة، يشير إلى أن أزمة قطاع الأمن في مصر هي أزمة بنيوية في الأساس، لن يعالجها تغيير وزير الداخلية، أو اقالة عدد من القيادات الأمنية، وإنما يحتاج الأمر إلى علاج جذري يغير عقيدة جهاز الأمن كاملا، ويعيد شعار الشرطة في خدمة الشعب إلى عقول أفراد الأمن، قبل أن يعيده إلى حوائط أقسام الشرطة. وإذا لم يحقق النظام الجديد هذا التغيير الحقيقي، فربما يواجه بعد فترة، طالت أو قصُرت، مصيرا لا يتمناه لنفسه.

الخطيئة الرابعة
التوريث

" لقد خلقنا الله أحرارًا ولم يخلقنا تراثًا وعقارًا"

...(أحمد عرابي)

عندما وقف جمال مبارك يتحدث بثقة هائلة في النفس، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في ختام المؤتمر السنوي السابع للحزب الوطني الديمقراطي (المنحل حاليا)،وكان ذلك في يوم الاثنين ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠، التفت إلى زميلي الجالس إلى جواري خلال تغطية المؤتمر، وهمست في أذنه "جمال مبارك صار يتحدث كرئيس للجمهورية،وليس حتى كمرشح لهذ المنصب الرفيع ". هز زميلي رأسه موافقًا،وربما خشي أن يلفت نظر الحرس "الرئاسي" المرافق لجمال مبارك.

كان جمال مبارك في ذلك المؤتمر يتحدث عن الإجراءات التي أقرها الحزب من أجل اختيار مرشحه القادم لانتخابات الرئاسة، وأن المؤتمر السنوي غير مخوَّل في بحث هذا الموضوع، وأن الأمر يتطلب عقد مؤتمر عام، على الأرجح في مايو من عام ٢٠١١، لاختيار مرشح الحزب في انتخابات الرئاسة، التي كان مقررا أن تجري في أكتوبر /نوفمبر ٢٠١١، إلا أنه بعد أقل من شهر واحد على تلك الكلمات،كان بركان الغضب قد ألقى بحممه،

وانفجرت الثورة في كل مكان، وتحولت كلمات "الوريث" جمال مبارك إلى جزء من التاريخ، وبعض مواقفه تحولت فيما بعد إلى مادة للسخرية.

وما أظنه حقا، وكنت ولا أزال مؤمنا به، أن مشروع التوريث كان واقعًا قائمًا، على الرغم من النفي المتكرر، سواء من جانب الرئيس السابق حسني مبارك نفسه، أو من جانب الوريث المنتظر "جمال". لكن كل الشواهد والمؤشرات التي تابعتها – كمراقب عن كثب للحياة السياسية في مصر، من داخل البرلمان والحزب الحاكم آنذاك، ورئاسة الجمهورية – كانت كلها تؤكد أن التوريث قادم لا محالة، وأن مؤتمر مايو كان مجرد إقرار واقع واستكمال للديكور القانوني والدستوري لخلافة مصر، بعدما تتم إزاحة آخر العقبات التي يمكن أن تعرقل إتمام هذا المشروع، وفي مقدمتها موقف المؤسسة العسكرية، التي لم تكن قد أعلنت موقفها صراحة من ذلك المشروع، وإن تسربت الكثير من الأنباء عن رفضها الصلب له،رغم الولاء التام لشخص ومكانة الرئيس مبارك. لكن حالة الارتياح التي انتابت الكثير من قيادات القوات المسلحة،ومسارعتها إلى الانضمام والانحياز لمطالب ثورة يناير، تكشف بما لا يدع مجالا للشك أن تلك التسريبات كانت حقيقية، وأن الجيش كان رافضا لتوريث الحكم، على الرغم مما تكشف بعد ذلك من اتصالات مكثفة لتغيير موقف المؤسسة العسكرية، أو على الأقل تحييدها في هذا الشأن. وأعود هنا وأكرر ما قاله أحد كبار قادة المجلس العسكري في مصر (اللواء أحمد مختار الملا) في حديث لبعض

شباب الثورة، بعد أيام قليلة من تنحي مبارك عن الحكم، عندما أكد أن الثورة رفعت الحرج عن الجيش، وأنه إذا لم يكن الشعب قد تحرك في يناير، فقد كان الجيش سيتحرك في مايو!

ولادة قيصرية:

وبلا جدال أو شك، فإن الجميع بات على اقتناع الآن أن مشروع التوريث كان أهم أسباب انهيار نظام حكم مبارك، ليس فقط لأنه كان يحمل في طياته إهانة لجموع المصريين، الذين كانوا سيتحولون إلى تركة يرثها الابن عن أبيه، وإنما لما كان يتضمنه هذا المشروع من تثبيت لكثير من معادلات وسياسات الحكم، التي أثارت غضب ملايين المصريين،وراح ضحيتها طبقات وشرائح كاملة من المصريين، الذين ربما كانوا يمنون أنفسهم بقرب التغيير،فإذا هم يفاجأون أن عليهم أن ينتظروا المزيد والمزيد حتى يتحقق ما يأملون، فضلا عن أن الطبيعة الشخصية للوريث ومشروعه السياسي أثارت من الغضب والقلق والارتباك أكثر بكثير مما أثارت من إقناع للناس بمؤهلات الابن الوافد من عالم البنوك والمال في لندن إلى مستنقع السياسة والمشكلات في مصر. وكان مجرد تصور بقاء أسلوب الحكم الذي ساد لسنوات طويلة في عهد الأب، وتطبيق السياسات التي أثقلت كاهل المصريين طويلا، وبصرامة أكبر في عهد الأبن،كان مجرد التصور يفضي بكثيرين إلى حافة اليأس، واليأس يفضي إلى الإنفجار، وهو ما كان.

وقد سألني صديق عربي بعد الثورة: إذا كنتم مقتنعين إلى هذا الحد بحتمية الثورة على حكم مبارك، فلماذا صبركم عليه ثلاثين عاما؟

وكان الرد بسيطًا،وهو أن المصريين لم يكونوا يكرهون مبارك في حد ذاته، وأن الثورة كانت ضد سياسات وأفعال، بل إنه يمكن القول أن مبارك كان يتمتع بقدر ما من الشعبية والتوافق الجماهيري،ربما طوال عقدين من حكمه،لكنه بقي في الحكم أكثر مما ينبغي لرجل في ظروفه وقدراته، وأطول مما كان يحتمل الناس، كما كان العقد الأخير من حكمه بمثابة النار التي التهمت كل ما قدمه من قبل،فتآكلت شعبيته تحت ضغوط الفساد والفقر وانسداد أفق الإصلاح،وزاد الطين بلة،مشروع التوريث، الذي كان نقطة تحوّل فارقة في مسيرة حكم مبارك، فلم يستطع الابن الذي جاء من أجل إصلاح الحزب، إلا أن يفاقم من رصيد المشكلات، ويدفع إلى الساحة بفاسدين جدد، يختلفون تماما عن رموز الفساد القدامي.. فاسدون أكثر أناقة، وأقل رحمة!

فخلال السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك،زاد من حدة الأزمة ذلك التصعيد المكشوف لنجل الرئيس إلى سدة الحكم في عملية "توريث" قيصرية؛ استدعت تغييرًا في نصوص الدستور، لتمنع تمامًا أية فرصة أمام أي شخص للترشح والمنافسة الجادة والحقيقية لنجل الرئيس. كما تطلب الأمر إلغاءً لنص ورُوح المادة (٨٨) من الدستور،التي كانت تنص على الإشراف القضائي الكامل والشامل على العملية الانتخابية.

بل إن قضية التوريث في السنوات الأخيرة من حكم مبارك لم تعد مجرد اختيار شخصي وعائلي للرئيس مبارك وزوجته فقط، لكنه صار اختيار تحالف اجتماعي واقتصادي وسياسي لجماعات المال والأعمال المرتبطة بالنظام والحكم (تعدادهم ألفا رجل تقريبًا)، وهؤلاء يمتلكون حوالي ٢٤% من الدخل القومي، أي حوالي ٢٠٠ مليار جنيه سنويًا،كما أن ارتباطاتهم بالغرب وإسرائيل قوية. وزاد على ذلك أن الابن الأصغر للرئيس السابق بدأ بالفعل في فتح قنوات اتصال مع قوى دولية كبرى (الولايات المتحدة) وأقليمية لتمرير فكرة التوريث.

التوريث بالدم!:

صحيح أن "التوريث" ظلّ هو الوسيلة المتبعة لانتقال السلطة منذ نشأة النظام السياسى لثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى عصر مبارك، غير أن النمط الذي ساد في عهدي عبد الناصر والسادات، ألا وهو نمط "التوريث بالاختيار"، من خلال قيام الرئيس الحاكم باختيار نائب له يصبح بالضرورة هو الرئيس القادم، يختلف اختلافًا كبيرًا من حيث الشكل والمضمون عن النمط الذي كان يجري الإعداد له في عهد مبارك، ألا وهو نمط "التوريث بالدم" من خلال نقل السلطة من الأب إلى الابن.

ورغم أن كلا النمطين يعتبر معاديا لأبسط قواعد الديمقراطية،فإن تحول نظام ثورة يوليو من نمط التوريث بالاختيار إلى نمط التوريث بالدم كان يعده الكثيرون "انتكاسة كبرى" لأنه

ينسف أسس النظام الجمهوري أيضا، وليست فقط أسس النظام الديمقراطي.

لقد أتيحت أمام الرئيس مبارك، بعكس سلفيه الراحلين، ولأول مرة في تاريخ الجمهورية، فرصة تاريخية حقيقية لإحداث تحول ديمقراطي سلمي في النظام،وتمكين الشعب المصري من اختيار رئيسه.ولم يكن ذلك يتطلب منه أكثر من إلغاء قوانين سيئة السمعة، صدرت في أواخر عهد السادات، بالعودة إلى النص الدستوري الأصلي الذي يقيد فترة الرئاسة بولايتين متتاليتين،وتنشيط الحياة السياسية بإطلاق حرية تشكيل الأحزاب دون قيود.

وقد أمل كثيرون، في أن يشرع الرئيس مبارك في تنفيذ البرنامج الإصلاحي هذا عقب تمكنه من استعادة طابا، وعودة الجامعة العربية إلى مقرها بالقاهرة قبل نهاية الثمانينيات، غير أن الرئيس خيب كل التوقعات، وسار في اتجاه معاكس لما سبق أن أوحى به خطابه السياسي في بداية عهده، بل وفي اتجاه معاكس للتقاليد الجمهورية نفسها، التي حرص سلفاه على احترامها، وهو ما بدا واضحا من سلوك الرئيس تجاه مسألتين محوريتين، الأولى: إصراره على عدم تعيين نائب له، بحجة عدم العثور على شخص تتوافر فيه الصفات المطلوبة، والثانية:موافقته على قيام نجله بممارسة دور سياسي راح يكبر تدريجيًا، إلى أن أصبح بمثابة النائب غير الرسمي لرئيس الجمهورية، بل في بعض الأحيان كان يعامل على أنه الرئيس الفعلي للبلاد.

ولأن جمال كان قد بلغ بالكاد سن الثامنة عشرة حين تولى والده رئاسة الدولة، في أعقاب حادث اغتيال مروّع أطاح بالرئيس السادات، فلم يكن بوسع أحد أن يربط بين هاتين المسألتين في وقت مبكر، لذا تعين الانتظار حتى نهاية التسعينيات، قبل أن تبدأ معالم مشروع التوريث في الانكشاف تباعا. ولم يتوقع أحد بالطبع أن يكشف النظام عن كل أوراقه، ومن ثم حاول التمويه على خطط التوريث، وسعى لإخفاء نواياه بشأنها، تحت عباءة شعارات فضفاضة من قبيل: التحديث، والإصلاح، والفكر الجديد.

بل إن بعض المحللين يرون أن "ظاهرة جمال مبارك" ليست سوى إفراز مباشر وطبيعي لنوعين من التحولات طرءا على بنية النظام السياسي في مصر خلال السنوات العشر أو الخمسة عشرة الأخيرة من حكم مبارك، تتعلق الأولى منها بتحولات طرأت على شخصية الرئيس مبارك نفسه، فالرجل الذي تحدث في ولايته الأولى عن أن "الكفن ليس له جيوب"، وأكد قناعته بضرورة تحديد الفترة الرئاسية بولاية واحدة أو ولايتين على أكثر تقدير، ليس هو مبارك الذي ظل في السلطة لخمس ولايات متتالية، وأكد إصراره على "البقاء في موقعه طالما بقى فيه قلب ينبض"، ولا يجد حرجا في القول إنه "لم يعثر في مصر كلها على شخص يصلح نائبا له".

أما النوع الثاني من التحولات، فيتعلق بتحولات طرأت على البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة، التي أفرزت طبقة من رجال المال والأعمال ليس لها نظير في تاريخ مصر

الحديث، فقد استطاعت هذه الطبقة الجديدة محدودة العدد، والتي تشكلت من خليط من أغنياء المعونة الأمريكية، ووكلاء الشركات الدولية، والمضاربين في الأسواق العقارية وفي أسواق المال والبورصات المحلية والأجنبية، أن تجمع ثروات هائلة تقدر بمئات المليارات من الدولارات، في فترة وجيزة لا تتجاوز عقدين من الزمان، بدأت مع القبول بروشتة البنك والصندوق للإصلاح الهيكلي في بداية التسعينيات، ووصلت ذروتها مع قرار تعويم الجنيه المصري وربطه بالدولار في بداية الألفية الثالثة.

ولأن هذه الطبقة، التي أدركت عمق التداخل العضوي بين مصالحها ومصالح النظام الحاكم، كانت لا تزال تشعر في الوقت نفسه بقلق عميق من بقايا نظام، ظل يدار لفترة طويلة من خلال الاقتصاد المخطط، فقد كان من الطبيعي أن تبذل كل ما في وسعها للبحث عن رمز يحقق مصالحها ويفهم توجهاتها من داخل النظام تلتف حوله. وحين عثرت على ضالتها في شخص جمال مبارك، لم يكن من الصعب عليها أن تنسج حوله مشروعا للمستقبل، بدا مكتمل العناصر.. فالابن الأصغر لرئيس الدولة، الذي أصبح بحكم تكوينه العلمي والمهني أحد رموز الطبقة الجديدة والمرشحين الكبار لتمثيلها والتحدث باسمها، بدا جاهزا ومستعدا لعمل عام، بدا طموحه بشأنه مطلقا بلا حدود أو سقوف. والطبقة الجديدة، التي كانت قد بدأت تسيطر تدريجيا على معظم مقدرات مصر الاقتصادية، تعرف القادم الجديد عن قرب، وتثق فيه، وتبدو على أتم استعداد لوضع إمكانياتها تحت تصرفه، وتقديمه للرأي العام على أفضل صورة ممكنة. وهناك

أيضا سيدة مصر الأولى، المنخرطة بعمق في العمل العام على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية،تبدو مقتنعة بقدرات ومواهب ابنها الأصغر، ولا تحتاج لإلحاح كبير للموافقة على منحه كل ما يحتاج من فرص للوصول إلى أقصى مدى يمكن أن تحمله إليه طموحاته،ولتذليل أي عقبات قد تعترض طريقه، بما في ذلك احتمال ممانعة أو عدم تحمس الرئيس الأب.والنخبة المصرية تبدو، كعادتها دائما، مكتظة بالعناصر الجاهزة لتلبية الطلبات السياسية، وتفصيل العباءات الأيديولوجية التي يحتاجها كل "فكر جديد".

من الجمعية إلى الدولة:

وهكذا،ومع اكتمال مجمل العناصر اللازمة لإطلاق جمال في سوق السياسة المصرية، بدأ "مشروع التوريث" يتجسد واقعا على الأرض، من خلال مراحل محددة، يمكن إيجازها فيما يلي:

المرحلة الأولى: بدأت بتأسيس جمعية "جيل المستقبل" عام ١٩٩٨، بعد أن استقر الأمر على أن يكون المجتمع المدني هو المنصة التي ينطلق منها جمال لممارسة دوره المرسوم، غير أن ذلك لم يمنع جهات رسمية بعينها، كجامعة القاهرة مثلا، من تقديم العون والنصيحة، حيث قدمت للجمعية مقرا دائما داخل حرمها المكتظ.

المرحلة الثانية: شهدت بداية انخراط جمال في العمل الحزبي. وكان البعض قد اقترح أن يقوم جمال بتأسيس حزب

خاص يحمل اسم "حزب المستقبل"،ربما في سياق تصور يستهدف تحويل النظام المصري إلى نظام ثنائى الحزبية على النمط الأمريكي،غير أنه سرعان ما تم العدول عن هذه الفكرة ،(بتدخل من مبارك الأب)، وهكذا تقرر انضمام جمال مبارك إلى الحزب الوطني لأول مرة عام ٢٠٠٠.

المرحلة الثالثة: شهدت تكليف وزراء بأعينهم بمهمة ترتيب لقاءات خاصة بين جمال وعناصر مختارة من النخبة استهدفت التعرف مباشرة على ما يدور في ذهن النخبة من أفكار لتنشيط الحياة السياسية في مصر وتجديد دمائها، وكذلك انتقاء من يراه جمال صالحا من هذه العناصر للعمل إلى جانبه في "لجنة سياسات"، والتي تقرر تشكيلها داخل الحزب الحاكم، وإسناد رئاستها له، وكان هذا بداية انطلاق حركة إصلاح الحزب الحاكم من داخله، وإطلاق "الفكر الجديد".

المرحلة الرابعة: شهدت إجراء تعديلات دستورية سمحت بانتخاب رئيس الجمهورية، وقاد جمال مبارك بنفسه الحملة الانتخابية للرئيس مبارك عام ٢٠٠٥، وكان يفترض أن تكون هذه المرحلة، التي شهدت أيضا تعيين جمال أمينا مساعدا، ثم ضمه للهيئة العليا للحزب الحاكم، هي المرحلة قبل الأخيرة في مشروع التوريث، الذي كان من المتوقع أن يصل إلى خط النهاية حين يخلو منصب الرئيس، ويقرر الحزب الحاكم ترشيح جمال في الانتخابات التالية التي كان مقررًا لها عام ٢٠١١.

وعلى الرغم من النفي المتكرر رسميا وحزبيا لمشروع

التوريث،إلا أن تلك القضية ظلت تلح على الخطاب السياسي المصري،سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، على مستوى الحكومة وحزبها (الوطني الديمقراطي) أو على مستوى أحزاب المعارضة، أو على مستوى القوى المحجوبة عن الشرعية، أو على مستوى جماعات الاحتجاج الجديدة،أو حتى على مستوى أحاديث المقاهي والمنتديات، سياسية كانت أم غير سياسية.. وقد بدأ الحديث همسا عن التوريث منذ عاد الابن من عمله البنكي بالخارج، وأخذ يخطو بحذر نحو العمل الاجتماعي العام، بدءً من الانخراط في جمعية المستقبل،حتى المجلس المصري الأمريكي، وكانت رياح التوريث تهب على المنطقة في سياقات مختلفة لا شأن لمصر بها، ولا تتوفر شروطها في مصر، إما تحقيقا لتوازنات طائفية، وإما لإحكام الغطاء على ممارسات الفساد.

ورغم أن الدولة ومؤسساتها كانت تفتح الأبواب على مصراعيها لمبارك الابن، للاستفادة من إمكانياتها، إلا أن الأمر حينئذ كان مقبولا من المصريين على مضض، ما دام محصورا في حدود ممارسة العائلة الرئاسية للعمل الاجتماعي، وهي الممارسة التي خط نهجها الرئيس السادات وحرمه، ولم تكن معروفة في مصر قبل ذلك.

ولكن بات واضحا للمراقبن بشكل تدريجي وبمرور الزمن، أن الأمر بالنسبة لمبارك الابن ليس مجرد نزوع نحو الانخراط في العمل الاجتماعي العام،ولكنه طموح سياسي،بدأ يتبلور وينمو بالتدريج، حتى أصبح شاخصا للعيان، رغم الصياغات الملتوية التي يحاول رموز الحكم أن يتجنبوا بها مصارحة الشعب.

وفي البداية، كانت تصريحات مبارك قاطعة في نفي التوريث، فمصر -على حد قوله- ليست سوريا، وليست كأى بلد عربي آخر يدور فيه حديث التوريث.. ودور الابن كما كان يقول الرئيس لا يخرج عن مساعدة الأب، مثلما تساعد ابنة الرئيس ميتران والدها. على الرغم من أن الحالتين مختلفتان، لأن عمل ابنة ميتران، لم يخرج عن كونها سكرتيرة لوالدها، ترتب له أوراقه وملفاته، أما مبارك الابن فيمارس السياسة من أوسع أبوابها، بل ويرأس لجنة تصنع سياسات الحزب الحاكم، أي سياسات الدولة.. ثم تغيّرت اللهجة تدريجيا، وحل محل النفي الصريح لإمكانية تولي الابن الرئاسة القول بأن أمر الرئاسة المقبلة مرجعه إلى إرادة الشعب، لأن مصر دولة مؤسسات، بصرف النظر عن كون هذه المؤسسات كلها تقع في قبضة حزب واحد أو شخص، وبصرف النظر عن كون إرادة الشعب يتم تزويرها عن عمد.

وجاءت أكثر تصريحات الرئيس خطورة فيما أدلى به للصحفي الأمريكي "تشارلى روز" بمناسبة زيارة مبارك الأخيرة للولايات المتحدة، قال الرئيس إن ابنه لم يفاتحه في أمر رغبته في الترشح للرئاسة، وأنه – أي الرئيس– غير معني الآن بهذا الأمر، لأن ما يشغله هو تنفيذ برنامجه الانتخابي. وأنه لا يوافق على العبارة التي تتعرض لعلاقة الجيش بمرشح الرئاسة القادم، ثم استدرك قائلا.. "ولكن الأمور قد تتغير في المستقبل".

وربما كان من أخطر الأسرار التي تكشفت عقب الثورة، أن قيادات بارزة في الجيش أخفت قبل الثورة تقريرا حول محاولات جمال مبارك تجنيد مجموعة من ضباط الجيش، ليعاونوه في

تمرير مشروع التوريث. وهذا الأمر – إن صح– فإنه قد يكون دليلا على تحول درامي في مسيرة التوريث، فجمال مبارك كان يدرك أن الجيش هو العقبة الرئيسة في طريق استكمال مشروع وصوله إلى الحكم، ويبدو أن الحضور المكثف لجمال في المناسبات ذات الطابع العسكري – على الرغم من أن مصبه الحزبي لا يؤهله لحضور مثل تلك المناسبات – ربما كان وسيلة لشق جبهة مؤيدة له داخل صفوف الجيش، وربما كان الأمر يتجاوز مجرد الحضور البروتوكولي أو مرافقة "الأب" إلى اتصالات سرية مع قيادات بالجيش، لتفتيت جبهة المعارضة لمشروع التوريث داخل المؤسسة العسكرية، وهو ما يكشف ماذا كان يمكن أن يحدث لو وصل هذا المشروع إلى نهايته!.

بذور الفناء:

وقد اعتمد التنفيذ المتدرج لمشروع التوريث على عدة أدوات أساسية، ولم يكن غريبا أن تختلف السياسات التي انتهجها النظام لتحويل مشروع التوريث إلى واقع على الأرض، عن تلك التي اعتادها قبل الإطلاق الرسمي لهذا المشروع، وهو ما انعكس بوضوح على ساحات ثلاث، تم اختيارها بعناية، الأولى: ساحة الحزب الحاكم، التي وقع عليها الاختيار كمنصة إطلاق لمشروع التوريث، والثانية: ساحة قطاع المال والأعمال، التي وقع عليها الاختيار كرافعة للترويج الداخلي للمشروع، والساحة الدولية، التي وقع عليها الاختيار لتذليل العقبات الخارجية التي قد تعرقل

مساره.. غير أن بوسع الفاحص المدقق لما جرى طوال السنوات العشر، التي هي العمر الحقيقي لمشروع التوريث (٢٠٠٢-٢٠١١) أن يكتشف بسهولة أن السياسات التي تم انتهاجها على هذه الأصعدة الثلاثة حملت في طياتها بذور فناء مشروع التوريث من أساسه.

فعلى صعيد العمل الحزبي: جرت محاولة لتبرير الهبوط المفاجئ لجمال مبارك بـــ"الباراشوت" على الحزب الحاكم بالرغبة في "ضخ دماء جديدة" في شرايين الحزب على أمل تنشيطه وإخراجه من حالة التكلس أو الترهل التي أصابته، وتقديم "فكر جديد" أكثر قدرة على التعامل مع المستجدات المحلية والإقليمية والدولية.

غير أن الذين خططوا لإطلاق مشروع التوريث وفق هذا التصور، لم يفطنوا إلى مجموعة من الحقائق، أولاها: أن الذين سيهرولون للتحلق حول جمال مبارك في لجنة السياسات لن يفعلوا ذلك إعجابا بقيادته لتيار فكرى يؤمنون به، أو لمدرسة سياسية ينتمون إليها، وإنما لسبب أوحد، وهو أنه ابن رئيس الدولة والحزب الحاكم، والمرشح القادم صاحب الحظ الأوفر للرئاسة.

وثانيتها: أن إصلاح حزب حاكم جاء به رئيسه وهو في السلطة، ولم يأت هو برئيسه إلى السلطة،لا يتأتى من خلال عملية جراحية لزرع ابن للرئيس داخل جسد حزب حاكم، وإنما من خلال تنشيط الحياة الحزبية خارجه، بالتصريح لمنافسين أقوياء

جدد بالنزول إلى الساحة. ولذلك لم تسفر عملية الهبوط المفاجئ بالباراشوت إلا عن نتيجتين،هما تمكين القادم الجديد من السيطرة على الحزب من داخله، وإحلال كوادر جديدة تدين له بالولاء الشخصي محل الكوادر التقليدية، أو ما كان يعرف بـــ"الحرس القديم"..ثم تمكين الحزب من الهيمنة على آليات عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتحييد السلطة القضائية أو إفسادها من داخلها إن هى رفضت الخضوع، من أجل تهيئة المسرح لإخراج عملية التوريث بأفضل حُلّة ديمقراطية ممكنة.

غير أن الطريقة التي أدار بها الحزب الحاكم في مرحلة "الفكرالجديد" انتخابات الرئاسة، ثم معركة التعديلات الدستورية التي أعقبتها لم تقنع الشعب إلا بشيء واحد فقط، وهو أن الإصلاح المطلوب هو فقط كل ما يمكن أن يدفع بجمال نحو موقع الرئاسة.وعلى صعيد المال والأعمال، بدا واضحًا منذ البداية أن طبقة رجال الأعمال الجدد، خاصة أولئك الذين ترتبط مصالحهم ارتباطًا عضويًا بالدولة، وكانوا أول من اكتشف جمال وزين له طريق السلطة، لابد أن يكونوا هم أحرص الناس على مشروع التوريث، وأكثرهم استعدادا لتحمل تبعاته.

وفى هذا السياق، بدأت أكبر وأضخم عملية خلط للأوراق بين المال والسياسة في تاريخ مصر، وتاهت الحدود بين الاثنين، لذا لم يكن من قبيل المصادفة أن تشهد السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك، التي بدأت مع انطلاق مشروع التوريث، أكبر وأسرع عملية خصخصة وبيع أراض، وأكثرها فسادًا في تاريخ مصر، غير أن الأقدار تدخلت في النهاية، لتكشف من

خلال سلسلة من الحوادث الدامية، ربما كان أهمها حادث العبارة، ثم مقتل المطربة اللبنانية سوزان تميم- عمق التداخل بين المال والسياسة من خلال حبل الفساد السِّري، الذي بدا واضحًا أنه يربط بينهما عضويا.

وفي هذا السياق، كان من الطبيعي أن تتحول هذه الشريحة من رجال الأعمال من سند داعم إلى عبء في نظر الشعب، بعد أن تبين أن مشروع التوريث هو ذاته مشروع لعودة رأس المال للهيمنة على الحكم.

ابتزاز دولي:

وعلى الصعيد الخارجي، بدا واضحًا لمهندسي التوريث أن مشروعهم، الذي لا يحظى بأي تأييد داخلي، لا يستطيع أن يمرّ دون دعم خارجي واضح، لذا فقد بنوا تصورهم لسياسة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد ظهور مشروع التوريث على أساس السعي لاسترضاء إسرائيل والولايات المتحدة بكل الوسائل والسبل الممكنة، والعمل على تجنب الدخول في صدام مع أي منهما مهما كانت الظروف، ولأنه كان بوسع هاتين الدولتين أن تدركا بسهولة مدى حاجة النظام المصري لدعم مشروع التوريث، فلم تترددا في أن تمارسا في مواجهته كل أنواع الابتزاز المتخيلة.

ومن الصعب -بحسب بعض الباحثين- تفسير العديد من المواقف التي اتخذتها السياسة الخارجية المصرية في السنوات الأخيرة لحكم مبارك، دون الأخذ في الاعتبار عنصر التوريث،

فمواقف السياسة الخارجية المصرية في السنوات العشر الأخيرة، خاصة خلال الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣، والحربين الإسرائيليتين على لبنان عام ٢٠٠٦ وعلى قطاع غزة في ديسمبر ٢٠٠٨- يناير ٢٠٠٩، عكست حجم الابتزاز الذي مُورس على سياسة مصر الخارجية، وأن الرضوخ لهذا الابتزاز ألحق ضررا فادحا بمصالح مصر الوطنية، ناهيك عن مصالحها القومية العليا.

ويخلص د.حسن نافعة إلى أن مشروع التوريث، هو الذي أسقط النظام في واقع الأمر، فقد "خنق النظام وجعله مثل فيل أعمى يسير على غير هدى ويحطم كل ما أمامه"، ولولا التوريث لما حدثت انتخابات برلمان ٢٠١٠ بتلك الفجاجة، ولما اخترقت لجنة السياسات كل أجهزة الدولة بتلك الطريقة المعيبة، ولما ظهر جمال مبارك على الساحة السياسية بتلك الطريقة التي أثارت الرفض الشعبي، فالبداية الحقيقية لكراهية نظام مبارك بدأت مع ظهور مشروع التوريث عام ١٩٩٨، ثم تولي جمال أمانة السياسات بالحزب الوطني، وهو تاريخ بداية تراكم الثورة المصرية، حينما بدأ الشعب المصري يشعر أن مبارك يحتقره.

بل إن شخصيات ذات طبيعة عسكرية،ومشهود لها بكفاءتها، مثل اللواء محمود خلف (الذي خدم لفترة ككبير للياوران في عهد مبارك) يشير إلى أن المجموعة التي أحاطت بمبارك ونجله في السنوات الأخيرة من الحكم عجلت بنهاية مبارك بتصرفاتها الطائشة،التي أساءت إلى الرئيس،وفي مقدمتها "مشروع التوريث الشيطاني المهين للشعب المصري،لأنه يمثل

سخرية وتقليلًا من شأن هذا الشعب في اختيار رئيسه دون أخذ رأي الشعب،وقامت بإجراءات التوريث مستغلة إمكانيات وموارد الدولة".

ويذهب خلف إلى أبعد من ذلك، عندما يؤكد أن الرئيس مبارك "حنث بالقسم الدستوري لرئيس الجمهورية، الذي يقسم فيه علي المحافظة المخلصة علي النظام الجمهوري، بينما الحقيقة التي شاهدناها أنه لم يكن على النظام الجمهوري، وأراد تحويل مصر إلى دولة ملكية، وهذا أسوأ ما في الأمر.. وكنت أتعجب من هذا التناقض بين القسم والحقيقة، حتى جاءت النهاية من السماء".

ويضيف الرجل الذي يشتهر برؤيته الاستراتيجية أن هذا الفريق المحيط بمبارك ونجله هم دائرة المنتفعين من هذا النظام، الذي سمح لهم بكل الممارسات المشروعة وغير المشروعة و"كانوا يخططون لاستمرارهم لمرحلة ما بعد مبارك الأب. والتمهيد لمبارك الابن، الذي كان سيتحول إلى دمية في أيديهم، وتدفع مصر الثمن الباهظ.. ولكن الثورة هدمت معبدهم على رءوسهم".

وبالتأكيد، فقد كان كثيرون يدركون أن مشروع التوريث – وعلى الرغم من الخطى المتسارعة لتحويله إلى واقع – سيواجه العديد من العقبات، لكن هؤلاء أصروا على الوصول بالمخطط حتى نهايته. فعلى سبيل المثال،نرى الكاتب الكبير "الأستاذ" محمد حسنين هيكل، يؤكد في حوار تلفزيوني لشبكة الجزيرة، أذيع مساء الخميس ١٦ ديسمبر ٢٠١٠ أن مشروع توريث الحكم

في مصر "أصبح صعبا في الظروف الحالية"،مشيرا إلى أن "الرئيس مبارك شخصيا يرى أن موضوع التوريث فيه بعض المخاطر على نجله جمال مبارك، ولذلك لا يريد أن يضعه في مثل هذه الظروف خوفا عليه".

وأشار هيكل إلى أن هناك أصواتًا من الحرس القديم في الحزب الوطني تنصح بعدم توريث الحكم، وتحذر من خطورة الدفع بجمال مبارك للرئاسة في هذه الظروف،رغم دعوات بعض الأصوات الموجودة داخل الحزب، التي تنادي بضرورة التحديث والتغيير.

وأضاف هيكل أن الأوضاع أصبحت أكثر اضطرابا في مصر بسبب حالة الجفاف التي أصابت الشارع السياسي في مصر والعالم العربي. وأكد أن المصريين بحاجة لفترة انتقالية وحالة من التغيير في القيادات الحاكمة لملء هذا البحر الجاف".

وانتقد الطريقة التي تعاملت بها الصحف الرسمية مع الدكتور محمد البرادعي، بعد إعلانه عن الترشح للرئاسة المزمع إقامتها عام ٢٠١١، مؤكدا أن البرادعي كان يُغتال يوميا على الصحف الحكومية، ولم تعطه هذه الصحف ولا النظام الحاكم حقه كرجل حصل على جائزة نوبل، وشرّف مصر في المحافل الدولية.

وتساءل: كيف نعامل البرادعي بهذه الطريقة لمجرد أنه فكر في الترشح للرئاسة وينادي بالتغيير، بصرف النظر عن قدرته على تحقيق ذلك أم لا؟.. كما أشار إلى أن نفس اللعبة دارت مع الامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، بعدما ألمح

بترشحه أيضا لانتخابات الرئاسة.

وطبعًا كانت الإجابة التي يعرفها الأستاذ هيكل ويدركها الجميع جيدا، هي "التوريث"، فقد جرت حرب تشويه منظمة لكل من يمكن أن يكون بديلا محتملا، وهو أسلوب قديم اتبعه مبارك الأب، ويبدو ان الابن اقتنع به جدا، فواصل مع فريق التمهيد للتوريث حرب "التجريف" وحرمان الساحة السياسية من أية شخصيات يظن أنها قد تنافسه يوما ما.وبالطبع كانت هناك قائمة طويلة من الأسماء التي دفعت ثمن لمعانها وشعبيتها، حتى لو كانت من داخل النظام،ولم يكن أيمن نور أولها،ولا البرادعي وعمرو موسى آخرها.

لقد ظل جمال مبارك لسنوات عشر بمثابة "رئيس جمهورية في الظل"، يتمتع بصلاحيات تفوق منصبه الحزبي، يتدخل في الكثير من القرارات السيادية،يرسم السياسات،ويختار الوزراء، ويحاسب المسؤولين، ويوجه البرلمان، ويرافق الرئيس في جولاته الداخلية والخارجية. بل والأخطر، أنه كان يتدخل فيما يصل إلى الرئيس من معلومات، ويطّلع على ما يعرض عليه من تقارير، ومن بينها تقارير أمنية واستخباراتية بالغة الحساسية،ترفع من أعلى الأجهزة الأمنية والسيادية مباشرة إلى رئيس الدولة. وبالطبع لم يكن أحد يجرؤ على التساؤل عن سبب كل ذلك، وكأن إدارة الدولة شأن عائلي.

بل إن جمال مبارك حاول في السنوات الثلاث الأخيرة — وقد كانت شاهدا عن قرب على كثير من تلك الوقائع– أن يفرض

سياجًا منيعا حول الأب، ويوجه قراراته لخدمة مشروعه السياسي والاقتصادي الخاص. وقد نجح إلى حد كبير في ذلك، عبر سلسلة متدرجة من الاستبعادات لقيادات الحرس القديم داخل الحزب والحكومة، فلم يبق أمام وحول الرئيس إلا رجال جمال مبارك، ولم يعد في السياسة والصحافة سوى من يرضى عنهم "الوريث"، وتدريجيا صار "الرئيس الأب" معزولا عن محيطه، لا يعرف عن الدولة إلا ما تعرضه التقارير التي يسمح لها بالمرور إليه، وتكون قد عرضت من قبل على "الابن" فيقرها،ويتأكد من أنها لا تتضمن ما يعكر صفو الرئيس، أو يؤثر على صحته(!).

وقد عايشت عن قرب الكثير من المواقف التي كانت صلاحيات "الابن" تتجاوز صلاحيات كبار المسؤولين في الدولة، ولعب في لحظات ما دور الرجل الثاني، وربما الأول؛ من بينها مثلا الفترة التي خضع فيها مبارك في ألمانيا لجراحة دقيقة، وكان هو الذي يتخذ الكثير من القرارات الخاصة بالدولة، على الرغم من أن تفويضا رسميا قد أصدره الأب لرئيس مجلس الوزراء آنذاك د.أحمد نظيف.

والحقيقة، التي صارت معلومة لدى الجميع، أن محاولات فرض مشروع التوريث هي التي أدت إلى ذلك النفور الشعبي والرفض العارم لتوريث الحكم، بتلك الطريقة التي لم تكن تخلو من إهانة وامتهان لكرامة شعب عريق، صحيح أنه تعرض للكثير من عمليات التهميش والتغييب، ولكنه يظل كما تصور الأساطير القديمة كالوحش الخرافي، ينام دهورا، لكن لحظة انتفاضته تكون مذهلة.

انتهى مشروع توريث الحكم من مبارك إلى نجله إلى الأبد، لكن الحكمة من وراء نهاية هذا المشروع لابد أن تظل ماثلة أمام عيون وعقول الجميع، فمصر أكبر من أن يرثها شخص، أو يحتكرها تيار، أو تمتلكها جماعة. وكما كانت نهاية مشروع التوريث واضحة للعيان في ثورة يناير، فلابد أن يعي الجميع أن مصيرا مشابها، وربما أكثر قسوة وفداحة، ينتظر أية محاولة لتوريث مصر بأية صورة. ولابد ألا تتكرر مثل تلك الأخطاء الفادحة، فالتاريخ عندما يكرر نفسه، يكون في المرة الأولى مأساة، وفي الثانية ملهاة، وقد مللنا في مصر من المآسي والملاهي، التي استنزفت طاقاتنا بسبب أخطاء حفنة يتصورون دومًا أنهم قادرون على مخالفة قواعد التاريخ وصناعة قواعدهم الخاصة، فإذا بهم وبمصائرهم يؤكدون صحة تلك القواعد.

الخطيئة الخامسة

الإفقار

"لو كان الفقر رجلًا لقتلته"

... عمر بن الخطاب

لا يوجد مجال حاول من خلاله الرئيس السابق حسني مبارك اكتساب الشرعية والشعبية مثل الاقتصاد، فقد كان دائم الحديث عما تحقق من إنجازات ومعدلات نمو كبيرة، وتوفير لملايين الوظائف، والنقلة التي أحدثها خلال سنوات حكمه في مجال البنية الأساسية، فضلا عن حديثه المستمر عن دعم محدودي الدخل والفئات الفقيرة. بل إن مبارك حرص طوال عهده – باستثناء السنوات الأولى من حكمه – على اختيار شخصيات اقتصادية تكنوقراطية لرئاسة الحكومات التي عملت معه.. ورغم الأرقام التي كان يحلو لمبارك ورؤساء حكوماته أن يسوقوها للتدليل على حجم الإنجاز الذي يتحقق، إلا أن تلك الارقام لم تفلح في نقل حالة التفاؤل إلى جموع المصريين، سيما مع انتشار الفساد بشكل غير مسبوق، وتراجع قيمة الجنيه المصري، وتدهور الخدمات الحكومية، وتزايد الفوارق بين الطبقات، وتآكل الطبقة المتوسطة بفعل الضغوط الاقتصادية. وربما كان العامل الاقتصادي واحدا من أهم الأسباب التي دفعت

بالملايين من غير ذوي الانتماء السياسي إلى الخروج إلى ميدان التحرير، للتعبير عن المعاناة التي كانوا يعيشونها، رغم الأرقام الكبيرة عن معدلات النمو وزيادة الدخل.وربما يفسر ذلك حجم المظاهرات الفئوية التي باتت من المشاهد اليومية في حياة المصريين بعد ثورة يناير،والتى تكشف حجم ما كان يقاسيه المصريون طوال سنوات،ورغبتهم الملحة في تصحيح تلك الاوضاع، وهو ما يجعل المرء يطرح سؤالا ربما لا يجد إجابة: إذا كان كل هؤلاء المصريون يعانون،فعن أي دولة كان يتحدث مبارك ورجال نظامه؟!

الأرقام تكذب وتتجمل :

وربما يختلف مفهوم الفقر عن الإفقار، فالفقر قد يكون راجعًا إلى العديد من العوامل، التي قد يكون من الصعب تغييرها، مثل محدودية الموارد، أو ضعف الطاقة البشرية، أو العوامل الطبيعية، لكن مصر – وهذا هو الغريب في الأمر – دولة متنوعة الموارد، هائلة الثروة البشرية، تتمتع بمزايا طبيعية لا تضاهى، ومع ذلك فقد تحول "فقر" الفكر والخيال لدى الكثير من قادتها إلى أهم أسباب إفقارها وإفقار شعبها. ويبدو أن الإفقار تحول في كثير من الأحيان إلى إحدى أهم أدوات الحكم. فبدلا من أن يكون دور الحاكم هو السهر على تحسين معيشة مواطنيه، بات الهم الشاغل لدى بعض حكام مصر هو كيفية شغل الناس بلقمة عيشهم عن التطلع إلى ما هو أبعد. والغريب حقا أنه حتى ما يمكن اعتباره

إنجازا اقتصاديا في كثير من الأحيان، لم يشعر به المواطن البسيط، الذي يفترض أنه هدف وغاية أي سياسة اقتصادية، فلم تحصل جموع المصريين إلا على الفتات، بينما التهمت طبقات وفئات أخرى – على اختلاف المسميات باختلاف العصور– ثمار تلك الطبقات الكادحة، التي كانت تتحمل العناء الأكبر في مرحلة الزرع، وتستهدفها دائما سياسات "شد الأحزمة على البطون"، وعندم يأتي وقت الحصاد، يكتشف الجميع أن ما يقدم إليهم ليس سوى حفنة أرقام لا تسمن ولا تغني من جوع.

وعلى سبيل المثال، فإن حكومة مبارك قبل الأخيرة برئاسة د.أحمد نظيف – المسجون حاليًا– قالت إنها حققت معدلات نمو وصلت إلى ٧.٢ % في الفترة السابقة على الأزمة المالية العالمية، كما إنها استطاعت تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال الأزمات العالمية، والاقتصاد المصري تعافى من تبعات التأثيرات الاقتصادية الخارجية قبل الثورة، ولا ينكر إلا جاحد تطوير البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عهد حكومة مبارك الأخيرة، حيث تم تعظيم العائد السيادي للدولة والاستثمارات الوطنية، وبلغ حجم قطاع الاتصالات حوالي ٤٠ مليار جنيه، بمتوسط نمو ٣١ % خلال الفترة المشار إليها، وهو ما يشكل أكثر من ٣ % من الناتج القومي في هذه الفترة.. كما بلغت عائدات القطاع للخزانة العامة للدولة حوالي ٥٣ مليار جنيه، خلال السنوات الخمس الماضية. لكن خبراء الاقتصاد يؤكدون أن الاقتصاد في عصر مبارك كان في أسوأ حال، وكان يعاني العديد من الأمراض، أولها النفاق، حيث يؤكد الخبير الاقتصادي

حسين دراهم أن البيانات والإحصائيات الواردة من الجهات المختصة غير دقيقة ومضللة، بل وليس لها أساس على أرض الواقع، فضلا عن زيادة معدلات الفقر والبطالة بصورة كبيرة ومؤثرة في أعتى الاقتصاديات قوة ومتانة،في حين أشار د.مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق إلى أن عصر النظام السابق كان عصر عجز الموازنة العامة بامتياز، وبلغ الدين العام خلاله أكثر من ٩٠٠ مليار جنيه كدين محلي، ونحو ٣٠ مليار دولار دينًا خارجيًا،وأقل ما يوصف به ذلك أنه تخريب في ميزانية الدولة.. حيث إن هذه الديون كبدت الموازنة العامة للدولة أكثر من ١٧٠ مليار جنيه كأقساط وفوائد، كما تم خلال سنوات حكم مبارك تطبيق سياسة الخصخصة،التي كانت تطبقها الحكومة لأجل البيع وليس لأجل التنمية،وهي إحدى آفات الاقتصاد المصري في عهد مبارك.

وتأتي مصر في ذيل القائمة العالمية من حيث النمو، فلم يزد ناتجها القومي خلال الفترة من ١٩٨٢–٢٠٠٣ عن ١٢٦% في حين بلغ ذلك الناتج في الصين ٤٣٨%، وكوريا الجنوبية ٧١٢% وماليزيا ٢٨٥% وتايلاند ٣٠١% وتونس ٢٠٨% والمغرب ١٨٣%.

وبالنسبة لحجم التصدير، بقيت مصر في ذيل القائمة أيضا بفارق كبير، حيث تراجعت نسبة صادراتها من إجمالي الصادرات العالمية خلال نفس الفترة من ٠٠.١٨% إلى ٠٠.٠٨٥%.

كما أن أفقر ١٠٪ من شرائح المجتمع لا يتجاوز نصيبها من إجمالي الناتج القومي ٣.٧٪، في حين يحصل أغنى ١٠٪ على نسبة ٢٩.٥٪.

وقد أصدر مركز معلومات مجلس الوزراء دراسة أولية حول أسباب اندلاع ثورة ٢٥ يناير..وكشفت الدراسة عن اتساع معدلات الفقر في عهد مبارك،وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وزيادة التفاوت الاجتماعي بين الفقراء والأغنياء، وارتفاع معدل البطالة بين الشباب، وتصاعد الواسطة للحصول على فرص عمل مرموقة،ونتج عن ذلك مزيد من القهر والكبت لدى الشباب، وبدء مقدمات الثورة على مواقع الاتصال الاجتماعي "الفيس بوك".

شهر عسل قصير:

المفكر المصري البارز الدكتور جلال أمين، أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأميركية بالقاهرة، قدم في كتابه "مصر والمصريون في عهد مبارك" تشريحا لما آل إليه حال الدولة المصرية في عهد الرئيس السابق،فيقول إن مبارك استهل عهده بشهر عسل قصير، ودعا لمؤتمر اقتصادي موسع، حضره كل الاقتصاديين من جميع الاتجاهات الاقتصادية. وأمام المؤتمر الاقتصادي في ١٣ فبراير ١٩٨٢، افتتحه مبارك بخطاب قال فيه: "دعوت إلى انعقاد هذا المؤتمر الذي يضم خيرة العقول الاقتصادية في مصر، لكى تتفاعل الآراء وتتنافس في سبيل خدمة المصلحة القومية، فلا

حجر على رأي ولا قيد على مشورة.. والهدف هو تحقيق المصالح المشروعة للفرد والجماعة".

اجتمع خلال هذا المؤتمر خبراء من كل التيارات والمشارب وأصدروا توصيات،وكان عقد المؤتمر ودعوة الاقتصاديين المحسوبين على المعارضة في حد ذاته خطوة تدعو للتفاؤل، لكن الذي حدث هو أنه بعد أن استمع الحكام إلى نصائح خبراء الاقتصاد،وتسلموا بحوثهم وتوصياهم، وجّه النظام خالص الشكر للخبراء، وتم تسريحهم جميعًا، على وعد بأن لجانًا سوف يجري تشكيلها، لتحويل هذه التوصيات إلى قرارات قابلة للتنفيذ.. ثم لم نسمع قط أن مثل هذه اللجان قد تم تشكيلها أو أن هؤلاء الخبراء قد استدعوا مرة أخرى للاجتماع.

فقر مدقع وثراء فاحش:

وقد عانى الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في مصر من اختلالات، أدت إلى إشاعة أجواء من الاحتقان الطبقي والغضب الاجتماعي، وتزايدت حدة تلك المشاعر في السنوات الاخيرة من حكم الرئيس مبارك.ففي أواخر ٢٠١٠، قدرت دراسات دولية أن حوالي ٤٠ ٪ من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر، أي يعتمدون على دخل قومي يعادل حوالى ٢ دولار في اليوم لكل فرد، ويعتمد جزء كبير من السكان على السلع المدعومة.

ولم يستطع النظام السابق استغلال طاقة الشباب الذين تحولوا فيما بعد إلى وقود الثورة ضده، إذ تجاوز معدل البطالة وفق التقديرات الرسمية ٩%، فيما تحدثت التقديرات غير الرسمية عن

ضعف هذا الرقم، إضافة إلى اضطرار الشباب بالقبول بمهن متدنية، لا تتناسب مع تأهيلهم العلمي تحت ضغط الحاجة، فضلا عن ضعف التأهيل العلمي والعملي، للالتحاق بسوق العمل.

وفي المقابل زادت قسوة الفوارق الطبقية في المجتمع، لاسيما في السنوات الأخيرة من حكم مبارك، ومعظم التقديرات المتاحة تؤكد أن نصيب أفقر ٢٠ ٪ من السكان لا يزيد على ٨ ٪ من الدخل الإجمالى بينما بلغ نصيب أغنى ٢٠٪ من السكان ٤٥٪ من الدخل الإجمالي.

وقد غلبت على الاقتصاد المصري في عهد مبارك سياسات التحول الانتقائي نحو اقتصاد السوق الرأسمالي، والتى تأخذ ما يلائم الطبقة الحاكمة، دون أن تأخذ بباقي عناصر نظام اقتصاد السوق الرأسمالي،والتي تشكلت تحت ضغوط تاريخية من الشعوب،بالذات ما يتعلق بالحريات الديموقراطية وتداول السلطة، والمساواة بين الجميع أمام القانون، وإعادة توزيع الدخل من خلال نظام ضريبي تصاعدي، ونظام فعال للدعم، وتحسين أحوال الفقراء والعاطلين.

ويتشكل الجانب الأعظم منها من السياسات التي طلبتها أو أملتها الدول الدائنة وصندوق النقد والبنك الدوليان على النظام الحاكم في مصر، بعد أن كبلت مصر بديون خارجية بلغت نحو ٥٠ مليار دولار في عام ١٩٨٨، حسب بيانات البنك الدولي، ولم يتمكن النظام من التخلص منها إلا بمقايضة تلك الديون بموقف المشاركة في التحالف المضاد للعراق في حرب عام

١٩٩١، وأيضا بتطبيق أغلب ما طلبته الدول الدائنة من سياسات اقتصادية، وعلى رأسها بيع القطاع العام للرأسماليين المحليين والأجانب، في صفقات فاسدة بصورة مروعة في غالبيتها الساحقة، بغضِّ النظر عن ملائمة تلك السياسات لمتطلبات التنمية في مصر، وزاد على ذلك ضعف كفاءة وفساد التطبيق لتلك السياسات، التي كان من الممكن أن تنتج وضعا أفضل بكثير، لو كان هناك نظام سياسي-اقتصادي أعلى كفاءة وشفافية وأقل فسادًا.

وإذا كان تقليص دور الدولة، بكل ما يعنيه من خروجها من عمليات الاستثمار المباشر في الصناعة والزراعة، والاكتفاء بتطوير البنية الأساسية، وتحرير سعر وسوق الصرف، وخصخصة القطاع العام هي الملامح الرئيسية للسياسات الاقتصادية لنظام مبارك، فإن القوانين والقرارات الاقتصادية، التي صدرت في ظل الحكومة قبل الأخيرة في عهد مبارك، التي تسلمت الحكم عام ٢٠٠٤، واستمرت حتى ٢٨ يناير ٢٠١١، تؤكد على طبيعة هذا النظام وسياساته الاقتصادية الموجهة لخدمة الطبقة الرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية، على حساب الطبقة الوسطى والفقراء، وهو ما يمكن إدراكه من قراءة تحليلية ونقدية لقوانين الضرائب، وحماية المنافسة ومنع الاحتكار، وسياسات التشغيل والأجور، وتوزيع الدخل والخصخصة.

طوفان الخصخصة :

وأدت التحولات في سياسة التشغيل في مصر، لدى تحولها لاتباع نظام الاقتصاد الحر في عصر مبارك، إلى ارتفاع معدل البطالة بصورة هائلة، وبالذات بين خريجي التعليم العالي الذين يشكلون قلب الطبقة الوسطى تقليديا، بما يعنيه ذلك من إفقاد جانب كبير من هذه الطبقة للقدرة على كسب العيش بكرامة؛ حيث تخلت مصر عن الالتزام بتعيين خريجي النظام التعليمي عام ١٩٨٤،ولم تخلق البيئة الاقتصادية المناسبة لخلق الوظائف الكافية للراغبين في العمل في القطاع الخاص الصغير والمتوسط والتعاوني والكبير،واعتمدت على وجود أسواق عمل عربية وأجنبية، تستوعب أعدادا ضخمة من قوة العمل المصرية، وتحل مشكلة البطالة،وعلى رأسها السوق العراقية أثناء الحرب العراقية-الإيرانية وأسواق دول الخليج العربي.

لكن تلك السياسة واجهت صدمات عدة، أدت إلى انفجار أزمة البطالة في مصر؛ ففي شتاء عام ١٩٨٦ انهارت أسعار النفط إلى ما دون العشرة دولارات للبرميل، وترتب على ذلك تراجع هائل في الناتج والإنفاق العام في بلدان الخليج، وانخفاض في الطلب على خدمات العمالة الأجنبية والعربية وضمنها العمالة المصرية؛ مما رفع معدل البطالة في ذلك العام إلى ١٤.٦٪. ومع توقف الحرب العراقية-الإيرانية وعودة عدد كبير من الجنود العراقيين من الجبهة، حدث انخفاض في أعداد المصريين العاملين بالعراق، وجاءت حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١وما تلاها

من وضع اقتصادي مأساوي في العراق، لتخفض أعداد المصريين العاملين في العراق لمستويات متدنية؛ فتفاقمت مشكلة البطالة في مصر، خاصة وأن الحكومة المصرية كانت قد بدأت تطبق برنامج "الإصلاح" الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وكان في الفترة الأولى منه برنامجا انكماشيا، يستهدف السيطرة على معدل التضخم المرتفع وعلى العجز في الموازين الداخلية والخارجية، مع القبول بمعدل نمو منخفض ومعدل بطالة مرتفع نسبيا.

ومع استمرار هذا البرنامج والبدء في برنامج الخصخصة، أي بيع القطاع العام للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، وإحالة جانب كبير من العاملين فيه إلى المعاش المبكر وهم في سن العمل، مما حوَّلهم إلى عاطلين. تزايدت معدلات البطالة، وبدأت الحكومة في تقديم بيانات متضاربة ومتناقضة أحيانا بشأن البطالة، لتغطية التزايد المُنذر بالأخطار الاجتماعية-السياسية لظاهرة البطالة، خاصة وأن الفساد المروع الذي انطوت عليه عمليات الخصخصة،والذي قلّل من الحصيلة التي تحصل عليها الدولة مقابل بيع أصولها العامة، فضلا عن استخدام تلك الحصيلة في تمويل إنفاق جارٍ بدلا من بناء أصول إنتاجية جديدة، قد أسهم في إضعاف فعالية الاقتصاد في خلق فرص العمل،وأدى إلى زيادة معدل البطالة.

وتعد البطالة سببا رئيسيا لانتشار الفقر في أي مجتمع؛ حيث تُعتبر البطالة وما تعنيه من حرمان القادرين على العمل والراغبين فيه -عند مستويات الأجر السائدة، أيا كانت مستوياتهم

التعليمية- من كسب عيشهم بكرامة... تعد من أهم آليات التهميش الاقتصادي والإفِقار؛ لأنها تؤدي إلى دفع هؤلاء العاطلين إلى هوة الفقر واستتراف المدخرات أو الميراث، في حالة وجودهما والتحول في النهاية في كل الأحوال إلى فقراء. كما تحولهم إلى عالة على أسرهم مما يخفض متوسط نصيب الفرد في تلك الأسر من الدخل، ويترلق بها إلى منحدر الفقر.

أكذوبة الدعم :

وإلى جانب الشكوى الدائمة لمبارك في كل مناسبة من الزيادة السكانية على الرغم من الحكمة الصينية التي تقول أن كل فم يولد، تولد معه يدان تعملان، إلا أن مبارك كان يصر بشكل دائم ومتكرر على الإشارة إلى أزمة الدعم، وإلى إصراره على بقائه حماية للفقراء، وعندما يتم تقديم مشروع الموازنة العامة للدولة في كل عام،تبدأ الحكومة في الحديث عن ضخامة مخصصات الدعم والتحويلات الاجتماعية،وكأنها تمن على الفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، رغم أن تلك المخصصات لا تشكل سوى جزء صغير من حقوقهم في إيرادات الموارد الطبيعية والمشروعات العامة القديمة في بلادهم، بافتراض أن الدعم والتحويلات تذهب إليهم، وهو أمر غير صحيح في الواقع. كما أن مصر من أقل بلدان العالم تقديما للدعم والتحويلات أصلًا؛حيث بلغ إجمالي مخصصات الدعم والتحويلات في الموازنة العامة للدولة للعام المالي

٢٠١١/٢٠١٠، نحو ١١٥.٩٢ مليار جنيه،توازي نحو ٨.٤% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام المالي المذكور، والبالغ نحو ١٣٧٨ مليار جنيه..لكن الأهم من تدني الإنفاق على الدعم، هو هيكل هذا الإنفاق، الذي يوضح أن الغالبية الساحقة منه تُخصص عمدا للطبقة الرأسمالية الكبيرة وليس للفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، كما هو مفترض.

وأشار البيان المالي الصادر عن وزارة المالية، عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، إلى أن دعم المنتجات البترولية ارتفع إلى ٦٧.٧ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٥٧.١ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، وإذا أضفنا دعم الكهرباء وقدره ٦.٣ مليار جنيه إلى هذه المخصصات، فإن إجمالي مخصصات دعم الطاقة يصل إلى نحو ٧٤ مليار جنيه في موازنة ٢٠١١/٢٠١٠. وهذا الدعم الكبير لمواد الطاقة يذهب في معظمه إلى الرأسمالية الكبيرة من مالكي شركات الحديد والأسمنت والأسمدة والألومنيوم وكل الشركات المستهلكة للطاقة بكثافة، إضافة إلى المعدات والآلات ووسائل النقل والمخابز، وكان من الممكن قبول مثل هذا الدعم، لو كانت تلك الشركات تبيع إنتاجها بأسعار منخفضة، تتناسب مع ما تتلقاه من دعم ومع مستويات الأجور والدخول في مصر، لكنها تبيع إنتاجها بالأسعار العالمية وتزيد عليها كثيرا، كما يحدث بالنسبة للأسمنت الذي يمتلك الأجانب الغالبية الساحقة من شركاته، التي اشتروها من القطاع العام في إطار برنامج الخصخصة،في صفقات لم تكن فوق مستوى الشبهات،وكما يحدث أيضا بالنسبة للحديد

والأسمدة.

وبما أن تلك الشركات تحقق أرباحًا استثنائية من دم هذا الشعب، تشهد عليها ميزانيات غالبيتها (كنماذج على ذلك، بلغ صافي ربح شركة سيدي كرير للبتروكيماويات "سيديك"، عن الفترة من يناير إلى يونيه ٢٠٠٩ نحو ٥٩٢.٥ مليون جنيه، توازي ٥٦.٤%من رأس المال المصدر والمدفوع،ونحو ٣٧.٦% من إجمالي حقوق المساهمين. وبلغ صافي الربح لشركة السويس للأسمنت عام ٢٠٠٨، نحو ١٠٤٠.٩ مليون جنيه، توازي نحو ١١٤.٥%من رأس المال المصدر والمدفوع للشركة). وليس من المنطقي أن يقدم الشعب المصري لتلك الشركات طاقة مدعومة من موارده الطبيعية (النفط والغاز) ومن مشروعاته العملاقة المنتجة للطاقة، التي أقامها في عهود وفترات سابقة، مثل المحطة الكهرومائية لسد مصر العالي،أو محطات الكهرباء التي تعمل بالنفط والغاز، ثم تقوم هي باستغلاله ببيع منتجاتها بأسعار بالغة الارتفاع، لا علاقة لها بتكلفة الإنتاج،لتحقيق أرباح احتكارية استغلالية.

وفي الوقت الذي ارتفعت فيه مخصصات دعم المواد البترولية الموجهة في غالبيتها للرأسمالية الكبيرة والشرائح العليا من الطبقة الوسطى، تراجعت مخصصات دعم السلع التموينية الموجهة للفقراء، وغالبية الطبقة الوسطى من ٢١.١ مليار جنيه في ميزانية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩،إلى ١٤.١ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، إلى ١٣.٦ مليار جنيه في مشروع موازنة عام

٢٠١١/٢٠١٠، وذلك بالطبع دون النظر إلى ارتفاع الأسعار والزيادة السكانية.

وبالمقابل، استمر دعم الصادرات الذي يُقدم لكبار المصدرين عند مستوى ٤ مليارات جنيه في موازنة ٢٠١١/٢٠١٠، رغم كل الانتقادات التي وُجهت إليه من عدم وجود قواعد واضحة له، ومن أن حفنة من المصدرين أصحاب النفوذ السياسي وبعض الرأسماليين، المتعاونين مع نظرائهم الإسرائيليين في مناطق الكويز، هم من يحصلون عليه. وبالمقابل بلغت قيمة دعم تنمية الصعيد نحو ٢٠٠ مليون جنيه، ودعم إسكان محدودي الدخل مليار جنيه، ودعم الأدوية والتأمين الصحي نحو ٤٢١ مليون جنيه، ودعم المزارعين والحاصلات الزراعية نحو ٢.٢ مليار جنيه، وتحصل الرأسمالية الزراعية على قسم كبير منه. أي أن الدعم الذي تحصل عليه حفنة من المصدرين النافذين سياسيا تزيد عن دعم الفلاحين والأدوية والتأمين الصحي وإسكان محدودي الدخل وتنمية الصعيد، وهو نوع من التعدي الفظ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفقراء والطبقة الوسطى، لصالح الطبقة الرأسمالية الكبيرة،وهو ما يجعل الحكومة تُسخِّر الإنفاق العام لزيادة الأثرياء ثراءً، وزيادة الفقراء فقرًا.

كذلك فإن حرمان ملايين المصريين من الخدمات الصحية المجانية، حيث يبلغ الإنفاق العام على الصحة ١.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي المصري، مقارنة بنحو ٥.٨٪ في المتوسط العالمي، وحرمانهم أيضا من الخدمات التعليمية المجانية، في ظل إنفاق عام متدنٍ يبلغ ٣.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة

بنحو ٤.٦٥%في المتوسط العالمي ونحو ٥.٢%في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هو في النهاية نوع من الحرمان من التأهيل التعليمي والصحي للفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، يحرمهم من الكثير من الفرص في العمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي، وكسب العيش بصورة كريمة، ويدفع بهم إلى هوة الحرمان والتهميش الاقتصادي والفقر.

توليد الفقر.. وصناعة الفقراء :

على مدى سنوات حكم مبارك، ظل الفقراء يشكلون النسبة الكبرى من عدد السكان، دون وجود سياسة حقيقية لتغيير هذا الواقع، بل الأسوأ أن السياسات التي اتبعها النظام كانت تكرس لمزيد من إبقاء هذا الواقع، بل وإضافة المزيد من الفقراء، فقد كانت قدرة الفقراء على إشباع حاجاتهم الأساسية (من مأكل وملبس وتعليم وصحة ومواصلات) آخذة في التدهور، وفي الوقت نفسه كانت الثروات التي تكونت في السنوات الأولى من عمر الانفتاح قد بدأت تلفت الأنظار، وشاعت قصص كثيرة عما حققه تجار العملة، أو المقاولون، أو مؤجرو الشقق المفروشة من ثراء.. ورأى الناس ازدياد عدد حفلات الأفراح التي تقام في الفنادق الكبيرة ببذخ شديد، لمجرد إثبات النجاح الباهر الذي حققه هؤلاء التجار والمقاولون في تكوين الثروات الطائلة.

ويرى الباحث أحمد السيد النجار، في كتابه "الانهيار الاقتصادي في عهد مبارك" أن الثراء المفاجئ الذي حققه البعض

في السنوات الأولى من الانفتاح لم يثر لدى الفقراء من الإحباط ما أثاره الإثراء الذي حدث في السنوات العشرين الأخيرة.. فالثراء السابق كان مقترنا بقدرة كثير من المصريين على الهجرة، ومن لم يهاجر كان يعيش عصر زيادة عامة في الدخول، يقترن بإنفاق سخي من جانب الدولة، وارتفاع كبير في أجور الحرفيين بسبب الهجرة نفسها.

ويضيف النجار: كان ثراء السنوات الأولى من الانفتاح يثير من الضحك والسخرية أكثر مما يثير من الإحباط واليأس. لم يعد الأمر كذلك في العشرين سنة الماضية، فالأغنياء يزدادون ثراء، والثراء يزداد فحشا، بينما أغلقت كل الأبواب أمام الفقراء من المتعلمين وغير المتعلمين على السواء.

كان أهم مظهر من مظاهر الفحش للثراء في سنوات حكم الرئيس مبارك يتمثل في مصدر هذا الثراء، فلم تعد أعمال الوساطة (كالتجارة والمقاولة والسمسرة) تمثل المصدر الرئيس للإثراء كما كان الحال بداية الانفتاح، بل أصبح الاستيلاء على أموال الدولة هو أهم مصادر الإثراء في مصر.. ففي ظل معدلات نمو منخفضة للغاية، وتدهور مستويات الإنفاق من الحكومة ومن الشعب على السواء، لا يكاد يبقى من فرص الإثراء إلا نهب الأصول الموجود بالفعل، وأسهل هذه الأصول نهبا في ظل دولة رخوة هي ممتلكات الدولة بالطبع، سواء تمثلت في أراض مملوكة للدولة وتعرضت للبيع،أو أموال مودعة في بنوك الدولة معروضة للإقراض،أو ممتلكات شركات عامة تعرض للخصخصة.

انفجار الصامتين:

تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتدهور مستوى أداء الخدمات المختلفة في البلاد بمعدلات متسارعة،خاصة التعليمية والصحية منها، وانتقال الحال من سيء إلى أسوأ على الدوام، دون أن تبدو في الأفق أي مؤشرات على احتمال وقف التدهور العام خلال فترة زمنية معقولة، كانت من بين الأسباب الرئيسة التي دفعت بما بات يعرف بـ"الأغلبية الصامتة" إلى التعبير عن غضبها وإحباطها، والمشاركة في الثورة الشعبية ضد نظام الرئيس السابق. فملايين الأسر المصرية في حياتها اليومية تستشعر تدني مستويات المعيشة، رغم كل ما يقال عن تحقيق الاقتصاد الوطني لمعدلات نمو مرتفعة.

ويرصد الباحثون هبوط شرائح متزايدة من الطبقة المتوسطة إلى مستويات أدنى، ودخولها دائرة الفقر، بعد أن بدأت تعجز عن سد احتياجات أبنائها من السلع الأساسية بسبب الغلاء الفاحش في أسعار السلع والخدمات، إضافة إلى عجز الحكومة عن إدارة أزمات بدأت تتفجر في كل المواقع، فلم تستطع الحكومة تقديم حلول ناجعة لأزمة الخبز، التي أدت إلى وقوف المواطنين في طوابير طويلة،وحدوث احتكاكات واشتباكات سقط فيها قتلى وجرحى، وهو أمر يحدث في مصر لأول مرة، وهو ما لم تعرفه في أكثر فترات المعاناة الاقتصادية أو حتى في ظل الحروب.

كل ذلك أدى إلى حالة من الغليان الاقتصادي الاجتماعي،

وبخاصة في أوساط الفئات العمالية، التي كانت الأكثر تضررا. وقد بلغ عدد الحركات الاحتجاجية العمالية في مصر خلال العام ٢٠٠٧ ما يقرب من ١٠٠٠ فعل احتجاجي، ما بين إضراب ووقفة واعتصام،طالت كل قطاعات العمل، الحكومية منها والخاصة، فيما بلغ عددها أكثر من ٨٠٠ احتجاجا في عام ٢٠٠٩.وقد تواصلت هذه الاحتجاجات حتى خلال أيام الثورة، وارتفع الرقم إلى أكثر من ١٣٠٠ احتجاجا واعتصاما في ٢٠١٠، وكان إضراب عمال مدينة المحلة الكبرى شرارة البدء في إضراب ٦ ابريل ٢٠٠٨، وشهدت المدينة صدامات دامية مع قوات الأمن، التي حاولت بالقوة فض هذا الإضراب، الأمر الذي تطور إلى حد تمزيق صور الرئيس السابق علانية في الشوارع عام ٢٠٠٨، وهو ما يعتبره محللون شرارة مبكرة على الثورة ضد مبارك.

المعاناة للجميع :

في عصر مبارك، كان معظم المصريين يعانون، لكن العمال والفلاحين ربما كانوا الأكثر معاناة. ففترة حكم مبارك شهدت تحولات كبيرة في علاقات العمل من القطاع العام إلى الخصخصة، ومن دور الدولة إلى اقتصاد السوق، وما تبع ذلك من تغيرات عميقة في علاقات وظروف العمل. هذه التحولات لم تتم بطريقة سلمية على الإطلاق،فسياسات التكيف الهيكلي تقدمتها سياسات الطوارئ وجيوش الأمن المركزي.

لم تكن الترسانة الأمنية هي كل ما واجهه العمال في عهد

مبارك على مدى ربع قرن.ولا نبالغ إذا قلنا أن ترسانة السياسات والتشريعات المعادية للعمال، التي صدرت في تلك الفترة كانت أشد فتكا بالعمال من قوات الأمن واقتحام المصانع، وإن كنا نراها مكملة لبعضها البعض، فقد فتح قانون قطاع الأعمال ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الطريق لعملية الخصخصة، وبيعت شركات القطاع العام التي بناها العمال على مدى عشرات السنين، بأسعار بخسة لصالح حفنة من المستثمرين، ووصل الأمر إلى حد بيع الشركات بأقل من قيمة الأرض المقامة عليها، مثل شركة المراجل البخارية وفندق ميريديان وشركة كوكاكولا. وما واكب عملية الخصخصة، هو عملية فصل واسعة للعمال المؤقتين، وإجبار عشرات الآلاف من العمال الدائمين على الخروج على المعاش المبكر، عبر عملية "تطفيش" منهجية وتصفية للشركات وتدهور ظروف العمل.

هذه السياسات وغيرها هي التي أدت إلى وصول نسبة الفقر في الحضر إلى ٤٤.٩% عام ١٩٩٥، وانخفض الأجر الحقيقي إلى ٢٧% من قيمته عام ١٩٨٦، بالإضافة إلى ارتفاع عجز الموازنة والدين العام.

واستكملت الدولة الهجوم على العمال،بإصدار القانون ١٢ لسنة ٢٠٠٣، والذي توسع في أسباب الفصل، وأطلق أيدي أصحاب الأعمال في تخفيض الأجور وزيادة ساعات العمل والإغلاق، في الوقت الذي فرض فيه قيودا صارمة على حق الإضراب، واشترط موافقة ثلثي النقابة العامة التابعة لها المنشأة ليكون الإضراب شرعيا.

كما يعتبر منتصف الثمانينات حدًا زمنيًا ذا دلالة بالنسبة للسياسات الزراعية، خاصة فيما يتعلق بتدخل الدولة في النشاط الزراعي. فقبل ذلك التاريخ، واصلت الدولة إعمال حزمة من السياسة الاقتصادية التدخلية في النشاط الزراعي. فقد تم إحلال دور بنك القرية محل دور الجمعية التعاونية الزراعية، التي كانت تمثل الإطار التنظيمي شبه الرسمي في مجالٍ إقراض الفلاحين وتسويق محاصيلهم. فقد أخذت الجمعية بدءً من عام ١٩٧٦ تجبر علي أن تتخلى عن الجزء الأكبر من وظائفها لبنك القرية، وهو تطور أدى إلى إصباغ شكل نقدي على الاقتصاد الفلاحي. وكان هذا غالبًا لصالح من لديه ضمانات للاقتراض من متوسطي وكبار الملاك والحائزين.

ثم أتت التسعينات،ليصاحبها إلغاء الدعم نهائيًا عن مستلزمات الإنتاج الزراعي،وتخلي بنك التنمية والائتمان الزراعي وفروعه عن التعامل مع هذه المستلزمات وكافة أنشطة الإنتاج الزراعي.كما مثلت مرحلة التسعينات من القرن الماضي الإسراع في التحولات، في ظل سياسة اقتصاد السوق واتضاح معالمها، وكان أهم ملامحها في الريف قانون الإيجارات الزراعية، القانون ٩٦ لسنة ٩٢،والذي لم يعتد فقط على حقوق المستأجرين في الأراضي الزراعية، بل واعتدى علي مساكنهم الملحقة بهذه الأراضي، وكذلك وضع شروطا تعجيزية، وقفت حائلًا أمام جموع المتضررين من أحكامه من فقراء الفلاحين في الاستمرار بالارتباط بالأرض، أو على الأقل في الحصول علي أرض بديلة.

في ظل القانون ٩٢ لسنة ٩٦، أطلقت حرية ملاك الأراضي الزراعية في تحديد القيمة الإيجازية بإرادهم المنفردة،حتى قفزت القيمة الإيجارية عدة أضعاف للفدان، وتحولت العقود إلى عقود إذعان، من حيث القيمة والمدة، مما أدى إلى إفقار الفلاحين وعجزهم عن سداد القيمة الإيجارية، بل أن بعضهم عجز عن تسديد القروض التي أخذوها من بنك التنمية والائتمان الزراعي، وأصبحوا مهددين بالحجز الإداري أو بحبسهم، إذا لم يسددوا أصل الدين وفوائده.

وقد شهد تنفيذ القانون انحيازًا كاملًا لجانب الملاك، حيث وقعت تدخلات سافرة للجهات الأمنية في حصار القرى، وإلقاء القبض علي فلاحيها والاعتداء عليهم، سواء بالتعذيب أو غيره، لإجبارهم على ترك الأرض للملاك، حتى دون أن يكون مع هؤلاء الملاك أو مدعي الملكية ما يثبت ملكيتهم للأرض. ولم تكن المعارك بين الفلاحين والملاك على الأرض فقط، بل امتدت إلى طرد الفلاحين من بيوهم، التي لا مأوى لهم سواها. فقد بدأ الملاك، بعد أن نجحوا في طرد الفلاحين من أراضيهم، في معركتهم التالية. وقد شهدت أروقة المحاكم العديد من قضايا الطرد الجماعية وقتها.فعلى سبيل المثال فقد رفعت قضية رقم٣٠٢ لسنة ٩٦ أمام محكمة "منية النصر"، لإخلاء ٢٦ أسرة من المنازل الملحقة بالأراضي الزراعية، كذلك في قرية "عزت" في محافظة الإسماعيلية، رفعت إحدى المالكات قضية لطرد ٢٦٠ فلاح هم كل سكان العزبة.. وتم اعتقال أكثر من ٩٠٠ فلاح – بحسب تقارير حقوقية – نتيجة الاعتراض على إخلاء الارض.

وكشف دراسات حديثة عن إحداث هذا القانون لنمط تراكمي بحيازات الأراضي الزراعية لصالح كبار الملاك، حيث صارت الحيازات التي تزيد على ٥ فدادين تشكل نحو ٥٢٪ من الأراضي خلال عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤. في حين ارتفع نصيب الحيازات التي تتجاوز ال ٥٠ فدان إلى نحو ١٥٪ في آخر تعداد زراعي لعام ٢٠٠٠.

وأدى وضع الفلاحين غير المنظم، حيث إنهم بلا نقابة حتى الآن، أو أي تشكيل يضمهم جميعًا ويدافع عنهم، إلى وجود حالة من عدم التكافؤ بين القوي المتصارعة.. ورغم تخصيص الحزب الوطني الحاكم آنذاك لأحد مؤتمراته السنوية تحت شعار دعم الفلاح، إلا أن السياسات التي كان يتبعها الحزب كانت تصب في خانة الإضرار بالفلاح المصري وليس دعمه.

ويشير كثير من الخبراء في المجال الزراعي إلى أن نظام مبارك كان يعلي من شأن تصدير المنتجات الزراعية المصرية للسوق العالمي على حساب الاحتياجات المحلية ومستلزمات المواطن من الغذاء.. وهذا المنتج الزراعي التصديري لم يستطع الصمود في سوق المنافسة العالمية، التي تفترض وجود كيان كبير قادر على التصدير وعلى تنمية الإستثمارات في نطاق زراعات كثيفة، وتوظيف التكنولوجيا لتخفيض تكاليف الإنتاج. فضلا عنه إنه جعل غذاء المصريين الأساسي عرضة لتقلبات السوق العالمي ورهنا بما يشهده هذا السوق من صدمات سعرية متتالية.

كما أدى ذلك النهج التصديري لتكريس واقع التفاوت المرتبط باختلاف إنتاج التركيب المحصولي،وحيث تراجعت دخول أرباب الزراعات التقليدية–بفعل زيادة التكلفة ومستلزمات الإنتاج وغياب رعاية الدولة – في جين ازدادت ربحية أصحاب الزراعات الرأسمالية القابلة للتصدير.
وقد واجه مبارك صعوبات كبيرة في السنوات الأخيرة من حكمه، نتيجة لإخفاق سياساته الزراعية، حيث تراجع النمو الزراعي حتى أول أكتوبر ٢٠١٠ لأقل من ٣%، وارتفعت أسعار الخضرورات لأكثر من ١٥٠%،وشهد القمح أزمة خانقة نتيجة لتقلبات المناخ (الروسي) وعدم وجود رصيد داخلي لإطعام المواطنين وإنتاج الخبز.

والمثير، أنه في ذروة هذه الأزمة، كان هناك اهتمام سياسي وإعلامى شكلي بقضايا الفلاحين والريف، من جانب الحزب الوطني وجمال مبارك، وحيث كان يجري التعامل مع الفلاح باعتباره عصب العملية التصويتية في انتخابات القرى، وأنه سيكون – بسيكلوجيته المهادنة – أداة لتنفيذ مشروع توريث السلطة لجمال مبارك.

روشتة حلاق الصحة !

نقل الدكتور عاطف عبيد، رئيس الوزراء الأسبق، في مقال له نشرته صحيفة أخبار اليوم، يوم ١٠ مايو ٢٠٠٨ عن الرئيس مبارك قوله إن البنك الدولي مثل "حلاق الصحة"، الذي يدعي

المعرفة الطبية الكاملة بكل شيء"، لكن الأمر الواقع يشير إلى أن البنك الدولي – أو حلاق الصحة بتعبير مبارك– كسب مساحات غير مسبوقة في مصر في عهد مبارك. ففي عهده، بدأ ما عرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، وفقا لسياسات البنك الدولي.

وشأن كل الحكومات التي تتحول من الاقتصاد المركزي إلى الاقتصاد الرأسمالي الحر بشكل مباشر، فقد واجهت الحكومة المصرية العديد من التحديات في تلك الفترة منها:

أ– الضغوط المستمرة من البنك الدولي وصندوق النقد للإسراع ببرنامج الخصخصة، معتقدين أن سياسة التعويضات التي تمنح للعمال المسرحين كافية.

ب– الضغوط لتخفيض سعر صرف الجنيه المصري لتشجيع الصادرات.

ج– الإسراع بتعظيم دور القطاع الخاص في التنمية، فهم يرون أن حفز عملية الخصخصة وتعظيم دور القطاع الخاص سيكون له قدرة أكبر على تحقيق العوائد الاقتصادية، وتؤدي إلى جذب رأس المال الأجنبي.

وقد بدأت إجراءات تنفيذ برنامج الخصخصة في مصر بصدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، الذي سمي قانون قطاع الأعمال العام، على أساس نوعي، من خلال ١٧ شركة قابضة في مختلف الأنشطة ويتبع كل شركة قابضة شركات تابعة لها في نفس المجال.

وفى ظل تنفيذ اختياري أو إجباري لبرامج صندوق النقد الدولي للاستقرار الاقتصادي، وبرامج البنك الدولي للتكيف الهيكلي، إضافة إلى تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة، فقد دفع هذا كله -وما زال- نحو إعادة صياغة السياسات الاقتصادية الوطنية،وفق مقتضيات التحول إلى اقتصاد سوق مفتوح،وجاء تبنى سياسات العولمة الاقتصادية محصلة لعوامل، بعضها حركته المصلحة وساندته القدرة وحفزه الكسب، وبعضها الآخر أملاه الأمل وفرضه الضعف.

وقد أدى نقل سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي من الحكومات إلى الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الاقتصادية الدولية إلى تقليص السيادة الوطنية،وغاب التوازن بين مبادىء الديموقراطية وإدارة العولمة، جراء افتقار السوق العالمي إلى مؤسسات ديموقراطية تشرف على عملها، على غرار المؤسسات التي توفر المشروعية والاستقرار للأسواق الوطنية.

وحدد البنك الدولي عدة قضايا، واعتبرها من القضايا الملحة التي تواجه مصر في مجال الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وهذه القضايا هي:

- ارتفاع معدلات البطالة.

- ارتفاع معدلات الفقر: فعلى الرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، إلا أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ما زال في ازدياد، علاوة على قلة عدد المواطنين الذين استفادوا من عملية الإصلاح الاقتصادي.

- عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

- ارتفاع عجز الموازنة وصافي الدين العام.

بلغ إجمالي القروض التي حصلت عليها مصر من البنك حوالي ١٦٦٢.٢ مليون دولار في الفترة من ٤ نوفمبر ١٩٩٧ حتي ١٩ يونيو ٢٠٠٨، وبلغ إجمالي القروض المقترحة حوالي ١١٤٥ مليون دولار، أما مؤسسة التمويل الدولية فقد بلغ إجمالي قروض المشاريع قيد التنفيذ حوالي ٢١٢.٩ مليون دولار،فيما بلغ حجم القروض المقترحة ٧٠.٦٢ مليون دولار.

ويلاحظ ارتفاع نسبة اعتماد مصر على الاقتراض، وهو ما أكده تقرير صادر عن مركز معلومات البنوك الأمريكية، حيث كشف عن أن مصر حصلت على ١.٢٧٢ مليار دولار خلال السنوات الثلاث الماضية، بنسبة ٢٥٪ من القروض التي وجهها البنك لحكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وأشارت تقارير اقتصادية متعددة إلى أن الخبراء الأجانب يبتلعون ٢٥٪ من قيمة القروض، وتشير الأرقام إلى أن مصر يعمل بها نحو ١٠٠ ألف خبير أجنبي، يتقاضون ٨ مليارات دولار أمريكية من مختلف جنسيات العالم،ومن بينهم عشرة آلاف خبير أمريكي،يعملون تحت شعار المعونة الأمريكية، ويسمح لهم بالاطلاع على أدق التفاصيل والمعلومات والإحصائيات الخاصة بالاقتصاد المصري،من خلال عملية الإشراف والمراقبة على الوزارات التي تقع في دائرة اهتمام برامج المعونة الأجنبية. وقد رفض البنك الدولي للإنشاء والتعمير طلب الحكومة المصرية

بالحد من فرض خبراء البنك على المشروعات التي يقوم بتمويلها.

وكشف تقرير سابق للجهاز المركزي للمحاسبات أن ٢٨.٦% من قيمة قروض بنك التعمير الدولي لمصر تذهب لخبراء البنك، وبيوت الخبرة المصرية والعربية تقوم بأقل من ٨% من الأعمال، والباقي تقوم به بيوت الخبرة الأجنبية. قدم الجهاز المركزي للمحاسبات شهادة عام ٢٠٠٨ جاءت في تقرير متابعة وتقييم اتفاقيات القروض والمنح علي مدار ٣٢ عاما من خلال ٤٥٧ اتفاقية، من بينها ٣١١ اتفاقية قيمتها ٩.٧ مليار دولار، و١٣٢ اتفاقية منها ٤ مليارات و٦٤٠ مليون دولار، تحتوي على الكثير من المغالطات والمخالفات وإهدار الأموال، متمثلة في قيمة معونات ومنح وقروض، بينما توجد ١١٤ اتفاقية لم يبدأ سريانها حتى الآن، وقيمتها ٥٨٤ مليون دولار.

وكشف جهاز المحاسبات أن استفادة مصر من هذه الأموال لم تتجاوز ٥٧.٣%من القروض و٥٤.٨%من المنح و٤٨.٧%من اتفاقيات مساهمة مخاطر رأس المال، وهو ما يهدر علي مصر أموالًا أجنبية بعد إبرام اتفاقيات بشأنها تصل إلى ٢١١٩ مليون دولار.

واعترف تقرير المحاسبات أن مصر فشلت في استغلال القروض،وتحملت تكاليف قروض عالمية من مجموعة البنك الدولي،وتراجعت نسب الاستفادة بالقروض إلى ٤% في مشروعات التنمية الريفية والري ١٨.٥% بقروض البنك الإسلامي للتنمية؛ وتغافلت عن قروض لمشاريع الصرف المغطي ومكافحة أمراض الكبد، وتحويل قروض الخريجين من الصندوق

الاجتماعي.

****

صحيح أن الثورة المصرية في ٢٥ يناير لم تكن ثورة جياع، بل كانت في مجملها ثورة الطبقة المتوسطة، التي عانت الكثير في عهد مبارك، وكانت معرضة للانسحاق التام لو تولى نجله الحكم، في ظل سياسات الإفقار وشغل الناس بمعاناتهم اليومية لطلب لقمة العيش عن التفكير في أية مطالب أبعد، إلا أن كل ذلك لا يعني أن مصر تجاوزت أزمتها، أو أن احتمالات ثورة الجياع قد تلاشت، بل الأخطر أن المعاناة الاقتصادية زادت بعد الثورة، لأسباب عدة. كما يبدو أن نظام الحكم الجديد لا يملك – فيما هو واضح حتى الآن – رؤية بديلة لذلك النهج الاقتصادي الذي اتبعه مبارك طيلة حكمه، فرجال الأعمال ما يزالون العماد الأساس الذي يرتكن اليه المشروع الاقتصادي للنظام الجديد.. تتغير الوجوه، لكن تبقى السياسات والأفكار. كما لم نشهد – على الأقل حتى الآن – حربًا حقيقية ضد الفساد المالي والإداري في مصر، أو محاولة للخروج من إطار "الدولة الرخوة"، بل الأخطر أن نظام الحكم الجديد لم يقدم بدائل لتمويل عجز الموازنة وسد الفجوة بين الايرادات والمصروفات،ولجأ إلى البديل السهل، رغم مخاطره، ألا وهو الاقتراض، ومن المؤسسات الدولية أيضا، بكل ما تحمله من ضغوط وقيود، الأمر الذي يدفع إلى ضرورة التحذير جراء استمرار نفس سياسات مبارك الاقتصادية، والتي قد تؤدي هذه المرة إلى ثورة جياع حقيقية، وهذه الثورة – إن وقعت لا قدر الله – لن تبقي ولن تذر.

الخطيئة السادسة

الفساد

يدور الصراع كسوق المزاد:
بأي اللصوص سيُرعى الكساد؟
لدى أي جلف يكون العتاد؟
على أي وغد سيرسو الفساد؟
وتعلو الدلاء... وتهوى الدلاء
فيشرق ليل المبيد الجديد
ويغرب ليل المبيد المباد.
ويجري البلاء بهذي البلاد
كفيلم معاد؟

أحمد مطر

إذا أردت أن تدرس عصرا ما أو تحكم على سياسة دولة، فعليك أن تنظر إلى المستفيدين من قرارات وسياسات هذا العصر. ويبدو هذا المعيار معبرا للغاية في دراسة واقع الحياة في مصر خلال سنوات حكم الرئيس السابق. فمبارك، الذي رفع

شعارات رعاية محدودي الدخل والفئات الأكثر فقرا، وجرى استخدام تلك الشعارات على نطاق واسع للدعاية لشخصه، وفيما بعد لنجله جمال (مشروع القرى الأكثر فقرا)، إلا أن الواقع يكشف أن فئة رجال الأعمال والأثرياء كانوا هم الأكثر استفادة من عصر مبارك، ولا سيما في سنوات حكمه الأخيرة. فعلى نحو غير مسبوق، تكرست الثروة في أيدي نسبة محدودة من رجال الأعمال، وانتشرت ممارسات الفساد على نطاق واسع، تجاوز الأشكال البسيطة والتقليدية التي عرفت في العقود التي سبقت حكم مبارك، بل تحول الفساد إلى "مؤسسة" ربما كانت هي الأنجح والأكثر تنظيمًا ونشاطًا في مصر خلال السنوات الماضية، ولا تزال تواصل عملها بعد الثورة، لكن ربما بصمت أكثر. وتزامن ذلك مع معاناة واضحة لطبقات واسعة من المصريين، وبدت المفارقة بين حفنة المستفيدين وجملة المحرومين واضحة للعيان، وكانت أحد الأسباب المهمة في إشعال الغضب الشعبي في ثورة ٢٥ يناير، سيما مع اقتران السلطة والثروة، وخصخصة سيادة الدولة، والتستر على التجاوزات الواسعة لطبقة رجال الأعمال وحلفائهم من رجال السلطة.

وبحديث الأرقام، وإن كانت لا تعبر تعبيرا دقيقا عن الواقع، فقد وصل عدد قضايا الفساد في الجهاز الإداري للدولة في السنوات الأخيرة من حكم مبارك إلى حوالي ٦٠ ألف قضية سنويًا، وتسببت في خسائر مباشرة للدولة قدرت بحوالي سبعة مليارات دولار سنويًا، هذا بالنسبة للقضايا التي تم اكتشافها، والتي لم تكن سوى رأس جبل الفساد، أو على الأقل كان هؤلاء

هم الفاسدون الصغار، بينما كانت تجري وقائع فساد اكبر وأكثر خطورة، ربما لم تتضح أبعاد الكثير منها حتى الآن.

وفي دراسة مركز معلومات مجلس الوزراء الأولية حول أسباب اندلاع ثورة ٢٥ يناير.. أكدت الدراسة أن عصر مبارك شهد انتشار الفساد وبكافة أشكاله،وتفشي الرشوة والاختلاسات في معظم المصالح الحكومية،وأصبحت الرشوة الوسيلة السائدة لقضاء المواطنين مصالحهم، وزيادة المنتفعين لتحقيق مصالح شخصية في أروقة الدولة، واستغلال نفوذ بعض المسئولين لإبرام صفقات غير مشروعة، وإهدار المال العام، وإضاعة ثروات البلاد. وقدرت الدراسة حجم التدفقات المالية غيرِ المشروعة من مصر إلى الخارج بـــ٣١ مليار جنيه سنويًا، وفقًا لقياس منظمة النزاهة المالية.

الدولة الرخوة:

المفكر المصري البارز الدكتور جلال أمين، أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأميركية بالقاهرة، قدم في كتابه "مصر والمصريون في عهد مبارك" تشريحا لما آل إليه حال الدولة المصرية في عهد الرئيس السابق من خلال نظرية عالم الاقتصاد السويدي الشهير جنار ميردال عن الدولة الرخوة، تلك الدولة التي يعدها ميردال سر البلاء الأعظم،وسببا رئيسا من أسباب استمرار الفقر والتخلف.. فهي دولة تصدر القوانين ولا تطبقها، ليس فقط لما فيها من ثغرات، ولكن لأنه لا يوجد في الدولة الرخوة من يحترم

القانون، الكبار لا يبالون به، لأن لديهم من المال والسلطة ما يحميهم منه، والصغار يتلقون الرشى لغض البصر عنه، وفي هذه الدولة تباع الرخص والتصاريح، ويعم الفساد، فرخاوة الدولة تشجع على الفساد، وانتشار الفساد يزيدها رخاوة.

ويضيف أمين: "عندما قرأنا ما كتبه الأستاذ ميردال في نهاية الستينيات عن الدولة الرخوة، لم يطرأ ببالنا قط أن كلامه يمكن أن ينطبق على مصر، فقد كانت مصر في ذلك الوقت أبعد ما تكون عن وصف الدولة الرخوة.ثم جاء عهد الرئيس مبارك، وكان كل يوم يمر منه يأتينا بدليل جديد على رخاوة الدولة المصرية."

كذلك، فإن انتشار الفساد الكبير في الخصخصة، وفي ترسية عقود المشتريات وتنفيذ الأعمال العامة، والذي يؤدي إلى تحويل أموال عامة إلى أموال وشركات خاصة بصورة غير مشروعة، أسهم بصورة كبيرة في توليد الفقر؛ لأن هذه الأموال العامة كان من المفترض أن تذهب للفقراء والطبقة الوسطى،باعتبارهم الغالبية الساحقة من أبناء الأمة، وبالتالي فإن حصول حفنة من الفاسدين عليها يحرم هؤلاء الفقراء والطبقة الوسطى من الحصول على هذه الأموال، في صورة أرباح موزعة في الشركات والهيئات العامة، أو في صورة خدمات وتحويلات، لو ذهبت هذه الأموال إلى إيرادات الموازنة العامة للدولة وتم إنفاقها على تلك الخدمات والتحويلات.

كما أن إهدار الموارد الطبيعية المملوكة للمواطنين بالتساوي (بالرأس) والتي يملك الفقراء والطبقة الوسطى الغالبية الساحقة من الحقوق فيها، بحكم أنهم يشكلون أكثر من ٩٥% من السكان،من خلال بيع الغاز الطبيعي لإسرائيل ولغيرها من الدول المجاورة وغير المجاورة، بأقل كثيرا من الأسعار السائدة في الأسواق الدولية،يحرم الفقراء والطبقة الوسطى من إيرادات مستحقة عن هذه الموارد الطبيعية، كان من الطبيعي أن تذهب لتحسين أحوالهم ومستويات الخدمات العامة التي تُقدم لهم .

ويستشهد د. محمود عبدالفضيل، أستاذ الاقتصاد المعروف، في دراسة مهمة له حول الاحتكار في مصر بمفهوم د. إبراهيم شحاتة – أستاذ القانون الراحل – للرأسمالية، والذى فرق فيه بين ثلاث فئات.. أولها الرأسمالية المستنيرة كنموذج (طلعت حرب) الذي كان يؤكد دوما أن الثروة الفردية إذا لم تتحول في الوقت ذاته إلى ثروة عمومية، فلن ينجح قطاع الأعمال الخاص في أن ينهض بمهامه في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية .

ثانيا: رأسمالية (النصابين) القائمة على النهب السريع وتهريب الأمول إلى الخارج.

ثالثا: رأسمالية (المحاسيب)، وهم الذين يكتسبون من وراء فرص تتيحها لهم قرابة أو صداقة في دوائر الحكم، موضحا بأننا إذا ما دققنا النظر في طبيعة الفئات الرأسمالية الجديدة التي انتشرت في عهد مبارك، سنجد أنها اعتمدت على الاقتراض من القطاع المصرفي، كما أن هياكلها القانونية والتنظيمية تقوم على

الشراكة العائلية، فضلا عن وجود درجة عالية من الاحتكار في السوق المحلية، مما ساعدها على تحقيق أرباح احتكارية خيالية .

ورصدت الدراسة المجموعات الاحتكارية الكبرى، التي توسع نشاطها بشكل هائل خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي، لتشكل (إمبراطوريات) جديدة في عالم الرأسمالية الجديدة، ويأتي على رأسها مجموعة (العز) للحديد، ومجموعة (المنصور والمغربي) للتنمية والاستثمار (الاثنين صارا وزراء فيما بعد)،ومجموعة (النساجون الشرقيون)لـــ (محمد فريد خميس) وشركاه، ومجموعة أحمد بهجت (دريم لاند وجولدي)، ومجموعة (محمد أبوالعينين) للسيراميك،ومجموعة شركات (غبور)،ومجموعة (طلعت مصطفى) للمقاولات، ومجموعة سلام (أوليمبك)، وشركة (النيل القابضة) لمالكها جلال الزوربا في مجال المنسوجات، ومجموعة شركات (أرتوك) للاستثمار والتنمية لمالكها محمد شفيق جبر، وشركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة (أنسى وناصف ساويرس)، والتى وصل حجم أعمالها السنوى إلى ٨,٣ بليون دولار، وشركة أوراسكوم لخدمات المحمول (نجيب ساويرس)، وشركة أوراسكوم للسياحة والتنمية (سميح ساويرس)،والسويدي للكابلات والمعدات الكهربائية والتى وصل حجم أعمالها إلى ٢ بليون دولار، ومجموعة (ترافكو) للسياحة لحامد الشيتي وشركاه وهي الأخرى وصل حجم أعمالها السنوي إلى بليون دولار، ومجموعة المالية المصرية (هيرميس)،وشركة (بلتون) المالية القابضة، ومجموعة القلعة للاستثمارات المالية، والتى وصل حجم استثماراتها الداخلية والخارجية إلى ٣,٨ بليون دولار .

ومن ناحية أخرى، تؤكد دراسة د.محمود عبد الفضيل أن حقبة التسعينيات قد شهدت بداية زحف كبار رجال الأعمال على البنوك، سواء كمشترين لحصص رئيسية من أسهم البنوك المطروحة للخصخصة، أو كأعضاء في مجالس إدارات البنوك المنشأة، وفقا لقانون الاستثمار. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك بنك (مصر إكستيريور)، حيث يظهر أنسى ساويرس (الأب) كعضو مجلس إدارة، كما يظهر (محمد الجارحي) أحد رجال الأعمال المتعثرين ماليا كمساهم رئيسي في رأس مال البنك، وكذلك بنك (مصر العربي الإفريقي) والذى يدخل في شراكته مجموعة منصور والمغربي، وتحديدا (محمد لطفي منصور) و(ياسين لطفي منصور) و(أحمد أمين المغربي) و(محمد عاكف أمين المغربي)، أما البنك الوطني المصري، فيظهر في ملكيته (عبد المنعم سعودي) و(صفوان أحمد ثابت) وكذلك بنك (كريدي أجريكول) لصاحبه (محمد لطفي منصور) و(ياسين لطفى منصور).

ولخصت الدراسة أهم مكونات (اقتصاد الفساد) في مصر والتى كشفتها ثورة يناير، وتمثلت في تخصيص أراض من خلال قرارات إدارية علوية، تأخذ شكل (العطايا) لتستخدم فيما بعد في المضاربات العقارية، تليها المحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية الكبرى، ثم إعادة تدوير المعونات الأجنبية الخاصة، والتي تشير بعض التقارير إلى أن أكثر من ٣٠٪ منها لا تدخل خزينة الدولة، إنما تذهب إلى جيوب المسئولين الكبار، تليها (قروض المجاملة) التي تمنحها المصارف بدون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال، ثم تأتى عمولات عقود البنية التحتية

وصفقات السلاح.. وتنتهي الدائرة بالعمولات والإتاوات التي كان يتم الحصول عليها بحكم المنصب أو الإتجار بالوظيفة العامة (ريع المنصب). انتهت الدراسة بحصر الآثار المدمرة للفساد وتكلفتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث أدى ارتفاع حجم التهرب الضريبي إلى فرض ممارسات الفساد، مما نتج عنه زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وضعف مستوى الإنفاق العام على السلع والخدمات الضرورية، كذلك ارتفاع تكلفة الخدمات بنسبة ٣% إلى١٠% نتيجة التكاليف الإضافية الناجمة عن ممارسات الفساد، ثم ارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي، سواء (مبانٍ ومعدات) نتيجة العمولات التي تتراوح في بعض بلدان العالم الثالث ما بين ٢٠% و٥٠% فوق التكلفة الأصلية .

ممارسات الفساد التي ارتكبها النظام السابق لم تكن — بحسب الكثير من الدراسات — مجرد ممارسات فردية خاصة، إنما كانت تتحرك من خلال أطر شبكية ومافيا منظمة، لذلك اكتسبت نوعا من المؤسسية في إطار المنظومات الشبكية.. أما على الصعيد الاجتماعي، فإن اقتصاد الفساد أدى لإعادة توزيع الدخول بشكل غير مشروع، مع حدوث تحولات سريعة وفجائية في التركيبة الاجتماعية، الذي نتج عنه تكريس التفاوت الاجتماعي وزاد من التوتر وعدم الاستقرار السياسي، الذي تعرضت شرعيته للتآكل المستمر.. فأصبح النظام بيئة حاضنة للفساد.

لقد تحول الاقتصاد المصري في عهد مبارك إلى مجرد شبكة معقدة من المصالح المتداخلة، التي يرتبط فيها العام بالخاص، والسياسي بالتجاري، والوزراء بالقرابة، والمناصب

بالمصالح، وهو نموذج انتهى بتكريس ثروة وغدارة الدولة في يد حفنة من المتنفعين أصحاب المصالح، الذين يجيدون توزيع الأدوار والأرباح.

رأس السمكة!

وإذا ما أردنا استعراض بعض الحالات للمستفيدين من عصر مبارك، فإننا سندهش أن أسرة الرئيس السابق، ومن ارتبط بهم يأتون في الصدارة، فعلى الرغم من أن أسرة مبارك ظلت تعيش في الظل، مثلها مثل أي أسرة مصرية لسنوات طويلة، وكان مبارك حريصا على ألا تظهر أسرته في الأضواء، خاصة وأنه أدرك بحكم عمله كنائب للرئيس حجم الغضب الشعبي الذي جرته ممارسات جيهان السادات على زوجها، لذلك أصر أن تتوارى زوجته وابناه عن أي ظهور على مسرح الحياة السياسية. إلا أن الابنين سرعان ما كبرا، وترسخت أقدام الأب في قصر الرئاسة، ونمت في الجوار طبقة جديدة من رجال الأعمال الراغبين في قطف ثمار الاقتصاد المصري، وسرعان ما تزواج الطرفان، فتزوج علاء وجمال مبارك من ابنتى رجلي أعمال، الأول تزوج بهايدي راسخ، ابنة رجل الأعمال مجدى راسخ، والثانى اقترن بخديجة الجمال ابنة رجل الأعمال محمود الجمال، الأمر الذي حمل مغزى ذا دلالة في تطور العلاقة بين السلطة والبيزنس في مصر، وفتح المجال أمام الكثير من التكهنات حول الذمة المالية لأبناء الرئيس، وانتشرت في هذا الشأن الكثير من

الشائعات وحتى النكات، التي تشير إلى أن الذمة المالية لأبناء الرئيس ليست فوق مستوى الشبهات، وأن ابنا مبارك ربما لا يؤمنان كثيرا بالمقولة التي استهل بها أبوهما عصره، أن "الكفن ليس له جيوب."

وترددت الكثير من القصص والشائعات حول الشراكة الإجبارية لعلاء مبارك في معظم المشروعات الناجحة في مصر، وعن متاجرة جمال مبارك، المصرفي العائد من عالم بنوك لندن إلى دنيا السياسة في مصر، في ديون البلاد، وتأسيسه واحدة من أكثر الشركات نجاحا وغموضا في مجال البورصة،وهي شركة "هيرميس".والغريب،أن "هيرميس" ارتبطت بشراكة أدرت المليارات مع مجموعة "القلعة"، التي أدارها أحمد هيكل،نجل الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل، ليثبت الابناء أن خصومة الاباء السياسية يمكن ألا تكون حجر عثرة أمام شراكة المليارات، فلغة المصلحة أبقى من خلافات السياسة.

علاقات أسرة مبارك في مجال البيزنس الغامض لم تكن بعيدة عن إبراهيم كامل، أبرز الأسماء التي ارتبطت بعلاقات وطيدة وشراكة لها جذور وخلفية تاريخية مع جمال مبارك وشقيقه، وتحولت تلك العلاقة الوثيقة من ميدان البيزنس إلى ميادين السياسة، فدخل كامل ضمن القيادات العليا للحزب الوطني، كما يعتبره كثيرون مهندس سيناريو التوريث، وقد أخذ علي عاتقه مهمة الترويج،وتمويل حملة شعبية بعدة ملايين من الجنيهات، لتسويق جمال شعبيًا.

القراءة الدقيقة لثروة أبناء مبارك تشير إلى أن جذورها تمتد إلى نهاية الثمانينيات، وبالتحديد عام ١٩٨٩، وقت أن كان جمال يعمل في بنك "أوف أمريكا"، وظهرت في الغرف المغلقة معالم نوع جديد من البيزنس، وهو الإتجار في الديون، والذي كان بداية لنشاط عنكبوتي يشبه أساليب المافيا الدولية في تهريب الأموال واستثمارها.. وهناك الكثير من المعلومات المتاحة في هذا الشأن، إلا أن التقدير للقضاء، والتحقيقات التي ما تزال تجري في هذا الشأن تحتم على الجميع عدم الانسياق وراء اتهامات بهذه الخطورة ماتزال موضع تحقيق.

وإذا ما انتقلنا إلى أحد أطراف العائلة الرئاسية، سنجد مجدي راسخ صهر الرئيس السابق ووالد هايدى راسخ زوجة علاء مبارك، الابن الأكبر.. مجدي راسخ تخرج عام ١٩٦٦ في كلية التجارة جامعة حلوان، وكان قد ترك الكلية الفنية العسكرية بعد عام واحد ليلتحق بالتجارة.

عمل مجدي راسخ بعد تخرجه في مركز الأهرام للمعلومات والحاسب الآلي، ثم سافر إلى الكويت، وعاد ليؤسس شركة لتكنولوجيا الاتصالات في حي المهندسين، ثم أسس شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار "سوديك".

خصصت الحكومة لمجدي راسخ مساحة ٢٢٠٠ فدان (٩.٢ مليون متر مربع) وذلك في أفضل أماكن مدينة الشيخ زايد بسعر ٣٠ جنيها للمتر، لكن راسخ دفع مقدما بسيطا، ولم يسدد المبلغ المتبقي.. تردد في بداية عام ٢٠٠٦ عن وجود عرض من

شخصية خليجية كبيرة، بشراء تلك المساحة بمبلغ ١٠ مليارات جنيه (أي بسعر يزيد عن ١٠٠٠ جنيها للمتر المربع). ويذكر أن مجدي راسخ هو صاحب مشروع بيفرلي هيلز بمدينة الشيخ زايد، والذى حقق من ورائه أرباحًا طائلة قُدرت بالمليارات، وله مساحات أخرى لم نتمكن من الحصول على تفاصيلها، منتشرة في عدة أماكن إستراتيجية بمصر.

ودخل راسخ إلى قائمة "حيتان البيزنس"، عقب اقترانه بأسرة الرئيس، وتخصيص مساحات شاسعة من أكثر الأراضي تميزا في مدينة السادس من أكتوبر وطريق مصر الأسكندرية الصحراوي له، وهو الأمر الذي تكرر مع الصهر الثاني محمود الجمال، الذي اشتهر بـــ"إمبراطور الطريق الصحراوي" نظرا لسيطرته على مساحات شاسعة على هذا الطريق المحوري، وجنى من ورائها مليارات الجنيهات.

الرجل الغامض:

وهناك رجل آخر ارتبط بأسرة الرئيس، لكن هذه المرة ليس بطريق المصاهرة، وإنما عبر علاقة غامضة، أضافت إلى هذا الرجل المزيد من الغموض، إنه رجل الأعمال والذي اشتهر بلقب "إمبراطور شرم الشيخ" حسين سالم، الذي على الرغم من الغموض الذي يحيط به، وبأسرار العلاقة التي ربطته معه مبارك على مدى سنوات طويلة، إلا أن المتاح من تفاصيل حول بداية العلاقة بينهما يشير إلى أن كل منهما عمل طيارًا في فترة كبيرة

من حياته، وقد تعرفا على بعضهما البعض في هذا المجال، ويتردد أن سالم عمل ضابطًا بالمخابرات العامة قبل حرب ٦٧، وهو نفس التوقيت الذي تعرف فيه على مبارك .

ورغم عدم معرفة تاريخ توجهه إلى العمل في مجال البيزنس، إلا أن عام ١٩٨٦ شهد بداية تردد اسمه في الحياة العامة، عندما قام النائب الوفدي المعارض علوي حافظ عضو مجلس الشعب بتقديم استجواب عن الفساد في مصر، مستندًا في جزء منه إلى اتهامات خاصة، وردت في كتاب "الحجاب"، للكاتب الصحفي الأمريكي (بوب ودوورد) مفجر فضيحة "ووترجيت" الشهيرة، التي أطاحت بالرئيس الأمريكي نيكسون في بداية السبعينات من القرن الماضي.

فقد أشار (ودوورد) في كتابه إلى أن شركة (الأجنحة الأربعة) التي تم تسجيلها في فرنسا، هي المورد الرئيس لتجارة السلاح في مصر، وأن هذه الشركة تتضمن أربعة مؤسسين هم (منير ثابت) – شقيق سوزان مبارك – و(حسين سالم) و(عبد الحليم أبو غزالة) وزير الدفاع المصري آنذاك، و(محمد حسني مبارك) نائب رئيس الجمهورية وقت تأسيسها.. وهو ما نفاه بشدة المشير أبو غزالة، ردا على أسئلة الصحفيين حول ما ورد بالكتاب .

وبعد هذه الواقعة بدأت التساؤلات حول حجم ثروة حسين سالم، التي تتجاوز ميزانية الدولة في عام، ومع ذلك فقد ورد اسمه في بعض قضايا التهرب من قروض البنوك، ومنها قضية أسهمه في إحدى شركات البترول العالمية، التي أخذ بضمانها قرضًا من أحد

البنوك ورفض سداده، وانتهت القضية بحلول البنك الأهلي محله في الشركة، لتمر الأزمة في هدوء .

إلا أن النفوذ الحقيقي لسالم يتجسد في مدينة شرم الشيخ، التي يتقاسم أراضيها مع رجل أعمال آخر، لا يقل عنه غموضا هو جمال عمر. ويعد حسين سالم أول المستثمرين الذين عملوا في المنطقة منذ عام ١٩٨٢، وربما يكون مبارك هو من وجهه إلى العمل بتلك المنطقة، التي كانت تحظى باهتمام شخصي من جانب مبارك، وكثيرا ما كان يطلق على شرم الشيخ "مدينة الرئيس"، لكثرة إقامته بها واستضافتها للقائاته ونشاطاته المختلفة.. وبالتالي لم يكن مستغربًا أن يملك الرجل منطقة (خليج نعمة) بالكامل تقريبًا، وأن يحمل الشارع الرئيسي في تلك المنطقة، وهي الأكثر تميزا، والتي تعد قلب مدينة شرم الشيخ اسم حسين سالم.

كما يعد منتجع "جولي فيل"، من أكبر المنتجعات السياحية في المنطقة، وقد أوصى صاحبه حسين سالم عند بنائه بإقامة قصر على أطرافه، تم تصميمه وتجهيزه على أحدث الطرز العالمية؛ ليفاجئ الجميع بإهدائه إلى الرئيس مبارك، ليصبح المقر الصيفي البديل لقصر المنتزه .

كما شهد منتصف التسعينات واقعة نزع ملكية مساحة كبيرة من الأراضي في سيناء من مالكيها خالد فودة ووجيه سياج – صاحب فندق سياج بالهرم – ومنحها إلى حسين سالم، الأمر الذي دفع سياج إلى خوض نزاع قضائي لمدة عشر سنوات في المحاكم المصرية، وحصل على أحكام منها كثيرة لتمكينه من

أرضه، رفض مبارك تنفيذها جميعا، ولجأ إلى قطع الخدمات عن فندق سياج بالهرم، حتى ينهار وجيه سياج، فلجأ سياج الحاصل على الجنسية الإيطالية في ٢٠٠٥ إلى المحاكم الدولية، وفي يوليو ٢٠٠٩ حكمت لصالحه بتغريم مصر بمبلغ ١٣٤ مليون دولار (حوالى ٧٥٠ مليون جنيه).

كما أقام سالم مسجد السلام بشرم الشيخ على نفقته الخاصة، بلغت تكلفته مليوني جنيه آنذاك، خلال أقل من شهرين، عندما علم أن الرئيس سيقضي أجازة العيد في المنتجع الشهير، وصلى مبارك العيد في هذا المسجد ١٢ مرة، وهو المسجد الذي مايزال يحمل اسم حسين سالم حتى الآن، رغم تبعيته لوزارة الأوقاف المصرية.وعلى جانب آخر، يعد حسين سالم المسئول الثاني "غير الرسمي" (بعد يوسف والي) عن ملف التطبيع مع إسرائيل، كما إنه المسؤول الأول عن اتفاق بيع الغاز المصري لإسرائيل، فمن المعروف إن شركة"EMG" ، التي قامت بتوقيع الشراكة مع إسرائيل، تشارك فيها الحكومة المصرية بنسبة ١٠% فقط، في حين يمتلك الجانب الإسرائيلي، المتمثل في رجل الأعمال "يوسف ميمان" ٢٥%، فيما يملك حسين سالم باقي الأسهم .

ويحاكم حسين سالم حاليا مع مبارك في قضية بيع الغاز إلى اسرائيل، واهامه برشوة رئيس الجمهورية السابق وابنيه ببيعه قصور في منتجعه بشرم الشيخ بقيمة لا تتناسب والقيمة الحقيقية لتلك القصور،مقابل تربيحه باستغلال نفوذهم الرئاسي لتخصيص أراضي الدولة. وقد تمت تبرئة مبارك ونجليه من هذا الاهام خلال المحاكمة الأولى، وذلك لانقضاء الأجل

القانوني لرفع الدعوى، وليس لبطلان الاتهامات.

كما تجري محاكمة حسين سالم الذي بادر بالهرب إلى أسبانيا عقب الثورة، في اتهامه بالاستيلاء على جزيرة "البياضية" وهى محمية طبيعية، وتخصيص وزارة الزراعة هذه الأرض له بقيمة تقل عن قيمتها الحقيقية، إضافة إلى سلسلة من الاتهامات الأخرى في عدد من قضايا الفساد المالي.

تزاوج المال والسلطة:

أما ذروة الفساد والإفساد في عصر مبارك، فكان تزاوج المال والسلطة، وقد كان الأمر مرشحا لمزيد من الاختلاط والامتزاج، إذا ما اكتمل مشروع التوريث، لتصبح الثروة هي السلطة. فلم يكن مشروع التوريث – كما سبق التوضيح – مجرد مصلحة شخصية لبعض الملتفين والمستفيدين من جمال مبارك،بل كان مصلحة طبقة بكاملها.

وقد بدأ تزاوج المال بالسلطة في عصر مبارك مبكرا، مع اعتماد نظام مبارك على خلق طبقة رأسمالية محدودة، احتكرت المكاسب الاقتصادية من سياسة الانفتاح والسوق الحر،سيما منذ تسعينيات القرن الماضي،إلا أن هذه المكاسب المادية اتسعت، لتمتد إلى نطاق العمل السياسي،وتغلغل رجال الأعمال في دوائر السلطة وصنع القرار، بداية من الحزب الوطني الحاكم، وبخاصة أمانة السياسات التي ترأسها "جمال" نجل الرئيس، وأمسكت بكل خيوط إدارة الحزب، أو في الحكومة، عبر تولي عدد من رجال الأعمال حقائب وزارية مهمة منذ عام ٢٠٠٤، مرورا بالسيطرة

على المواقع القيادية في البرلمان، وبخاصة اللجان النوعية ذات الصلة بالتشريعات الاقتصادية (الخطة والموازنة – الصناعة – الإسكان – الإقتصادية...) دون أن يثير ذلك حفيظة البرلمان أو السلطة التي كانت غارقة في تداخل المصالح على أكثر من مستوى.

وارتبط هذا الحضور القوى لرجال الأعمال في دوائر السلطة وصنع القرار بفرض أجندة محددة، تخدم مصالح هذه الطبقة الجديدة، التي سعت إلى تكريس سطوتها في المجتمع، عبر ترسانة من التشريعات التي توفر لها الحماية الكاملة، والإفلات من أدوات الرقابة والمحاسبة، الأمر الذي خلق حالة من التربص بأداء تلك الطبقة التي لم يتورع رموزها عن ارتكاب تجاوزات زادت من حدة الحنق الشعبي ضد تلك الطبقة، لكنها لم تكن كافية لقيام السلطة "الرخوة" بأي فعل إزاء الحد من تلك التجاوزات، أو فرض دولة القانون، التي كثيرا ما كانت تتحدث عنها دون أي تطبيق حقيقي.

وكما يرى د.محمد نور فرحات، فإن سياسات الحاكم أو المسؤول هى التي تصنع الحاشية التي تسهم بدورها في دعم هذه السياسات، وليس العكس، ويشير إلى أنها قد تشكلت حول نظام يوليو منذ قيامه نخبة تعمل من أجله، سواء من المؤمنين بأهدافه، وهم كثر، أو من المتسلقين على جدرانه، وعندما جاء السادات ورفع شعارات الديمقراطية وسيادة القانون واقتصاد السوق، كان له رجاله من المؤمنين به ومن المتسلقين على جدرانه، وعندما خلفه مبارك بعد حادث المنصة

المأساوي ورفع شعارات النقاء والطهارة والمصالحة الوطنية، كان له رجاله من المؤمنين به ومن المتسلقين على جدرانه، أما عندما بدأت إرهاصات ما يسمى بالتوريث،فلم يبق في الساحة السياسية الرسمية من مجموعات ما يسمى بالفكر الجديد إلا المتسلقون على الجدران،وخلت هذه الساحة من المؤمنين، لسبب بسيط هو عدم وجود ما يؤمنون به.

إمبراطور الحديد:

وبرزت في هذا الصدد أسماء كانت محل غضب وكراهية المصريين ورضا السلطة،وفى مقدمة هؤلاء أحمد عز رجل الأعمال الذي استولى على منافع اقتصادية واسعة، فضلا عن صعوده السياسي الكبير إلى جوار جمال مبارك في الحزب الوطني، حتى تولى منصب أمين التنظيم، وسيطرته على أهم اللجان البرلمانية (الخطة والموازنة) طوال عشرة أعوام متتالية، قبل أن يستقيل في ٢٩ يناير ٢٠١١ أثناء اندلاع الثورة.

والده هو اللواء متقاعد عبد العزيز عز،الذي اتجه بعد خروجه من الخدمة، للتجارة في الحديد، من خلال دكان صغير في منطقة السبتية، معقل تجارة الخردة في القاهرة. تخرج أحمد عز في كلية الهندسة جامعة القاهرة في منتصف الثمانيات،وسافر للدراسة في ألمانيا عقب تخرجه، ولكنه سرعان ما عاد للقاهرة، وكون في ذلك الوقت فرقة موسيقية صغيرة تحت اسم "فرقة طيبة" للعزف في فنادق القاهرة ونواديها الليلية، بالاشتراك مع

الممثل حسين الإمام، والملحن مودي الإمام، وكان عز لاعبا على آلة الدرامز.

أنشأ في أواخر الثمانينات من القرن الماضي مصانع العز للسيراميك والبورسلين، المعروفة باسم "الجوهرة". ثم عدة مصانع لصناعة الصلب في العاشر من رمضان، ثم مدينة السادات، ثم مدينة السويس، حتى كانت انطلاقته الكبرى بدخوله كمستثمر رئيس في شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب (الدخيلة) بالإسكندرية في عام ١٩٩٩،وشاب تلك العملية الكثير من الشبهات.

وبعدها ضم عز "الدخيلة"،وهي شركة حكومية،إلى امبراطوريته ليكوِّن مجموعة شركات عز الصناعية، والتي تضم شركة عز الدخيلة للصلب بالإسكندرية، والتي كانت تعرف سابقًا قبل شراء أحمد عز لها باسم شركة الأسكندرية الوطنية للحديد والصلب،وشركة عز لصناعة حديد التسليح بمدينة السادات، وعز لمسطحات الصلب بالسويس،ومصنع البركة بالعاشر من رمضان، وشركة عز للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى شركة سيراميك الجوهرة.

ورافق هذا الصعود الاقتصادي، صعود سياسي أكبر، إذ تحول عز من مجرد نائب في البرلمان إلى قيادي بارز في الحزب الحاكم، وأحد أهم المقربين من جمال مبارك، أما ضربته الأقوى فكانت عندما شغل منصب أمين تنظيم الحزب الوطني، خلفًا لرجل النظام القوي الوزير القوي كمال الشاذلي، الذي شغل

لسنوات طويلة هذا المنصب،وأصبح عز بحكم منصبه الجديد المتحكم الأول في اختيار قيادات الحزب وإدارة نوابه في البرلمان.

وشارك في تمويل الحملة الانتخابية لمبارك في ٢٠٠٥، وفي هذه الفترة اقترب بشدة من عائلة الرئيس، وأصبح أحد العقول المتحكمة في إدارة البلاد، وتعرض للكثير من حملات الهجوم من جانب صحف وقوى المعارضة، لكنه واصل صعوده الصاروخي غير مكترث أو متأثر بتلك الحملات.

وفي ٣ أبريل ٢٠١٠ اعتبرت حركة مواطنون ضد الغلاء أن أحمد عز "عدو المستهلكين رقم واحد في مصر" لتلاعبه بالمستهلكين ومخالفته للقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.. وفي ٢٩ يناير ٢٠١١، أي اليوم التالي ليوم جمعة الغضب المصري الموافق ٢٨ يناير ٢٠١١، استقال من الأمانة العامة للحزب الوطني الديموقراطي الحاكم، وقبلت استقالته .

حيتان البيزنس:

كان أحمد عز نموذجا صارخا لتزواج المال والسلطة، لكنه بالطبع لم يكن الوحيد، فبدرجات متفاوتة، زحفت وجوه من عالم البيزنس إلى دنيا السياسة، لتحتل موقع الصدارة فيها بثرواتها المليارية، وقدرتها على الظهور، وشراء الكثير من الولاءات والتيسيرات التي أتاحت لأصحابها نفوذا متبادلا بين السياسة والاقتصاد. ومن الأسماء التي يمكن سردها في هذا الشأن

محمد أبو العينين عضو الحزب الوطني ورجل الأعمال المعروف وصاحب شركة كليوباترا للسيراميك، والذي ترأس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب منذ عام ٢٠٠٥، وهناك هشام طلعت مصطفى أحد أركان لجنة السياسات بالحزب الوطني والموجود الآن في السجن بتهمة قتل المطربة اللبنانية سوازان تميم، وأحد أساطين الاستثمار العقاري، وكان يرتبط بروابط عائلية مع أسرة مبارك، وتردد أن مبارك تدخل شخصيا في تخصيص أراضي عدد من المشروعات الكبرى له في مدينة الشيخ زايد،كما خصصت له الحكومة ٩ آلاف فدان (٣٧.٨ مليون متر مربع)- في منطقة شرق القاهرة لإنشاء مشروع مدينتي، بسعر يبلغ ٥ جنيهات للمتر، بينما قدرت القيمة السوقية للمتر المربع فيها بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه، مما أهدر على الدولة مبلغا قدره ٢٨ مليار جنيه.. وكان هشام عضوا بمجلس الشورى، حتى تم القبض عليه في قضية سوزان تميم، بينما استمر شقيقه المهندس طارق طلعت مصطفى رئيسا للجنة الاسكان بمجلس الشعب منذ العام ٢٠٠٥.

وهناك كذلك رجل العبارات الغارقة ممدوح إسماعيل، والذي كان عضوا معينا في مجلس الشورى، حتى كارثة غرق العبارة السلام ٩٨، فهرب إلى لندن، وفشلت كل محاولات استعادته لمحاكمته حضوريا، وترددت أنباء كثيرة عن علاقته الوثيقة برئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق د.زكريا عزمي، ويضاف إلى القائمة أيضا محمد فريد خميس، أحد كبار رجال الأعمال وعضو مجلس الشورى ورئيس لجنة الصناعة والطاقة، ويملك شركة

النساجون الشرقيون.

ويعجز الحصر عن تحديد قائمة رجال الأعمال على وجه الدقة ممن دخلوا البرلمان، فهناك أسماء عديدة لرجال أعمال معروفين مثل خالد خيري ومحمد المصيلحي وحسني خليل ومحمود عثمان ومحمود خميس ومنصور عامر وعادل ناصر وأحمد عبد السلام قورة ومحمد المرشدي، وطلعت القواس وإبراهيم العبودي وهشام مصطفي خليل، وغيرهم، لكن في المقابل هناك أيضا رجال أعمال "متخفين" ممن كانت لهم مصالح اقتصادية، سعوا إلى تعزيزها وحمايتها عبر الحصانات البرلمانية والسعي إلى احتلال مراكز بارزة في الحزب الحاكم.

لكن ربما كانت خطوة دخول رجال الأعمال إلى الحكومة واحدة من أكبر الخطوات التي اتخذها نظام مبارك لإتمام تزاوج المال والسلطة، فلم يعد رجال الأعمال مجرد جماعة ضغط أو مصلحة، أو متنفذين داخل البرلمان، وإنما صاروا هم أصحاب القرار، يوجهون دفة الأمور إلى حيث تشتهي أمواج مشروعاتهم الخاصة. وكان دخول رجال الأعمال للمرة الأولى إلى الحكومة عام ٢٠٠٤، وسرعان ما زاد عدد الوزراء، فضلا عن تضاعف نفوذهم، فصاروا هم الأقوى، والبوصلة التي تحدد اتجاه قرارات الحكومة. حدث ذلك مع الوزراء أحمد المغربي ومحمد منصور، ورشيد محمد رشيد وزهير جرانة، وغيرهم، ولم تخل سنوات وجود رجال الأعمال داخل الحكومة من صفقات مريبة، واتهامات باستغلال النفوذ لتحقيق مكاسب شخصية، وما قضايا أرض ميدان التحرير إلا نموذجا كاشفا لذلك التداخل،

فالأرض الوحيدة المتبقية في فضاء في ميدان التحرير جرى بيعها لشركة ترتبط بعلاقات مالية مع وزير السياحة ثم الإسكان أحمد المغربي بسعر يقل كثيرا عن قيمتها الحقيقية، ورغم تداول الصفقة في أروقة البرلمان وعلى صفحات الصحف، إلا أن الصفقة تمت، وتحدت كل تلك المناقشات، إلى أن انفجرت الثورة على بعد أمتار من تلك الأرض التي كانت شاهدا على تزاوج المال والسلطة في مصر، بصورة غير مسبوقة في التاريخ، وقد تم إعادة النظر في الصفقة فيما بعد، بينما صدرت أحكام قضائية بحق الوزراء رجال الأعمال أحمد المغربي، رشيد محمد رشيد، زهير جرانة،في قضايا ذات صلة بتداخل مصالحهم المالية مع مسؤولياتهم الوزارية.

وكما جرى التوضيح في الفصل السابق، فإنه من المؤكد أن الأوضاع السياسية وتزاوج رأس المال مع السلطة أديا إلى فجوة كبيرة في الدخل والمستوى المعيشي وتوزيع الثروة، وصاحب ذلك الكثير من مظاهر الفساد الاجتماعي والأخلاقي التي تورط فيها رجال الأعمال الذين صاروا هم رجال السياسة أيضا في عهد مبارك، وأن هذه الأوضاع التي شجعتها الدولة في عهد حكومتي رئيس الوزراء الأسبق أحمد نظيف، الذي يقضي حاليًا أحكامًا بالسجن في قضايا فساد حوكم فيها بعد ثورة ٢٥ يناير، كانت وراء اندلاع الثورة الشعبية التي اكتسحت مبارك ورموز الثروة والفساد، الذين كانوا أهم رموز السياسة والنفوذ في مصر خلال العقدين الأخيرين.

فساد الصغار والكبار:

وبحسب د. عبد الخالق فاروق في دراسته المهمة عن الفساد في مصر، فإن الحالة المصرية تكاد تكون نموذجية في دراسة كيفية تحول الفساد في مجتمع ما، من حالات انحرافات فردية معزولة – مهما اتسع وازداد عدد المنخرطين فيها في قمة هرم السلطة– إلى ممارسة مجتمعية شاملة بالمعنى الحقيقي لا المجازي للكلمة.

وهنا نستطيع أن نميز في تحليل ظاهرة الفساد وحقائقه في مصر بين نوعين: الأول:ما نسميه "فساد الكبار" المتنفذين والمتربعين على قمة الهرم الاجتماعي والسياسي، سواء في الفرع التنفيذي (الحكومة) أو التشريعي (مجلس الشعب/البرلمان) أو الأمني، حيث شكلوا شبكات مصالح تتنازع فيما بينها أحيانا، وتتناغم في توزيع المزايا والغنائم أحيانا أخرى.

الثاني: ما نطلق عليه "فساد الصغار والفقراء"، حيث لم تعد ممارسات الفساد والرشوة والوساطة والمحسوبية تقتصر أو تنحصر في "الكبار" وحدهم، بل إنها –وعبر سياسات الإفقار واتساع الفجوة في الدخول وارتفاع الأسعار المستمر وغياب "القدوة" في قمة هرم السلطة والمجتمع وتآكل دور أجهزة الرقابة– قد تسربت إلى ممارسات الناس العادية في قطاعات الخدمات الحكومية وغير الحكومية.

وتختلف الدول المتقدمة عن كثير من دول العالم الثالث في طريقة تعاملها مع ظواهر الفساد ورموزه، ومدى سطوة القانون في إخضاع ممارسات الفساد للقصاص العادل. فبينما يطبق

القانون في أقصى أشكاله على رموز الفساد ووقائعه في الدول المتقدمة (اليابان وأميركا وأوروبا.. إلخ)، فإننا على العكس في بلادنا نجد أن المفسدين والفاسدين هم الذين يصوغون القواعد القانونية، عبر سيطرتهم المباشرة على أجهزة التشريع والتنفيذ، وأحيانا بعض أفرع الهيئات القضائية .

ورغم أن الفساد كان موجودا في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ وبعدها، فإن الجديد منذ العام ١٩٧٤، وفي عهد الرئيس حسني مبارك تحديدا، هو تحول الفساد من مجرد انحرافات شخصية آخذة في الاتساع، إلى بنية مؤسسية متكاملة من خلال مجموعة من الآليات هي:

الآلية الأولى: إيجاد سياسات تتيح المجال لعاملين في بعض مؤسسات الدولة ممارسة الفساد.

الآلية الثانية: وجود قواعد عرفية بين "جماعات الفساد" والمنخرطين فيها تلزم أعضاءها بالتزامات متبادلة ومناطق نفوذ متعارف عليها بينهم.

الآلية الثالثة: وجود خطوط اتصالات دائمة وواضحة بين هذه الجماعات وبعض شاغلي قمة الهرم السياسي والتنفيذي مباشرة أو عبر أقربائهم وأبنائهم، وجميعه يجري تحت لافتة "تشجيع الاستثمار."

الآلية الرابعة: استمرار سياسات الإفقار للطبقات محدودة الدخل، خاصة الموظفين (حوالي ٦ملايين موظف)والعمال وغيرهم، بما يدفع الجميع إلى تعاطي "الإكراميات"، وهي النظير

القانوني لمفهوم "الرشوة."

الآلية الخامسة: إفساد بعض أجهزة الرقابة، بتوريط بعض قياداها وكوادرها الوسيطة في ممارسات فساد، كما يظهر على سبيل المثال في بعض المؤسسات الصحفية وبعض أجهزة الرقابة المالية والإدارية.

الآلية السادسة: وسائل صياغة القوانين والقرارات الإدارية، وهو ما يسمى في الفقه القانوني القوانين المشرعة والقوانين غير المشرعة، بحيث تفتح ثغرة واسعة للفساد المحمي من الدولة خاصة في القوانين الاقتصادية والضريبية وغيرها.

الآلية السابعة: آلية التحايل القانوني، عبر ما يسمى "الصناديق الخاصة" و"الوحدات ذات الطابع الخاص" خارج نطاق الميزانية الحكومية الرسمية، التي زاد عددها المعروف بنهاية العام ٢٠٠٨ على ٨٩٠٠ صندوق ووحدة، وتقوم هذه الصناديق وتلك الوحدات بفرض رسوم على المواطنين وتوزيع مكافآت على العاملين فيها، يأخذ نصيب الأسد منها كبار المسؤولين، بما يشكل شبكة واسعة من الفساد والإفساد .

وبهذه الآليات، ندر أن تجد قطاعا في مصر حكوميا أو غير حكومي يخلو من الفساد، بل ربما –بحسب كثير من الخبراء– فإن الفساد كان هو المؤسسة الأنجح في مصر، وجرى تبادل الفساد بين السلطات المختلفة، فالسلطة التنفيذية، التي ينخر الفساد في أركاها، تساهم في إفساد السلطة التشريعية، التي تصمت بدورها على فساد تلك المؤسسة، من أجل الاستفادة والمصالح التي

يجنيها النواب من مناصبهم وعضويتهم في المؤسسات التشريعية، بينما المؤسسة القضائية التي لا يكاد يمر كثير من أعضائها الجدد إلا عبر بوابة المحسوبية والوساطة، وأحيانا شراء تلك الوساطة، فضلا عن علاقته بشكل أو بآخر بالسلطة التنفيذية، تجد نفسها مقيدة بجملة من القوانين وضعها أصحاب المصالح في الأساس، وهو ما يجعل التشريعات التي سنت في الأساس من أجل مكافحة الفساد بلا أنياب حقيقية، تجعلها قادرة على التصدي فعلا للفساد والفاسدين، وهكذا يتحول الفساد في مصر إلى بناء شامخ، ذي روافد متعددة ومتنوعة، وكلما علا بنيان الفساد، تهاوى بنيان الدولة، وزادت معاناة المواطن البسيط، الذي لا يجد وسيلة – تحت ضغط أعباء الحياة – سوى الانسياق لمنظومة الفساد الناجحة، أو الانفجار كمدا، بل إن الثورة ربما تكون أفلحت في اسقاط النظام، لكنها – على الأقل حتى الآن– لم تفلح في إسقاط دولة الفساد.

****

على الرغم من أن أحد أهم أسباب اشتعال ثورة ٢٥ يناير كان الغضب من الفساد وسطوة الفاسدين وسيطرتهم على كل مفاصل الدولة، إلا أن أحلام القضاء على الفساد التي تنامت عقب الثورة تحولت إلى سراب، فالفاسدون الكبار رحل بعضهم أو جرت محاكمته، بينما بقي الكثير منهم حرا طليقا، يواصل فساده، ويخفي آثار جرائمه القديمة، فيما حل مكانه فاسدون جدد يتمتعون بنهم لإثبات الذات في ميدان الفساد، فكأن وطأة التغيير أشد في بعض الأحيان من بقاء الأوضاع الفاسدة السابقة.

لكن أخطر ما يحدث، هو استبدال الوجوه دون إحداث تغيير حقيقي في السياسات أو نمط البنية السياسية والاقتصادية، فليس من المعقول أو المقبول أن تتكرر نفس الأخطاء والخطايا، وكأن شيئا لم يحدث، فيعود حزب حاكم طاغ إلى السيطرة على الحكم، وسرعان ما سيلتف حوله متسلقو الجدران، وذباب المصالح، الذين تستهويهم وتجتذبهم دوما رائحة الأحزاب الحاكمة، ويعيشون ككائنات طفيلية في ثنايا جسد السلطة، فالمشكلة لم تكن في شخص أحمد عز او غيره من رجال الأعمال، بل كانت فيما يمثلونه من نمط لتزواج المال بالسلطة، وسيكون من العبث أن يبقى النمط وتتغير الأسماء والوجوه، ما لذلك قامت الثورة في مصر.

الخطيئة السابعة

الانبطاح

"مصر وسط بين خطوط الطول والعرض،
بين المناطق الطبيعية وأقاليم الإنتاج،
بين القارات والمحيطات،
حتى بين الأجناس والسلالات والحضارات والثقافات،
فهي حلقة الوصل بين المشرق والمغرب"

. د.جمال حمدان

في علم الاجتماع السياسي – بالطبع قبل ٢٥ يناير – كان الرأي السائد أن المصريين – تاريخيا – لا يثورون إلا من أجل لقمة العيش، أو ضد محتل، أو دفاعا عن الدين.ولم يكن من بين أسباب الثورة –على ما أعرف– الدفاع عن الكرامة أو غضبا من أمور تتعلق بما هو خارج الحدود. لكن بعد ٢٥ يناير ٢٠١١، أعتقد أن تلك المقولات تحتاج إلى مراجعة عميقة، فالكرامة كانت في مقدمة الأسباب التي دفعت مئات الآلاف من المصريين، ممن ليس لهم أي إنتماء سياسي، إلى الخروج لمطالبة مبارك بالرحيل.كما كان من ضمن الأسباب أمور ترتبط

بعلاقات مصر الخارجية.. صحيح أنها لم تكن أسبابا مباشرة، لكن على الأقل لا يمكن إغفالها، لاسيما تلك التي كانت تتعلق بالعلاقة الوطيدة لنظام مبارك مع إسرائيل، والتي كانت في مجملها تسير عكس ما تربى عليه الشعب المصري، وما اعتاده وجدانه. فسنوات من اتفاقيات السلام مع إسرائيل لم تنجح في زعزعة جدار الكراهية لإسرائيل وممارساتها داخل قلب كل مصري، حتى أولئك الذين لم يعايشوا سنوات الصراع الساخن والدامي مع تل أبيب، أو حتى أولئك الذين لم يلموا بأبعاد الصراع المختلفة، بل حتى داخل من ليس لهم اهتمام سياسي أو ثقافي، فأنا أزعم أن رفض إسرائيل مكون أساسي من مكونات الشخصية المصرية بشكل عام.

وعلى الرغم من أن الشعب المصري لا يبدو– ظاهريا – من الشعوب المهتمة كثيرا بمجريات الأحداث الخارجية، ألا أن السياسة الخارجية في عهد مبارك،والتى يصفها كثير من السياسيين والمراقبين بأنها متخاذلة،كانت أحد أسباب إثارة الغضب الشعبي ضد الرئيس السابق. فالسياسة الخارجية في عهد مبارك اعتمدت على مرتكزات أساسية،في مقدمتها التقارب غير المسبوق مع الولايات المتحدة وإسرائيل،والذى جعل قادة الأخيرة يصفون مبارك بأنه "كنز استراتيجى" لهم، فهو الرئيس المصري الوحيد الذي منح إسرائيل أمنا وسلاما لم تكن تحلم به بلا حرب، بينما شهدت العلاقة مع الأشقاء العرب والأفارقة تباعدا غير مسبوق، باستثناء دول الخليج (لدواعٍ اقتصادية في الأساس). وكانت ذروة التراجع المصري في السياسة الخارجية،

هو الموقف المتخاذل إزاء الحرب على غزة، والذى اثار موجة هجوم عارمة على نظام حكم مبارك داخليا وخارجيا، فضلا عن قيامه بتصدير الغاز إلى إسرائيل،وهو ما أدى إلى إثارة اعتراضات مصرية كبيرة، وتحولت الآن إلى تهمة حوكم عليها الرئيس السابق.

وقد كشفت حرب غزة عورات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك، الذي كان يفترض أن يلعب دورًا قياديًا رائدًا يليق بحجم مصر وتاريخها وتراثها،ويليق بعظمة الشهداء والجرحى من أفراد الجيش المصري، الذي عبر القناة وسطر سفرًا خالدًا في المقاومة العربية.

وكشف التعامل المصري منذ بداية الأزمة – بحسب الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل– نظرة ضيقة، باعتبار حركة (المقاومة الإسلامية) حماس تهديدا لمصر،كونها تحمل فكر الإخوان المسلمين، فيما تجاهل الساسة مصالح مصر العليا.

كما شهدت السنوات الأخيرة من حكم مبارك أزمات متعاقبة مع دول حوض النيل،وكانت الاتفاقية الإطارية التي وقعتها معظم دول الحوض– باستثناء مصر والسودان والكونغو، وسيلة للهجوم على السياسة المصرية في أفريقيا، والغياب شبه التام لها في القارة السمراء، والتى أدت إلى ان يكون هناك لاعبين آخرين على الساحة الأفريقية، في مقدمتهم إسرائيل. وبالمثل، فقد أدى تراجع الدور المصري على الساحة الإقليمية، والاقتصار على أداء دور وسيط السلام، إلى السماح لقوى إقليمية أخرى

بالهرولة لشغل الفراغ الذي تركته مصر، وبرز في هذا الشأن دور السعودية وتركيا وايران وقطر.

وعلى الرغم من كل تلك الإخفاقات المتتالية، التي انتابت السياسة الخارجية في عهد مبارك، إلا أن النظام ظل يرتكن عليها لسنوات، ليس فقط في تثبيت وجوده داخليا،وإنما أيضا في تخفيف الضغوط الخارجية عليه من أجل الإصلاح.فالسياسة الخارجية التي انتهجها، سواء في المحيط الإقليمى أو على المستوى الدولي، جنبته طيلة ٣٠ عاما في الحكم الصدام مع أية قوى، لذلك كانت عبارة أن مبارك جنب البلاد ويلات الحروب على مدى سنوات حكمه تتردد على ألسنة النخب الموالية لمبارك، وعلى ألسنة البسطاء، وفي أجهزة الإعلام.

محددات السياسة الخارجية:

وعلى مدى التاريخ،كانت سياسة مصر الخارجية تجاه بيئتها الإقليمية والدولية دائما نتاج عوامل موضوعية كامنة في أوضاعها التاريخية والجغرافية والثقافية والديموجرافية.غير أن مثل هذه العوامل الموضوعية لا تستبعد الطابع والتأثير الشخصي لقادتها في تشكيل سياساتها الخارجية،وبشكل خاص خلال تاريخها الحديث، منذ عهد محمد علي وحتى حسني مبارك.

وتعد مصر دولة نموذجية من منظور نمط العلاقة بين المعطيات الجغرافية والسياسة الخارجية، بحيث يمكن القول –دون أدنى قدر من المبالغة– إن المعطيات الجغرافية تكاد تملي على صانع

القرار المصري توجهات معينة في السياسة الخارجية، لا يستطيع أن يحيد عنها إلا في ظروف استثنائية عارضة، خاصة عندما يتعلق الأمر بمناطق وأقاليم محددة، خاصة منطقة حوض وادي النيل ومنطقة الشام. لذا يُفتَرَض أن تسهم هذه المعطيات، والتي تتسم عادة بالثبات والاستقرار،في إضفاء قدر لا بأس به من الاستمرارية على التوجهات العامة لسياسة مصر الخارجية، بحيث يصبح الخروج عليها، من وجهة النظر الوطنية، خرقًا لثوابت، وتجاوزًا لخطوط حمراء لا يجوز التسامح معها. فمصر تمتاز بعدة خصائص مكانية وجغرافية وبشرية تلقي بظلالها على سياستها الخارجية، وهذه المعطيات فرضت على مصر بلورة سياسة خارجية نشطة، لمتابعة ما يجري وراء حدودها الجنوبية، من أجل تأمين احتياجاتها من المياه، دفاعا عن حقها في الحياة والبقاء.. ولمتابعة ما يجري وراء حدودها الشرقية، من أجل حماية أمنها الوطني.

وهناك أيضا عوامل تاريخية لا تقل أهمية عن العوامل الجغرافية، فمصر دولة قديمة وحضارة عريقة كونت عبر قرون التاريخ علاقات صراع وتحالفات، مثلت تراكمات كبيرة لا يمكن لأى صانع قرار أن يغفلها أو يسقطها من حساباته.

وكان العالم العربي تاريخيا في قلب السياسة الخارجية المصرية، وكان ينظر إلى مصر، وتنظر مصر إلى نفسها باعتبارها رائدة وقائدة في منطقتها. كان ذلك في كل العهود، ولكن هذا الدور وهذه النظرة تأكدت في الخمسينات والستينات، حين تبنت مصر مفهوم القومية العربية والوحدة العربية، بل وطبقته

عمليا في الوحدة مع سوريا، غير أن نكسة ١٩٦٧ جاءت كي يتراجع معها هذا المفهوم، رغم أن الوقت في أعقاب النكسة قد شهد تضامنا عربيا لدعم مصر ومواجهة نتائجها. وقد استمر هذا حتى حرب ١٩٧٣ التي شهدت بداياها والإعداد لها عملا مشتركا بين مصر وسوريا، ومشاركة عسكرية رمزية عربية في عمليات الحرب،وبدا التنسيق والتضامن العربي واضحا في استخدام ورقة البترول العربي في الضغط على الولايات المتحدة والغرب.

غير أن التحولات التي لحقت بالسياسة الخارجية المصرية، وإعادة ترتيب أولوياها وتحالفاها، وتعمق هذه التحولات بالتوجه مباشرة إلى إسرائيل، وصولا إلى اتفاقيات كامب ديفيد أحدثت شرخا في علاقات مصر العربية. وعلى الرغم من أن مصر قد استعادت علاقاها الطبيعية مع العالم العربي في أوائل عهد الرئيس السابق حسني مبارك في ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن الثابت أن المفهوم القديم للوحدة العربية والقومية العربية قد تآكل، وترسخ مفهوم الدولة القُطرية. ثم جاء الغزو العراقي للكويت لكي يمثل طعنة للنظام العربي، وقدم فرصة كبرى للتواجد الأجنبي، بل أن الدول العربية نفسها، وخاصة دول الخليج، هي التي استدعت هذا التواجد وتطوره إلى الحرب الأمريكية على العراق في ٢٠٠٣ وانعكاساها الإقليمية المدمرة.

ورغم أن مصر مازالت هي القوة العربية الأكبر إلا أن مكانتها النسبية قد تراجعت خلال سنوات حكم مبارك حين ضاقت الفجوة بين مصر وأعلى البلاد العربية في مجالات

القوة العسكرية والاقتصادية والتعليم والتكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي، وأصبحت مصر أكثر احتياجا للدول العربية مقارنة بالمرحلة السابقة.

في وسط هذه التحولات، وجدت مصر نفسها في بيئة إقليمية متغيرة، صاحبها تغير جذري في النظام الدولي، بانتهاء الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة كالقوة الأعظم الوحيدة في العالم. وفي الوقت الذي كان ينظر إلى مصر في منتصف الستينات كالقوة القائدة والرئيسية في العالم العربي، بدأت تظهر قوى تطمح إلى دور إقليمي، بل وربما هيمنة إقليمية، مثل إيران وتركيا فضلا عن إسرائيل، وظهرت كيانات عربية تمارس أدوارا في قضايا المنطقة أكبر من حجمها.

وكان لابد لكل هذه التغيرات الإقليمية والدولية أن تنعكس على سياسة مصر العربية، وأن تكيف نفسها مع هذه البيئة الجديدة. تعويضا عن دور الزعامة والقيادة، تبنت مصر دور المنسق والمساعد، من خلال الدبلوماسية الثنائية والدبلوماسية العربية الجماعية. غير أن الحرص على عدم الانجرار إلى صراعات عسكرية لا يعني عدم اتخاذ مواقف صلبة لن تؤدي بالضرورة لهذه الصراعات، وإنما سوف تكون تأكيدا للذات، تنبع من رؤيتها لمصالحها ولمصالح الإقليم. ومثل هذه المواقف سوف تقنع الأطراف الأخرى، وخاصة القوى الأجنبية، أن مصر لاعب هام ومؤثر لا يمكن تجاهله. وقد سبق لمصر- بعد كامب ديفيد ومعاهدة السلام وتطوير العلاقات المصرية الأمريكية- أن كان لها مثل هذه المواقف الصلبة، مثل سحبها لسفيرها

في تل أبيب عقب أحداث صابرا وشاتيلا والاحتلال الإسرائيلي للبنان.

وهكذا نتصور أن ممارسة مصر لدورها العربي خلال الحقب الثلاث الماضية كان يحكمه الرغبة في أن تكون قوة استقرار وسط العواصف التي تحيط بالمنطقة، وعدم استدراجها إلى مواجهات. وقد أثمرت هذه السياسة، أيا كانت التحفظات عليها، فقد أصبحت القوى الرئيسية في العالم تنظر إليها كعامل استقرار، وتعتمد عليها، وتنسق معها في مبادرتها في المنطقة.

وقد بدا هذا الأمر في اختيار الرئيس الأمريكي أوباما للقاهرة لكي يخاطب العالم الإسلامي ويطلق مبادراته تجاهه، كما بدا في نطاق أوسع في المبادرة الفرنسية لتأسيس ما عرف بالاتحاد من أجل المتوسط، حيث اختيرت مصر كي تكون رئيسا مشاركا مع فرنسا لهذا الاتحاد.

وفي سياق نهج ممارسة مصر لدورها في المنطقة، بشكل يتفق مع المتغيرات الإقليمية والدولية، فإن السياسة المصرية أرادت أن تؤكد دورها، وتقوم بدور فاعل في حركة الإقليم، وذلك من خلال مواقف وسياسات تنفي عنها صفة السيادية أو التباعد، وذلك من خلال سياسات عملية، وفي عدد من القضايا الحيوية مثل القضية الفلسطينية، السودان، وعدم الانحياز.

كما رأت قطاعات كثيرة من المحللين والخبراء أنه ليس هناك مبرر لتوتر العلاقات مع إيران خلال سنوات حكم مبارك، إلا الارتهان للسياسات الامريكية في المنطقة، على الرغم من أن

تقاربا مع ايران يمكن أن يساعد في النهاية على الاستقرار في المنطقة، ويكسب السياسة الخارجية المصرية دورا فعالا في إعادة توجيه أوضاع المنطقة. إلا أن الموقف الرسمي المصري خلال حكم مبارك ظل متمسكا بمنهجه المتحفظ ازاء التقارب مع طهران، مبررا هذا الموقف بالتاكيد على أن إيران لا تبدو متعاونة في التوصل إلى اتفاق حول برنامجها النووي، وإنما تزيد من تعقيدات الوضع الفلسطيني، بشكل لا يساهم في المصالحة الفلسطينية.

وفي تقدير البعض، أن أحداثا، قد تبدو جانبية، مثل مباراة كرة القدم مع الجزائر وتداعياتها، وقوافل النشطاء إلى غزة، والغبار الذي أثارته عربيا حول مصر، عكست الأزمة التي عاشتها سياسة مصر الخارجية، وتفاعلها مع المتغيرات الإقليمية والدولية في السنوات الأخيرة من حكم مبارك، وأن تلك الأزمات المتوالية كشفت خواء البناء المؤسسي للسياسة الخارجية والدبلوماسية المصرية، التي انفرد مبارك بإدارتها طوال سنوات حكمه.

الخصومة العربية:

كان الأسلوب الدستوري المنظم الذي تولى به الرئيس مبارك الحكم في أكتوبر ١٩٨١شاهدًا في الواقع على الاستقرار السياسي الأساسي في مصر، غير أن هذا لم يخف أن الوقت الذي تولى فيه كان يتميز بالغليان السياسي الداخلي، وكان النسيج القومي والاجتماعي لمصر يتعرض للاهتزاز، فقد جاء اغتيال

السادات في عام من التوتر الداخلي،كان من سماته صعود الجماعات الإسلامية المتطرفة، وفتنة طائفية لم تعهدها مصر، ومخاصمة النظام لأبرز الشخصيات السياسية والفكرية من ذوي الانتماءات السياسية التي جمعت ما بين اليمين واليسار، وكذلك ما كان واضحا من الظواهر الاجتماعية السلبية التي نجمت عن الإفراط في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي.

وعلى هذا، كان الهدف الرئيسي أمام الرئيس مبارك هو استعادة الاستقرار إلى الواقع السياسي والاجتماعي، ولم تكن الحاجة إلى استعادة وتحقيق عنصر توازن في السياسة الخارجية بأقل أهمية، وكان في مقدمة أولوياتها هو تصحيح العلاقة مع العالم العربي.. فرغم أن التوجه العام للسياسة الخارجية، كان استمرارا لنهج الرئيس السادات في هذا الشأن، ألا وهو عدم تورط مصر في الواقع العربي المعقد، إلا أن شعورًا شعبيا كان يسير في الاتجاه الآخر، ويوقن بأن خصومة مصر في محيطها العربي هو أمر مناف لطبيعة الأشياء.

هذا الاعتبار الأخير هو الذي جعل التوصل إلى صيغة تجمع ما بين استمرار علاقة مصر ومكانها التقليدي في العالم العربي، وبين استمرار التزامها بسلامها التعاقدي مع إسرائيل،من أقوى التحديات. إلا أن السياسة المصرية، التي تحلت بالصبر والشروع في سياسات تتميز بالتوازن، أمكنها التوصل إلى هذه المعادلة. الأمر الذي وجده هؤلاء المراقبون إنجازا دبلوماسيا حقيقيا.

وقد جاء الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، بحسب كثير

من خبراء الدبلوماسية، لكي يعطي مضمونا عمليا لسياسة مصر المتوازنة، التي لم تسمح لمعاهدها مع إسرائيل أن تكون عبئا على التزاماها العربية، فقد أدانت مصر هذا الغزو وقررت، وخاصة بعد مذابح صبرا وشاتيلا،سحب سفيرها من تل أبيب، واشترطت لعودته انسحاب إسرائيل من لبنان. وقد ظلت مصر على موقفها رغم كل الضغوط الأمريكية التي مورست، والتي حاولت أن تربط العلاقة المصرية الأمريكية بحالة العلاقات المصرية-الإسرائيلية. كذلك أثبتت هذه الفترة نوايا مصر تجاه الفلسطينيين، حين ساعدت على إجلاء منظمة التحرير الفلسطينية من طرابلس،وهي الفترة التي أعقبها تحسن العلاقات تدريجيًا بين مصر والمنظمة. وكدليل على وفاء مصر بالتزاماها العربية الأشمل، فقد أيدت مصر-رغم غياب علاقات دبلوماسية- العراق في حربه مع إيران، وزودته بالأسلحة والمعدات العسكرية.وقد توج التصالح التدريجي بين مصر والعرب بقرار قمة عمان في مؤتمر عام ١٩٨٧ تأييد استئناف الدول العربية لعلاقاها مع مصر، ثم عودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة في مايو ١٩٩١.

علاقة استراتيجية

وبإدراك أن مصر- حتى قبل ١٩٥٢- قد ثبتت موقفا محايدا حول القضايا التي كانت تفرق بين المعسكرين المتنافسين، وإلى دورها في تأسيس حركة عدم الانحياز، فقد كان مبارك حريصا في خطابه الأول أمام مجلسي الشعب والشورى في نوفمبر ١٩٨١ على أن يؤكد احترام مصر لسياسة عدم

الانحياز. ولكي يعطي هذا معنى، فقد شرعت مصر في تصحيح وإقامة علاقة مستقيمة مع الاتحاد السوفيتي، على أساس من الاحترام المتبادل، واستهل بدعوة الخبراء السوفيت للاشتراك في إصلاح توربينات السد العالي،وللعمل في مصانع الحديد والصلب في حلوان، غير أن التصالح مع الاتحاد السوفيتي لم يكن على حساب العلاقة المميزة مع الولايات المتحدة. والواقع أن العلاقة الأمريكية المصرية خلال عهد مبارك قد مرت بعدد من الاختبارات الصعبة، كان منها اختلافات وجهات النظر حول النزاع العربي- الإسرائيلي، ومشكلة الديون المصرية وعبئها على الاقتصاد المصري،ورفض مصر إقامة قاعدة أمريكية في رأس بناس ، ثم حادث الباخرة اكيلولاورو.

وكثيرا ما كان يحلو للرئيس المصري السابق حسني مبارك أن يصف علاقته بالولايات المتحدة بأنها "علاقة استراتيجية" تستند إلى تحقيق المصالح المصرية، غير أن هذه العلاقة، التي بدأت في الثمانينات وتعمقت في التسعينات، شهدت عهدا جديدا طغي عليه التوتر منذ عام ٢٠٠٤ بسبب "أجندة الديمقراطية الأمريكية".

وحافظ مبارك علي العلاقات الجيدة التي أسسها السادات مع أمريكا بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل. والتزم مبارك بهذه الاتفاقية، كما بدأ يلعب دور الوسيط في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعاية أمريكية.

ويذكر تقرير للكونجرس صدر قبل عدة أعوام عن العلاقات

المصرية الأمريكية،أن قرار الرئيس المصري بالمشاركة في التحالف الذي قادته الولايات المتحدة خلال حرب العراق عام ١٩٩١ يعد من الدلائل القوية علي العلاقات الجيدة بين مبارك والولايات المتحدة..كما أشاد التقرير بالدور الذي لعبه مبارك في مباحثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وخاصة الاتفاقيات التي تم توقيعها عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، بمشاركة وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت.

وبعد أن أشار التقرير إلى الجهود التي بذلها مبارك في مواجهة موجة الإرهاب التي ضربت مصر في التسعينات، أوضح أن نظام الرئيس مبارك تعرض لضغوط متزايدة من قبل الولايات المتحدة للقيام بإصلاحات سياسية، حيث اتجهت أمريكا إلى سياسة نشر الديمقراطية في العالم لمواجهة الإرهاب، بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

وإذا كان إشراك مصر في الائتلاف الدولي لإخراج صدام حسين من الكويت قد قدم دفعة للعلاقات المصرية الأمريكية، سواء على المستوى الإقليمي بدعوة إدارة بوش وبيكر لعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، أو على المستوى الثنائي بإعفاء مصر من ديونها العسكرية للولايات المتحدة (٧ بليون دولار)، فإن هذه العلاقات قد واصلت استقرارها خلال إدارة كلينتون (١٩٩٢–٢٠٠٠)، إلا أن إدارة بوش الابن(٢٠٠٠– ٢٠٠٨) جاءت لكي تشيع الغيوم في العلاقات المصرية الأمريكية. غير أن هذا لم يمنع –في رأي بعض المراقبين– أن العلاقة المصرية الأمريكية في عهد بوش قد شهدت

استجابات واسعة من جانب النظام المصري في اتجاه المطالب الأمريكية، منها السماح لمرور السفن الأمريكية إلى العراق خلال حرب ٢٠٠٣، وعقد اتفاقية الكويز،وتصدير الغاز إلى إسرائيل، والموقف من إيران ورفض تطوير العلاقات معها.

ويرجع توتر العلاقات بين مبارك وواشنطن إلى عام ٢٠٠٢ حين بعث الرئيس الأمريكي جورج بوش برسالة إلى الرئيس المصري يعبر فيها عن قلقه إزاء قضية سعد الدين إبراهيم، الناشط المصري في مجال حقوق الانسان، وهو ما يعد تدخلا في الشؤون المصرية.

"مثلما مهدت مصر الطريق إلى السلام في الشرق الاوسط، فإنها ستكون نموذجا ديمقراطيا يقتدي به من خلال دعم المؤسسات الديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية"..تلك التصريحات جاءت خلال زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة في إبريل عام ٢٠٠٤، بعدها توقفت زيارات مبارك السنوية لأمريكا.. كما توقفت لقاءاته مع الرئيس الأمريكي، إلى أن جاء بوش إلى شرم الشيخ، في زيارة لم تستغرق سوي بضع ساعات، التقى فيها مبارك ضمن جولة في المنطقة. وعكست هذه الزيارة مدي ضعف وتوتر العلاقة بين مبارك ونظيره الأمريكي.

كما أضفت قضية أيمن نور رئيس حزب الغد، المرشح السابق لانتخابات الرئاسة في ٢٠٠٥ مزيدًا من التوتر علي العلاقة، وأعرب الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش خلال مؤتمر "الأمن والديمقراطية"، الذي انعقد في التشيك عام ٢٠٠٨ في

وجود العديد من زعماء العالم، عن أمله في مشاركة أيمن نور في المؤتمر. وازدادت حدة التوتر، بعد أن استخدمت واشنطن ورقة المعونة فعليا، حيث وافق الكونجرس علي تجميد ١٠٠ مليون دولار من المعونة العسكرية،لأسباب تنوعت بين قضايا الديمقراطية واتهامات بالتساهل إزاء تهريب الفلسطينيين السلاح عبر أنفاق علي الحدود المصرية الفلسطينية.

ومع مجيء باراك أوباما،والاهتمام الذي أبداه منذ أيامه الأولى بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واختياره القاهرة لكي يوجه منها خطابه للعالم الإسلامي، ومفهومه للترويج للديمقراطية بشكل يختلف عن أسلوب إدارة بوش، عاد الاستقرار والحوار إلى العلاقات المصرية الأمريكية، وإن كان هذا لا يعني أن العلاقات لم تواجه تحديات،كان من أهمها موقف الإدارة الامريكية من ثورة ٢٥ يناير، والذي اتسم في البداية بالارتباك. وبحسب ما تسرب من أنباء حول موقف إدارة الرئيس أوباما من الثورة في مصر، فقد بدا أن هناك انقساما واضحا داخل إدارة الرئيس، الذي ربما كان يعول على النظام المصري في الكثير من خططه الشرق أوسطية، لكن يبدو أنه اكتشف ان تلك الأنظمة التي كان يعول عليها لم تكن سوى مجرد قصور من رمال تسبح فوق بركان من الغليان السياسي والاجتماعي، سرعان ما حولتها الهبات الشعبية إلى هباء منثورا. وقد سعى اوباما إلى تجنب أخطائه في الموقف من الثورة التونسية، فسارع إلى اجتماعات متكررة مع مجلس الأمن القومي الأمريكي، فلم يكن التعامل مع الموقف في مصر يحتمل أي خطأ، وربما كان كثير من مستشاري أوباما

يدفعونه باتجاه دعم النظام، سواء بسبب الحرص على استمرار حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، والتي كان نظام مبارك مخلصا لها ومحافظا عليها لسنوات طويلة، وربما أيضا كان هذا الموقف بضغط من الحكومة الإسرائيلية، التي كانت ترى في مبارك "كنزا استراتيجيا"، لكن أوباما في النهاية اتخذ موقفا جريئا، وطالب مبارك بالرحيل الفوري (الآن.. يعني الآن) بحسب تعبير وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون. وكان الموقف الامريكي المفاجئ – على الأقل لمبارك ونظامه– بمثابة ضربة قاضية، أفقدته كثيرا من توازنه، فالموقف الامريكي فتح الطريق لمواقف خارجية مشابهة، أدت في النهاية إلى سقوط النظام، بعدما وجد مبارك نفسه محاصرا بثورة لا تهدأ في الداخل، وتعاطف شعبي واسع خارجي، وضغوط رسمية تدفعه نحو الرحيل عن السلطة.

وتميزت فترة حكم مبارك بظهور أطراف جديدة في اللعبة بين القاهرة وواشنطن، فقد ظهر مجتمع البيزنيس، ممثلا في غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة، التي يعتبرها البعض أقوى جماعات المصالح في مصر على الإطلاق، بفضل بعثات "طرق الأبواب" السنوية، ودخل مجلس الأعمال المصرى - الأمريكى على الخط بفضل اتفاق "الكويز" للمناطق الصناعية المؤهلة.

وتدخل جمال مبارك أمين سياسات الحزب الوطني (المنحل) في إدارة دفة العلاقات مع واشنطن في المرحلة الأخيرة من حكم مبارك، ربما طمعا في فتح الأبواب الأمريكية لقبول مشروع التوريث، الذي كان بحاجة إلى دعم خارجي، ولا سيما أمريكي، قوي حتى يتحول من مشروع إلى واقع.

ملفات شائكة :

ولم تكن الملفات الشائكة في السياسة الخارجية المصرية خلال عهد الرئيس السابق حسني مبارك قليلة، بل ربما كانت إدارة سياسة خارجية في محيط مضطرب ومليء بالمتناقضات والصراعات والأزمات من الأمور العسيرة. وبينما وجهت الكثير من الانتقادات لسياسة مصر الخارجية خلال حكم مبارك، إلا أن البعض رأى أنها تحلت بالحكمة الكافية التي أمنت لمصر ٣٠ عاما بلا حرب،وبلا أزمات أو مواجهات عاصفة.فترى. دراسة أكاديمية للدكتور مصطفى علوي أستاذ العلوم السياسية وعضو المجلس المصري للشئون الخارجية، والدكتورة سالي إسحاق أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، حول تقييم دور مصر الاقليمى منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن، أن فترة الرئيس المصري حسني مبارك كانت هى "الأكثر عقلانية وواقعية في إدارة الدور الإقليمى المصري، بصورة تحفظ المصالح الوطنية المصرية وأمنها القومي فوق أي اعتبار، وأيضا بصورة لاتزال من خلالها تلعب دورا مؤثرا بالنسبة لحركة شعوب المنطقة، في حدود إمكاناتها وقدراتها المتاحة".

وأشارت الدراسة إلى أن مصر في عهد مبارك اتبعت اتجاها وسطيا، تحافظ من خلاله النخبة المصرية على كافة القنوات والأوراق الدبلوماسية مفتوحة مع أغلب الفاعلين الإقليميين.. وأن مصر لم تكف عن الاضطلاع بدور إقليمى مؤثر وقائد لأمور المنطقة منذ الخمسينيات من القرن الماضي وحتى الآن، وأن

حرص مصر على القيام بهذا الدور هو لأنها طالما تميزت بحس قوي بالقومية العربية والثقافة واللغة والدين المشترك، إضافة إلى الدور التاريخي الذي لعبته في المنطقة، والروابط العديدة التي تؤصل العلاقات بين مصر والدول العربية.. مشيرة إلى أنه يرتبط بذلك أيضا اعتبارات المكانة، كهدف أصيل من أهداف السياسة الخارجية المصرية.

وذكرت الدراسة أن الملاحظ هو أن هناك تراجعا في صورة مصر وليس في فاعلية الدور المصري في المنطقة، وذلك نتيجة تعارض متطلبات هذا الدور الاقليمى القائد بطابعه العاطفي الأيدلوجي مع المصالح الوطنية والأمن القومى المصري خاصة..وأنه من المهم أن تحتل قضية التكلفة والعائد أهمية بالغة وجوهرية في تقييم فاعلية هذا الدور وانعكاسه على مصالح الدولة وأمنها القومي، ولذا فإن مسالة إدارة الدور من جانب الدولة تعتبر عاملا متساويا في الأهمية مع ممارسة الدور نفسه.

لكن في المقابل، يرى كثير من المراقبين والمحللين أن مبارك أضاع معظم ما أنجزته السياسة الخارجية المصرية النشطة، وبخاصة في عقدي الخمسينيات والستينيات. صحيح أن بداية التراجع عن هذا الدور بدأ منذ عهد الرئيس السادات، الذي وضع المصالح الوطنية (بمفهومها الضيق) فوق أي اعتبارات، حيث غلب الاهتمام بقضية تحرير الأرض أولا، ثم يأتي بعد ذلك دور إقليمى نشط لمصر، وبناء على هذا تشكلت مواقف الرئيس السادات في علاقته مع الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة، والتى رجحت أهمية التعاون السياسي والاستراتيجي مع

الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تميزت تلك الفترة بتراجع دور مصر الإقليمي، واستمر ذلك التراجع في عهد مبارك، وتقلصت مساحة النفوذ المصري في المحيطين الإقليمي والدولي لصالح لاعبين جدد، سعوا إلى ملأ الفراغ الذي خلفه الدور المصري، لاسيما في أفريقيا، فضلا عن عدم اهتمام نظام مبارك بقوة مصر الناعمة، ممثلة في دورها الثقافي والتنويري، عبر المؤسسات الدينية والتعليمية والفنية، فتراجعت تلك المؤسسات في الداخل، وطغت البيروقراطية على أدائها، وهربت الكثير من الكفاءات منها. وبالتالي يبدو من العبث الحديث عن دور خارجي لتلك المؤسسات، إن لم تكن تحظى باهتمام في الداخل.

العلاقات مع إسرائيل:

وتجسد العلاقات المصرية الإسرائيلية واحدة من أهم الملفات الشائكة في عصر مبارك، حيث شهدت تلك العلاقة تطورات درامية، فانتقلت من المنطقة الساخنة والمواجهات العسكرية في فترة حكم الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر، وبدايات عهد السادات، إلى سلام رسمي في أواخر عهده، إلى تعاون استراتيجى في عهد مبارك. ورغم أن كثيرا من المراقبين يعتقدون أن نهج مبارك في التعامل مع إسرائيل يعد امتدادا لمنهج سلفه، إلا أن بعض المراقبين يرى وجود فوارق أساسية بين الرئيسين، وإن لم يختلفا في التوجه الرئيسي.

ومع توالي الأحداث؛ فقد سلكت "عملية التسوية" طريقا

وعرا ومحفوفا بالمخاطر- أفضى إلى تسوية منفردة مع إسرائيل، رفضتها الدول العربية الأخرى، وقطيعة بين مصر والعالم العربي دامت حوالي عشر سنوات، تم نقل مقر الجامعة العربية خلالها إلى تونس.. بل انعكست على الواقع الداخلي، في صورة احتقان الحياة السياسية في مصر، إلى درجة أدت إلى اعتقال كافة رموز الحركة الوطنية المصرية في سبتمبر ١٩٨١،وانتهت بمشهد دموي غير مألوف في التاريخ المصري، تمثل في اغتيال الرئيس السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١.

وعندما ظهر بوضوح، في سياق هذه الأحداث المتعاقبة، أن خللا جسيما أصاب سياسة مصر الخارجية، بدأت محاولات لتصحيح هذا الخلل،عقب اغتيال الرئيس السادات وتولي الرئيس مبارك، أخذت أشكالا عديدة،منها التجاوب مع الضغوط الشعبية لتجميد التطبيع مع إسرائيل،واستخدام الخلاف حول طابا وسيلة لتبريد عملية السلام معها.. والسعي لتصحيح العلاقة المختتلة مع الاتحاد السوفيتي، وإعادة بعض التوازن المفقود في صيغة العلاقة مع قمة النظام الدولي..واستغلال الحرب العراقية الإيرانية لإزالة الاحتقان القائم في علاقة مصر بالعالم العربي،والتمهيد لعودة جامعة الدول العربية إلى مقرها في القاهرة، دون أن تضطر إلى إلغاء أو تجميد المعاهدة مع إسرائيل، وهو ما تم فعلا في سنوات تالية.

ولم تعكس هذه المحاولات "التصحيحية"، في حقيقة الأمر - بحسب بعض المحللين - رؤية متماسكة لسياسة خارجية مصرية جديدة، بقدر ما عكست مهارة تكتيكية في توظيف

تفاعلات إقليمية ودولية معينة للتحلل من الضغوط الواقعة على مصر الرسمية محليا وإقليميا ودوليا. لذا، سرعان ما ظهر العجز عند أول منعطف، حين أقدم صدام حسين على غزو الكويت؛ فقد أدارت مصر أزمة احتلال الكويت بمنطق من يسعى للاستفادة التكتيكية منها، وليس انطلاقا من رؤية إستراتيجية تسعى لاستعادة دور مصر القيادي المفقود في العالم العربي؛ ومن ثَمَّ خرجت من الأزمة مستفيدة ماديا وسياسيا وخاسرة استراتيجيا، وهو ما اتضح بجلاء بعد نجاح إسرائيل في إجهاض مؤتمر مدريد.

ومن الممكن القول إن العلاقات المصرية الإسرائيلية قد خضعت منذ بدايتها، وفق أحكام معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في العام ١٩٧٩، لإطار استراتيجي عام، يحدد معاييرها ووتيرها وإيقاعها وحدودها، والآليات المختلفة لمعالجة مضاعفاها ومشكلاها، وكذلك المبادئ والأسس التي تحكمها.

ومن المحددات التي حرص مبارك عليها في تعامله مع إسرائيل مراعاة الحساسية الشعبية، ويرتبط هذا المعيار بفهم عموم المصريين لعملية السلام والمعاهدة مع إسرائيل، ذلك الفهم الذي اقتصر على إنهاء الحروب بين مصر وإسرائيل، وليس فتح القلوب والمشاعر للإسرائيليين، أو تجاهل جرائمهم في حق المصريين والعرب والشعب الفلسطيني. والحال أن المصريين أدركوا أن العلاقات مع الإسرائيليين يجب أن تقتصر على العلاقات الرسمية،وفي الحدود الدنيا للمعاهدات والبروتوكولات، بينما العلاقات مع المصريين يتوقف مصيرها على موقف

إسرائيل من عملية السلام مع بقية الشعوب العربية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. وقد بدت تجليات هذا المعيار في التوصيف الدارج للسلام مع مصر بأنه "بارد" ولا يتميز بالدفء والحرارة التي كان الإسرائيليون يتوقعونها، وأصبح السلام بين مصر وإسرائيل بمثابة سلام الضرورة، أي اتقاء الحرب والعدوان وتجنب آثارهما، كما أن السفراء الإسرائيليين المتعاقبين في القاهرة كانت تصريحاتهم أثناء ممارسة مهامهم أو لدى انتهاء مهماتهم في القاهرة، تضج بالشكوى من العزلة والحصار المضروب حولهم شعبيا ومن جميع فئات المصريين.. كما أن مبارك، وطوال مدة حكمه، لم يقم بزيارة إسرائيل إلا مرة واحدة – غير رسمية – لتشييع جنازة رئيس الوزراء السابق إسحاق رابين، وهو ما كان مثار انتقاد الكثير من ساسة إسرائيل.

لكن هذا النهج شهد العديد من التحولات في السنوات الأخيرة من حكم مبارك،ليس فقط من خلال الانصياع للضغوط الأمريكية في تعزيز إجراءات التطبيع مع إسرائيل، مثل توقيع اتفاقية الكويز عام ٢٠٠٤، واتفاقية تصدير الغاز المصري لإسرائيل عام ٢٠٠٥. لكن بدا الأمر وكأن النظام المصري اختار أن يدخل في حلف استراتيجي – رغم إدراك كل المحاذير – مع إسرائيل، فكثرت لقاءات مبارك مع المسؤولين الإسرائيليين التي اقتصرت في البداية على شرم الشيخ،ثم لم تعد هناك حساسية من عقد تلك اللقاءات في القاهرة،وسط مظاهر ترحيب لم يكن لها داع في كثير من الأحيان، كما هيمن التناقض الواضح بين القول والفعل إزاء إسرائيل في أداء النظام المصري، فلغة الخطاب

تتضمن الكثير من الانتقادات لإسرائيل في تعطيل عملية السلام، ومواصلة انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني، وارتكاب الجرائم ضد الانسانية، لكن في المقابل تمتد أيدى النظام في العلن وفي الخفاء إلى هذا "العدو" ويجري التنسيق في العديد من الملفات الاستراتيجية، والصمت على الكثير من انتهاكاته على الحدود، التي وصلت في بعض الأحيان إلى قتل جنود مصريين على الحدود - بطريق الخطأ كما زُعم- الأمر الذي أظهر النظام المصري في صورة أفقدته مصداقيته، وعززت نوازع الغضب من المبالغة في توطيد علاقة مع إسرائيل، كان يمكن الاحتفاظ بها في أضيق الحدود، بما يتناسب مع التزامات مصر الرسمية دون تجاوز.

ومع بروز جمال مبارك على مسرح السياسة المصرية، بدا واضحا أن النظام لم يعد مشغولا بشيء قدر انشغاله بترتيب عملية نقل السلطة من الأب إلى الابن. ولأن استعادة مصر لدورها القيادي لم يكن من بين أولويات القيادة في ذلك الوقت، فلم يكن من المستغرب أن تتزامن عودة الدفء إلى العلاقات المصرية الإسرائيلية مع عملية التصعيد السياسي لجمال مبارك.. ولأنه لا يوجد مبررات موضوعية تجبر مصر على تقديم تنازلات "مجانية" بهذا الحجم وعلى هذه الدرجة من الخطورة، فليس هناك من تفسير عقلاني لها، إلا برغبة القيادة السياسية المصرية في مقايضتها بموقف إسرائيلي أمريكي مشترك، يساعد على تمرير "مشروع التوريث".

يلفت الانتباه ويثير التأمل هنا أن عودة الدفء للعلاقات المصرية الإسرائيلية لم يواكبه اعتدال في سلوك

إسرائيل، وإنما -على العكس- قوبل بتشدد بالغ، وصل إلى حد إقدام إسرائيل على خوض حربين كبيرتين خلال أقل من عامين، أحدهما ضد لبنان عام ٢٠٠٦، والثانية ضد غزة عام ٢٠٠٨، فقد ألقت مصر باللوم في حرب لبنان على حزب الله، وألقت باللوم في حرب غزة على حماس، رغم توافر نية العدوان لدى إسرائيل في الحالتين، وبدت مصر أكثر ميلا لتبني وجهة النظر الإسرائيلية والأميركية المروجة لمقولة أن إيران والأصولية الإسلامية والمنظمات "الإرهابية"، وليس إسرائيل ورفضها للتسوية، هي مصادر التهديد الرئيسة للأمن في المنطقة. في سياق كهذا كان من الطبيعي أن يتعمق إحساس جماهيري بعدم كفاءة السياسة الخارجية المصرية في مواجهة مصادر تهديد الأمن، ليس فقط على حدودها الشمالية الشرقية، ولكن على حدودها الجنوبية أيضا.

وتعرضت مصر لانتقاد وهجوم واسع بسبب الموقف الرسمي من المجازر الإسرائيلية في غزة، من مختلف الفئات والتيارات العربية، وعلى مختلف الفضائيات، الهجوم كان مؤلما لقطاعات واسعة من المصريين، الذين تربوا على مبادئ وحدة الدم العربي، وأن القضية الفلسطينية هي في الأصل قضية مصرية، وكان مشهدا غريبا أن تتحول السفارات المصرية في عدد من العواصم العربية والعالمية إلى قبلة للتظاهرات والاحتجاجات التي تفاوتت في شدها، من التظاهر السلمي إلى محاولات الاقتحام، اعتراضا على الموقف الرسمي المصري إزاء العدوان على غزة، والذي اتهم بأنه شريك أساسي في حصار القطاع ومعاقبة أبنائه.

لم يكن بإمكان صانعي القرار في مصر أن يردوا بمنطقية على هذا الهجوم، واكتفى الرئيس المصري السابق باهام قوى إقليمية في مقدمتها إيران بالتربص بمصر والهجوم عليها، وظهرت في تلك الفترة قضية تنظيم حزب الله، التي تضمنت القبض على عناصر تابعة لحزب الله اللبناني، بتهمة اختراق الاراضى المصرية وممارسة نشاط تجسسي على مصر بقصد الإضرار بالمصالح المصرية، فيما دافع حسن نصر الله أمين عام حزب الله عن رجاله، بالتأكيد على أنهم كانوا يقومون بأعمال دعم لإشقائهم في قطاع غزة المحاصر. وحذر مبارك في أكثر من خطاب من اختزال القضية الفلسطينية في أزمة قطاع غزة، واختزال أزمة القطاع في فتح معبر رفح، وهو خطاب لم يفلح في تهدئة حدة المواقف الغاضبة من الصمت المصري إزاء ما يحدث في غزة، على بعد خطوات من الحدود المصرية، سيما وأن الحرب الإسرائيلية على القطاع المحاصر شهدت تغطية إعلامية كثيفة، فاقمت التاثير العاطفي للأزمة على الشعب المصري.. وأصبح أمرًا جالبًا للعار لكل المصريين أنْ يتم اقتحام سفاراهم في العواصم العربية، وأنْ يَتِمَّ رفع العلم الفلسطيني عليها، تمامًا كما يحدث مع السفارات الأمريكية والإسرائيلية.

السطوة الضائعة في افريقيا:

ومن أوجه النقد التي وجهت للسياسة الخارجية في عهد مبارك، التباعد عن أفريقيا. فعلى مدى عقود ماضية، نشطت

العلاقات المصرية – الإفريقية واكتسبت أبعادا إضافية، بلغت ذروتها في ستينيات القرن الماضي، حيث ارتبطت الكثير من حركات التحرر الوطني في أفريقيا بالقاهرة، التي كانت بالنسبة اليها الرمز والداعم، فيما كانت الرؤية المصرية خلال تلك العقود تنظر إلى العمق الأفريقي على أنه جزء من منظومة الأمن القومي المصري، التي تعد مناعب النيل أهم أركانها، ليس فقط في التاريخ الحديث، وإنما منذ عهد الفراعنة، ودوما كان بناء دولة قوية في مصر، يرتبط ارتباطا شرطيا ببناء وجود مصري قوي في منابع النيل.

إلا أن سنوات السبعينات وبداية عهد مبارك شهدت تراجعا واضحا في التوجه المصري نحو أفريقيا. ورغم النشاطات المصرية المحدودة في إفريقيا، إلا أن السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة افتقرت إلى وجود رؤية شاملة لتلك العلاقات، وغياب شبه كامل عن إدارة الملفات الحيوية بها، وتعزز هذا التراجع بشدة في أعقاب محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا ١٩٩٥، والتى كانت نقطة مفصلية في تدهور علاقات مصر مع القارة السمراء، واكتفت مصر بتواجد رمزي في المناسبات والمحافل الرسمية، بينما زاد النفوذ الإسرائيلي بالقارة الأفريقية، وداخل دول حوض النيل، وهو التطور الأخطر، كما زاد الدور الليبي المدعوم بانفاق مادي بلا حدود للزعيم الليبي السابق معمر القذافي، وبدت مصر غائبة حاضرة على الساحة الأفريقية، حتى أفاقت الساحة المصرية على صفعة توقيع معظم دول حوض النيل على الاتفاقية الإطارية الجديدة لتوزيع حصص المياه، وهو الموقف الذي كشف سنوات

من العجز الدبلوماسي والغياب المصري عن الساحة الأفريقية.

ومن الحقائق التي تلفت الانتباه، ذلك الضعف الشديد لعلاقات مصر التجارية مع الدول الأفريقية، التي لا تتجاوز ١٥% من إجمالي العلاقات التجارية مع دول العالم الخارجي. وفي رده على انتقادات تراجع الوجود والدور المصري في أفريقيا، فإن وزير الخارجية الأسبق أحمد أبو الغيط اعتبر أن هذه الانتقادات ليست دقيقة، مشيرا إلى أن مصر تتواجد في أفريقيا ليس من خلال أدوات الخمسينات والستينات، ودعمها عسكريا لحركات التحرر الأفريقي، والتي لم تعد موجودة، وإنما من خلال التجاوب والمساعدة في احتياجات التنمية الأفريقية، وذلك من خلال الأدوات الاقتصادية والاستثمارية وكوادرها البشرية من أطباء، مهندسين، مدرسين، وخبراء في الزراعة والري. إلا أن تلك الأدوات لم تؤمِّن لمصر حضورا قويا يجعلها قوة مؤثرة على الساحة الأفريقية، ويجنبها التوتر مع قوى أفريقية أخرى مثل إثيوبيا، التي جاهرت بالهجوم على النظام المصري، وكادت الأمور تصل إلى حافة المواجهة.

وحتى وقت قريب، لم تندلع أزمات بين دول حوض وادي النيل بسبب المياه، رغم فترات جفاف كانت تحدث بين الحين والآخر بسبب شح الأمطار، ولم تجرؤ أي من دول المنبع فيما مضى على التشكيك علنا في حقوق مصر، أو تتعمد المساس بمصالحها، فيما يتعلق بهذه المسألة الحيوية، بسبب سياسة مصر النشطة تجاه إفريقيا، خاصة خلال الحقبة الناصرية. غير أن الأمور لم تثبت عند هذا الحال، وراحت تتطور تدريجيا في اتجاه

لا يخدم مصالح مصر الحيوية، إلى أن وصلت إلى مشارف أزمة، بعد أن بدأت بعض دول المنبع تتحدث بإصرار عن عدم عدالة حصص توزيع المياه، وراحت تشكك في شرعية الاتفاقيات المبرمة، بدعوى أنها أبرمت خلال الحقبة الاستعمارية، وليس بين ممثلي الدول صاحبة المصلحة. وقد بدأت بوادر أزمة تلوح حين طالبت بعض دول المنبع رسميا بإعادة النظر في الاتفاقيات القائمة، وراحت تحتد أو تتصاعد مع قيام دول المنبع السبع بتشكيل تكتل في مواجهة دولتي المصب.

لم تندلع هذه الأزمة فجأة، وإنما لاحت بوادرها منذ سنوات ليست بالقليلة، وتحكمت في مسارها عوامل عدة بعضها ذاتي، يتعلق بتطورات طرأت على نظام مصر السياسي،والآخر موضوعي يتعلق بمعطيات ديموغرافية ومناخية وجغرافية محايدة. ومن بين أهم العوامل الذاتية المتعلقة بمصر، انكفاء مصر على نفسها وانشغالها بأمورها الداخلية فقط، وإهمالها المتزايد لشئون القارة الإفريقية، إلى الحد الذي جعلها تبدو غير مبالية بما ما يجري في دول الحوض، بما في ذلك السودان، والذي كان يُنظَر إليه دومًا باعتباره قلب المجال الحيوي للدولة المصرية.. إضافة إلى تآكل دورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وعجزها عن استثمار رصيدها التاريخي في إفريقيا؛ مما جعل دولا صغيرة تتجاسر عليها،ولا تمانع في التعاون مع دول معادية تسعى لابتزازها. وارتبط ذلك بتراخي يقظة مصر التقليدية في متابعة ما يجري وراء حدودها الجنوبية، ربما بسبب اعتقاد ساذج، ثبت أنه خاطئ تماما، مفاده أن العلاقات الخاصة التي تربطها بإسرائيل

والولايات المتحدة يمكن أن تحميها من محاولات الابتزاز.

فإذا أضفنا إلى ما سبق تعثر محاولات التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي واقترابها من حالة الانهيار، فان كل ذلك أصبح يعد من العوامل التي تغري إسرائيل والولايات المتحدة بمواصلة محاولاتها لابتزاز مصر، بتحريض دول المنبع للمطالبة بإعادة النظر في اتفاقيات المياه، لإجبارها على تقديم مزيدا من التنازلات في عملية التسوية، أو للموافقة على تزويد إسرائيل بمياه النيل؛ فضلا عن العجز المصري في التعامل مع قضايا بالغة الخطورة، مثل انفصال جنوب السودان، والذى مثل تحديا رئيسيا لمصر على حدودها، إلا أنها لم تستطع أن تكون لاعبا رئيسيا أو تحتوى الأزمة لتحول دون انفصال الجنوب، واكتفى مبارك في هذا الشأن بزيارة لجوبا عاصمة الجنوب، قبل أشهر من الانفصال، روج لها الاعلام المصري على نطاق واسع، باعتبارها أول زيارة لرئيس أو حاكم عربى إلى عاصمة الجنوب، بينما لم تترجم تلك الريادة في تحرك منظم، ربما لو نجحت مصر في قيادته عربيا، لتغيرت مصائر تلك الأزمة التي انتهت بانفصال جنوب السودان عن شماله، وخلق بؤرة جديدة من التوتر على الحدود الجنوبية للبلاد.

ولا تعد خسارة الدور المصري في أفريقيا تهديدا للأمن القومي المصري ممثلا في الأمن المائي فقط، وإنما كان ذلك خسارة لظهير سياسي داعم للقضايا المصرية والعربية، وورقة ضغط قوية لمصر في المجتمع الدولي. ويكفي أن نعرف مثلا أن الدول الأفريقية امتنعت عن إقامة أية علاقات دبلوماسية مع

إسرائيل، حرصا على علاقاتها مع مصر، وكان توقيع اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ إيذانا بتغير الموقف الأفريقي، ودخول إسرائيل إلى القارة السمراء بقوة، مستغلة غياب أو تغييب الدور المصري.

توتر دائم :

ظلت القاعدة في العلاقات المصرية الإيرانية طوال حكم الرئيس المصري السابق حسني مبارك هي التوتر. فمنذ بتوقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل، التي أعقبت سقوط نظام الشاه في إيران وقيام نظام الجمهورية الإسلامية، خيم التوتر وبعنف على هذه العلاقات، بعد أن أصدر الإمام الخوميني قراره بقطع العلاقات مع مصر، بناء على طلب مباشر من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، عقابا لمصر على توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل..وأصبحت مصر هي الدولة العربية والإسلامية الوحيدة التي ليست لها علاقات دبلوماسية كاملة مع إيران، كما إن إيران تكاد تكون هي الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي التي ليست لها علاقات دبلوماسية كاملة مع مصر.

ويرى عدد من الباحثين أن العوامل المسؤولة عن غلبة اتجاه التوتر في العلاقات المصرية الإيرانية يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، بعضها يخص النظام الدولي، والثاني يتعلق بتطورات البيئة الإقليمية، أما المجموعة الثالثة فهي التي تتعلق بخصوصية الأوضاع ومعالم نظام الحكم في البلدين.

وقد أخذ العامل الدولي يفرض نفسه على توجهات السياسة الخارجية المصرية نحو إيران، وقد اعترف سفير مصر السابق في واشنطن نبيل فهمي (الذي قضى ما يقرب من سبع سنوات سفيرا لبلاده في العاصمة الأميركية) بممارسة الولايات المتحدة ضغوطا على مصر في علاقاتها مع إيران، وضرب أمثلة عديدة لهذه الضغوط، منها الاعتراض على زيارة علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني لمصر، ومنها أيضا مطالبة مصر بالتوقيع على قرار تحويل الملف النووي الإيراني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي.

ورغم ما أظهره السفير نبيل فهمي من حرص مصر على رفض هذه الضغوط، أو التحفظ عليها وطرح رؤى بديلة، فإن ما قاله يكشف أن الولايات المتحدة لم تكن غائبة عن ملف العلاقات المصرية الإيرانية، وأن الوجود الأميركي وتأثيره في هذا الملف يرتبط أولا بمدى التقارب أو التباعد في العلاقات المصرية الأميركية، كما كان يرتبط ثانيا بمستوى التوتر في العلاقات الأميركية الإيرانية.

أما عن التطورات الإقليمية، فيمكن القول إن الموقف المصري من إيران تأثر كثيرا بسبب تباعد أو تناقض الرؤى بين البلدين في العديد من الملفات، أبرزها الملف الفلسطيني ثم الملف الخليجي، وبعدهما يأتي ملف المخاوف والتحفظات المصرية على تنامي أدوار ونفوذ إيران على المستويين العربي والإقليمي.. فإذا كانت العلاقات قد قطعت بين البلدين في عهد الرئيس المصري السابق أنور السادات، عقب توقيع مصر معاهدة السلام مع

إسرائيل، فإن تناقض سياسات مصر وإيران حول فلسطين كان أبرز معالم تطور العلاقات بين البلدين في عهد الرئيس حسني مبارك.. فقد تحولت مصر في عهد مبارك إلى دولة مسؤولة عن ملف تسوية الصراع العربي الإسرائيلي سلميا، واعتبرت أن أي تقدم في هذه التسوية يعد دليلا على جدارة خيار السلام المصري، وأي تعثر فيها تشكيك غير مقبول في هذا الخيار، في حين أن إيران رفضت مبكرا معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، واعترضت على خيار السلام باعتباره خيار النظم العربية الاستراتيجي، وانحازت إلى خيار المقاومة، وأخذت تساند كل قوى الرفض المناوئة لمشروع التسوية.

وبسبب هذه المواقف الإيرانية، تعاملت مصر مبارك مع إيران باعتبارها مصدرا للتهديد. فعلى سبيل المثال، ألغيت زيارة منوشهر متقي وزير الخارجية الإيراني للقاهرة في الأسبوع الأول من سبتمبر ٢٠١٠، بسبب إدانته للمفاوضات المباشرة الفلسطينية الإسرائيلية التي بدأت في واشنطن، وللقادة العرب الذين شاركوا فيها، واتهامهم بخيانة شعوبهم، نموذج واضح لجدية هذا الإدراك.

الأمر ذاته ينطبق على الملف الخليجي، وربما لا يكون بنفس مستوى التحدي الذي يمثله الملف الفلسطيني، فالتهديد الذي يمثله الخطر الإيراني في الملف الفلسطيني على مصر يمس مباشرة شرعية نظام الحكم فيها، حيث إن انحياز إيران للمقاومة وعداءها الشديد والعلني لإسرائيل،باعتبارها دولة احتلال،كان يضع النظام المصري، بدعمه لخيار السلام وقيادة مسيرة التسوية

والدفاع عنها، موضع الاتهام بالتفريط في حقوق الشعب الفلسطيني وفي المسؤولية القيادية التاريخية لمصر بالنسبة للقضية الفلسطينية.

أما التحديات الإيرانية لمصر في الملف الخليجي، فهي تحديات تواجه الدور القومي والالتزامات القومية لمصر، وهما معا، الدور والالتزامات، شهدا انحسارا ملحوظا منذ وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، ولكن وتيرة هذا الانحسار أخذت تتزايد بمستوى انغماس مصر في مشروع التسوية وانكفائها داخليا.. ولذلك فإنه رغم أن مصر تعطي اهتماما ملحوظا لمخاطر تزايد الوجود والنفوذ الإيراني في الخليج،والتعنت الإيراني بالنسبة لاحتلال جزر الإمارات الثلاث،والتهديدات التي تظهر أحيانا وتتراجع في أحيان أخرى للبحرين، فإن مصر لم تطرح مشروعا حقيقيا للأمن في الخليج، سواء من المنظور المصري أو المنظور القومي، ولم تتشدد في التصدي لتسويف دول مجلس التعاون لمشروع إعلان دمشق، الذي ظهر في الأفق سريعا وتراجع سريعا عقب انتهاء حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام ١٩٩١، كما لم تظهر مصر رفضا صريحا لهيمنة الولايات المتحدة على الأمن في الخليج على أنقاض تسويف مشروع إعلان دمشق عقب انتهاء هذه الحرب.

رغم ذلك، بقي الخلاف المصري مع إيران حول سياساتها في الخليج أحد أسباب التوتر في العلاقات بين البلدين، لكن هذا التوتر تفاقم مع تزايد النفوذ الإيراني على حساب النفوذ المصري في الدائرة العربية وفي ملفات عربية هامة ابتداء من

لبنان إلى العراق إلى العلاقة المتصاعدة مع حركة حماس في قطاع غزة والتعاون الوثيق بين طهران ودمشق، وهو التعاون الذي أغرى البلدين بتوسيعه، ليضم كلا من العراق وتركيا، في وقت ظهرت فيه بوادر استقطاب إقليمي واضح عقب الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف ٢٠٠٦، وهي الحرب التي أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس عن ميلاد "شرق أوسط جديد" من رحمها، وسعت إلى خلق ما يسمى بــ"محور الاعتدال" ويضم "مجموعة ٦+٢" أي دول مجلس التعاون الخليجي الست إضافة إلى مصر والأردن في مواجهة ما سمي بــ"محور الشر" ويضم سوريا وإيران وحزب الله ومنظمات المقاومة الفلسطينية.

ضمن هذا الاستقطاب ظهر الحديث عن خطر "الهلال الشيعي" لأول مرة على لسان ملك الأردن عبد الله الثاني، وتطور حديث الاستقطاب من تفاقم التعبير عن خطر تمدد النفوذ الشيعي في الفترة التي شهدت انقساما عربيا بين محوري الاعتدال والممانعة حول الحرب الإسرائيلية على لبنان، حيث جرى تحميل إيران وحزب الله مسؤولية هذه الحرب على لسان مسؤولين مصريين وسعوديين، وظهرت فتاوى سعودية تحرم دعم حزب الله وتكفر الشيعة.

وامتد هذا الانقسام أثناء وفي أعقاب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (ديسمبر ٢٠٠٨-يناير ٢٠٠٩) وتحميل مصر والسعودية مسؤولية هذه الحرب لإيران وحركة حماس، لكن هذا الانقسام جاء على حساب تماسك محور الاعتدال بسبب

الدور القطري وتزعم قطر دعوة انعقاد قمة عربية طارئة للنظر في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في وقت عارضت فيه مصر والسعودية هذه الدعوة لصالح مؤتمر القمة الاقتصادية في الكويت.

هذا التعارض في السياسات بين مصر وإيران امتد أيضا وبقوة إلى الملف العراقي، على ضوء تزايد النفوذ الإيراني في العراق، لكن مشكلة مصر هنا أنها لا تملك القدرة على قيادة مشروع عربي بديل في العراق، كما أن مثل هذا المشروع المستحيل، إن وجد، لن يكون له القبول الكافي داخل العراق، في ظل اختلال معادلة توازن القوى داخل العراق لصالح حلفاء إيران، وفي ظل اضطرار الولايات المتحدة للبحث في معادلة "توازن مصالح" مع إيران في العراق، تؤمن لواشنطن مصالحها في العراق عقب الانسحاب العسكري الأميركي، وتضمن في الوقت نفسه استقرارا في العراق، ضمن اعتراف أميركي بمصالح إيرانية في العراق.

هذا التنازع حول الملفات الإقليمية جعل من إيران مصدرا للتهديد بالنسبة لمصر، وفرض توجهات سياسية مصرية نحو إيران، اتسمت بالتوتر شبه المستمر بين البلدين، وتعثر معظم محاولات التقارب وتغليب المصالح المشتركة على حساب دوافع التوتر.وحفّز على هذا التوجه الأسباب الداخلية الخاصة بالبلدين. بعض هذه الأسباب له علاقة بخصوصية النظام السياسي الحاكم في إيران، من منظور تقييم النظام المصري، وبعضها الآخر يتعلق بالوعي والإدراك المصري لهذا النظام

الإيراني كمصدر للتهديد في ذاته للأمن المصري والمصالح الوطنية المصرية.. إذ كان نظام مبارك ينظر بتوجس إلى النظام الايراني كنظام إسلامي (شيعي) يسعى إلى تصدير الثورة الإسلامية إلى محيطه الاقليمي. ومنذ اللحظات الأولى لوصول الرئيس حسني مبارك إلى الحكم، إثر اغتيال الرئيس أنور السادات على أيدي متطرفين إسلاميين، دخل النظام في مصر معركة طويلة المدى مع المتطرفين الإسلاميين، وقد تزامنت هذه الحرب مع "تورط" إيران في عملية تصدير الثورة، والتعاون مع المنظمات الإسلامية المعارضة، ما جعل مصر تتشكك في النوايا الإيرانية، وتتهم إيران بدعم المتطرفين وإيواء إرهابيين مطلوبين أمنيا من جانب السلطات المصرية، فضلا عن تنامي الإدراك عند النظام في مصر بأن إيران تحولت إلى قاعدة داعمة ومساندة للإرهاب، خاصة في ظل وجود اتهامات غربية وأميركية خاصة لإيران من هذا النوع.

هذا الإدراك تدعم بتزامنه مع إدراك مصري رسمي آخر، بأن إيران ترعى مشروعا مذهبيا شيعيا، تسعى إلى التغلغل من خلاله لخلق مناطق نفوذ لها داخل دول المنطقة، من خلال الدعم والرعاية الإيرانية الكاملة لحزب الله في لبنان، وتصاعد دور الحزب في المعادلات السياسية الداخلية في لبنان على حساب أطراف أخرى لبنانية محسوبة على مصر ودول الاعتدال العربي، خصوصا بعد الظهور السياسي القوى للحزب، عقب نجاحه في تحرير الجنوب، وتجاوز شعبيته الحدود اللبنانية وامتدادها إلى أنحاء واسعة عربية، وتحول زعامته إلى رمز لتيار المقاومة ضد إسرائيل، ومناهضة مشروعات التسوية التي ترعاها أو تساندها مصر.

هذا الإدراك تدعم أيضا مع تنامي النفوذ الإيراني في العراق، وطموح إيران لملء الفراغ الذي سوف ينشأ حتما عن الانسحاب العسكري الأميركي من العراق، في ظل عجز عربي كامل عن طرح مشروع بديل للعراق يمكن من خلاله احتواء النفوذ الإيراني، ومع الصعود السياسي القوي للأحزاب السياسية الشيعية في العراق، وامتداد أصداء هذا الصعود في أنحاء عربية متفرقة، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، التي بدأ بعضها يتحدث عن "خلايا شيعية نائمة موالية لإيران".

وهكذا يمكن القول إن هناك حزمة عوامل مسؤولة عن ترسيخ الإدراك المصري لإيران باعتبارها مصدرا للتهديد، وليست مجرد قوة إقليمية يمكن التنافس معها إقليميا إذا كان التعاون صعبا أو مستحيلا، ما أدى إلى جعل التوتر سمة غالبة في العلاقات بين البلدين، وربما لم تشهد سوى فترات محدودة للغاية من الهدوء، لاسيما في ظل قيادة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي، الذي اعتمد سياسة "نزع التوتر" بديلا لسياسة "تصدير الثورة" خاصة مع دول الجوار العربية، وكانت مصر على قمة أجندة الرئيس خاتمي، خاصة من منظور دعوته الهامة للحوار بين الحضارات والثقافات، وتعويله القوي على دور مصر التاريخي لدعم هذا التوجه، واعتماده على الأزهر الشريف ليقوم بدوره ركيزة لدعم الحوار بين الحضارات والثقافات من ناحية، وليقود دعوة "التقريب بين المذاهب" خاصة بين السنة والشيعة من المسلمين لنزع كل فتيل للتوتر بين أبناء الأمة الإسلامية الواحدة.

صحيح أن كثيرا من مواقف السياسة الخارجية المصرية قد اختلف بعد ثورة ٢٥ يناير، إلا أن تلك التغيرات تحتاج إلى أن يتم دعمها، عبر رؤية بعيدة المدى، لإستعادة دور مصر الاقليمي والدولي، وأن تخرج "مصر الجديدة" من حالة لعب الأدوار من داخل عباءة قوى أخرى إلى مرحلة استعادة دورها الحقيقي كفاعل إقليمي قوي ومؤثر.

والأهم، أن يدرك من يقود البلاد في عهدها الجديد أن الانطلاق على الساحتين الإقليمية والدولية يرتبط بشكل وثيق بقوة الدولة داخليا، على كافة الصعد السياسية والاقتصادية، علاوة على تماسك الجبهة الداخلية، فمن المستحيل على من تتعثر خطاه داخل أرضه أن يمد عينيه إلى ما هو أبعد من تلك الأقدام.

المراجع

- إبراهيم عيسى، كتابي عن مبارك وعصر ومصره، مكتبة مدبولي ٢٠١٠، ط٢.

- أحمد بهاء الدين وآخرون،"لماذا مبارك؟"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٧.

- أنور محمد، اسمي حسني مبارك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

- السيد يس، ما قبل الثورة.. مصر بين الأزمة والنهضة، دار نهضة مصر، ط١، يونيو ٢٠١١.

– السيد يس، ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ٢٠١١.

– إيهاب عمر، الثورة المصرية الكبرى، دار الحياة، ط١، ٢٠١١.

– بسمة عبد العزيز،إغراء السلطة المطلقة:مسار العنف في علاقة الشرطة بالمواطن عبر التاريخ، دارصفصافة للنشر،٢٠١١.

– د. جلال أمين، مصر والمصريون في عهد مبارك، دار الشروق، ط٣، ٢٠١١.

– حسام تمام (محررًا)، عبد المنعم أبو الفتوح شاهدًا على تاريخ الحركات الإسلامية في مصر ١٩٧٠ – ١٩٨٤، دار الشروق،

ط١/ ٢٠١٠.

- د. حسن بكر، العنف السياسي في مصر، مكتبة الأسرة ٢٠٠٥.

- د.حسن نافعة،مشروع التوريث: وهم أم حقيقة؟، المصرى اليوم،٢٠٠٩/١٠/٣.

- حسن نافعة،مشروع التوريث: أخطر مصادر تهديد الأمن الوطني،المصرى اليوم، ٢٠٠٩/١٠/١٠.

- حمادة إمام، مبارك والإخوان.. صراعات علنية وصفقات سرية، دار حوار للنشر، ط١، ٢٠٠٦.

- حمدي البطران، تأملات في عنف وتوبة الجماعات الإسلامية، دار العين للنشر، ط١، ٢٠١١.

- حمدي الكنيسي، الرئيس وأنا، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠.

- خليل العناني، الإخوان المسلمون في مصر، مكتبة الشروق الدولية، ط١، ديسمبر ٢٠٠٧.

- دلال البزري، مصر التي في خاطري، دار الساقي للنشر، ط١، ٢٠١١.

- سلامة أحمد سلامة، الصحافة فوق صفيح ساخن، دار العين للنشر، ط١ ٢٠٠٩.

- سمير أمين، ثورة مصر، دار العين للنشر، ط١، ٢٠١١.

- د. صلاح السيد بيومي، صنع القرار السياسي في مصر، عصر

مبارك نموذجًا، الهيئة العامة لقصور الثقافة"، يناير ٢٠٠٥.
- صلاح عيسى، دستور في صندوق القمامة، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

- طارق البشري، مصر بين العصيان والتفكك، دار الشروق، ٢٠١٠.

- عادل حمودة، ثرثرة أخرى فوق النيل، دار الشروق، ط١، ٢٠١٠.

- د. عبد الحليم قنديل، كارت أحمر للرئيس، دار الثقافة الجديدة، ٢٠٠٩.

- د. عبد الحليم قنديل، الرئيس البديل، دار الثقافة الجديدة، ٢٠١٠.

- د. عبد الحليم قنديل، الأيام الأخيرة، دار الثقافة الجديدة، ٢٠١٠.

- عبد الخالق فاروق،كم يتكلف حبس مصر وشعبها؟، موقع الفكر القومي العربي،٢٧ أبريل ٢٠١٠.

- د. عبد الرحمن بدوي، موسوعة تاريخ مصر وحضارتها، الجزء ١٦، مصر من الملكية إلى الجمهورية وحتى عام ٢٠١٠، مركز الشرق الأوسط الثقافي، ٢٠١٠.
- عبد الرحيم علي، الإخوان المسلمين.. قراءة في الملفات السرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ٢٠١١.

- د. عبد العظيم رمضان، الصراع السياسي والاجتماعي في عصر مبارك، الهيئة العامة للكتاب، ١١ مجلد، ١٩٩٨.

- د. عبد العظيم رمضان، جماعات التكفير في مصر، الأصول التاريخية والفكرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ٢٠٠٧.

- عبد المحسن أبو الخير، مبارك الرئيس الإنسان، بدون ناشر، ٢٠٠٥.

- عبد المنعم منيب، خريطة الحركات الإسلامية في مصر، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ٢٠٠٩.

- عمرو الشوبكي، قوي الحراك السياسي الجديدة في مصر، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر ٢٠١١.

- عمرو هاشم ربيع (محررًا)، ثورة يناير، قراءة أولية ورواية مستقبلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبريل ٢٠١١.

- فهمي هويدي، عن الفساد وسنينه، دار الشروق، ط٣، ٢٠٠٩.

- مريان فاضل، حالة الفساد في مصر، تقرير ٢٠٠٨، الحركة المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، ٢٠٠٩.

- محمد طعيمة، "جمهوركية آل مبارك"، دار الثقافة الجديدة، ط١، ٢٠٠٩.

- د. محمد نور فرحات،المسكوت عنه في حديث مستقبل الرئاسة في مصر،المصري اليوم ٠٤ - ٠٩ - ٢٠٠٩.

- د. محمود خليل، كيف ثار المصريون، دار روافد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١.

- د. نادر فرجاني، يوميات ثورة الفل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ٢٠١١.

- د. هدى مينكيس، التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ط١، ٢٠١١.

- وثائق ١٠٠ يوم على ثورة يناير، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١١.

- د. وحيد عبد المجيد، أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية، مكتبة الأسرة، ط١، ٢٠٠٨.

الكاتب في سطور

- تخرج في كلية الإعلام – جامعة القاهرة.

- حصل على ماجستير الصحافة من كلية الإعلام – جامعة القاهرة عام ٢٠١١.

- عمل صحفيا بجريدة الأخبار (٢٠٠١-٢٠١٢).

- شارك في تغطية الشئون السياسية والبرلمانية (٢٠٠٤-٢٠١٢).

- شارك في تغطية شؤون رئاسة الجمهورية (٢٠٠٨-٢٠١١).

- عمل باحثا في عدد من المشروعات العلمية والوثائقية.

- نشرت له عدة دراسات سياسية وتاريخية بعدد من الصحف المصرية والعربية.

- نشرت له عدة أعمال أدبية في مجلات أدبية متخصصة مصرية وعربية.

- له مجموعة قصصية بعنوان "عورة مكشوفة" صادرة عن دار "أكتب" للنشر والتوزيع.

الفهرس